JIU/REP/2017/5

نتائج استعراض متابعة تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

من إعداد

خورخي ت. فلوريس كابيخاس

وحدة التفتيش المشتركة

جنيف ٢٠١٧

الأمم المتحدة

JIU/REP/2017/5
Arabic
Original: English

نتائج استعراض متابعة تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

من إعداد

خورخي ت. فلوريس كابيخاس

وحدة التفتيش المشتركة

الأمم المتحدة، جنيف ٢٠١٧

موجز تنفيذي

نتائج استعراض متابعة تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة JIU/REP/2017/5

يقدم هذا الموجز التنفيذي نتائج المرحلة الثانية من استعراض مدى قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة المدرجة في برنامج عمل الوحدة لعام ٢٠١٥ المقرر إجراؤه على مدى فترة سنتين. وهذا الاستعراض استعراض على نطاق المنظومة ويشمل جميع المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

معلومات أساسية

تجري وحدة التفتيش المشتركة استعراضات متعلقة بفرادى المنظمات وبعدة منظمات وعلى نطاق المنظومة وتصدر ثلاثة أنواع من النواتج: التقارير والمذكرات والرسائل الإدارية. والفرق الرئيسي بين النواتج الثلاثة هو أن التقارير تتضمن على الأقل توصية واحدة باتخاذ إجراءات موجهة إلى الهيئة التشريعية للمنظمة (المنظمات)، في حين تقتصر المذكرات والرسائل الإدارية على صياغة توصيات باتخاذ إجراءات من جانب الرئيس (الرؤساء) التنفيذي (التنفيذيين).

وتتوقف قيمة تقارير/توصيات وحدة التفتيش المشتركة على المتابعة الفعالة من جانب المنظمات المشاركة. وتتطلب المتابعة الفعالة ما يلي: (أ) النظر في التقارير بطريقة فاعلة وجادة من جانب الهيئات التشريعية للمنظمات المشاركة، مع الاستفادة من التعليقات المحددة والمناسبة التوقيت المقدمة من الأمانات؛ و(ب) التنفيذ السريع للتوصيات الموافق عليها الواردة في التقارير، مع الإبلاغ الكامل عن تنفيذ التدابير المتخذة وتحليل ما يترتب على ذلك من أثر.

وهذا الاستعراض هو الاستعراض الشامل الأول بشأن هذا الموضوع الذي تجريه الوحدة منذ أن أُرفق المقترح الذي قدمته بإنشاء نظام متابعة بتقريرها السنوي لعام ١٩٩٧ وتأييد الجمعية العامة له في قرارها ١٦/٥٤، والذي قامت الوحدة بعده بإصدار سلسلة من المذكرات الموجهة إلى ١٥ منظمة مشاركة، الأمر الذي أدى إلى اتفاقات متابعة خاصة مع ١٣ منها، وكذلك مع الأمانة العامة للأمم المتحدة. وقد أصبح الاستعراض ممكناً بفضل الأخذ في عام ٢٠١٢ بنظامٍ للتتبع على الإنترنت (WBTS)، سمح للمنظمات المشاركة بأن تحدِّث، باستخدام الإنترنت، قبولها وتنفيذها للتوصيات والمرحلة التي بلغها نظرها في تقارير وحدة التفتيش المشتركة، وسمح للوحدة بممارسة الرصد عن كثب وتقديم التقارير إلى الدول الأعضاء. وترد عدة مئات من التوصيات، الموجهة إلى ما يربو على ٢٨ منظمة مشاركة، في التقارير الصادرة خلال الفترة قيد الاستعراض.

وتقوم المتابعة على المبدأ الذي وضعته الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٣٣/٥٠ والذي كررت تأكيده مراراً وتكراراً، ومفاده أن تأثير وحدة التفتيش المشتركة على فعالية تكاليف أنشطة الأمم المتحدة مسؤولية مشتركة بين الوحدة والدول الأعضاء وأمانات المنظمات المشاركة. وقد طلبت الجمعية العامة تكراراً إلى رؤساء المنظمات المشاركة أن يستفيدوا استفادة كاملة من نظام التتبع على الإنترنت (نظام التتبع) وأن يقدموا تحليلاً متعمقاً للكيفية التي يجري بها تنفيذ توصيات الوحدة؛ وأن يمتثلوا امتثالاً تاماً للإجراءات

القانونية المتعلقة بالنظر في تقارير الوحدة، وأن يقوموا، على وجه الخصوص، بتقديم تعليقاتهم، بما في ذلك تقديم معلومات عما يعتزمون القيام به فيما يتعلق بتوصيات الوحدة؛ وأن يوزعوا التقارير في الوقت المناسب كي تنظر فيها الهيئات التشريعية؛ وأن يقدموا معلومات عن الخطوات المطلوب اتخاذها لتنفيذ التوصيات التي تحظى بقبول الأجهزة التشريعية والرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة.

وتبدأ عملية المتابعة عندما يصدر تقرير أو مذكرة أو رسالة إدارية عن وحدة التفتيش المشتركة ويحال إلكترونياً من أجل اتخاذ إجراءات في صيغته الأصلية إلى المنظمة (المنظمات) المعنية وإلى أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين، حسب الاقتضاء، وذلك من أجل إعداد تعليقات مشتركة تقدمها المنظمات بشأن التقارير التي تصدر على نطاق المنظومة وكذا المتعلقة بعدة منظمات. وتنتهي عندما لا يوجد تقرير/توصية ينتظر القبول (أو الرفض).

ومع توجيه رسالة (رسائل) الإحالة من رئيس وحدة التفتيش المشتركة إلى الرئيس (الرؤساء) التنفيذي (التنفيذيين)، يطلب إلى المنظمة (المنظمات) نشر التقرير أو المذكرة أو الرسالة الإدارية في صفوف المسؤولين عن قبول التوصيات وتنفيذها. وفي حالة تقرير، يتخذ الرئيس (الرؤساء) التنفيذي (التنفيذيون) إجراءً فورياً بتوزيعه، مع تعليقاته أو من دونها، على الدول الأعضاء في منظمته (منظماتهم). ويدرج التقرير للنظر فيه واتخاذ إجراءات بشأنه في الاجتماع المقبل للجهة (الجهات) المختصة للمنظمة (المنظمات). ويبلغ الرئيس (الرؤساء) التنفيذي (التنفيذيون) الوحدة بجميع القرارات المتخذة ويضمن اتخاذ إجراءات لتنفيذ التوصيات، ويقدم تقريراً عن ذلك إلى الوحدة.

وتدخل وحدة التفتيش المشتركة التوصيات في نظام التتبع وينبغي للمنظمات أن تبين بصورة دورية حالة قبولها وتنفيذها وتحدثها حتى تنفيذها التام، وكذا تقديم معلومات عن تعليقات الرؤساء التنفيذيين، والتاريخ الذي ستنظر فيه الهيئات التشريعية في التقرير وأي قرارات ذات صلة اتخذت.

ويتيح نظام التتبع على الإنترنت خمس فئات من قبول التوصية: "مقبولة"، و"غير مقبولة"، و"قيد النظر"، و"غير ذات صلة"، و"غير متاحة". ويتيح النظام تنفيذ أربع فئات من التنفيذ: "نُفذت"، و"قيد التنفيذ"، و"لم تبدأ"، و"غير متاحة". ويحسب معدل القبول مع مراعاة عدد المنظمات التي وجهت إليها التوصية ومعدل التنفيذ على أساس التوصيات المقبولة. وعندما لا يبلغ عن حالة القبول والتنفيذ، تظهر التوصية باعتبارها "غير متاحة".

وانتهت المرحلة الأولى من الاستعراض في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بإصدار ٢٨ رسالة إدارية، ورسالة واحدة موجهة من الرئيس إلى الرؤساء التنفيذيين لجميع المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين. ونظرت المرحلة الأولى في قبول وتنفيذ توصيات عملية النظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة من جانب الهيئات التشريعية في كل منظمة على حدة، مع التركيز على الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٢. وبحلول نهاية هذه المرحلة الأولى، ونتيجة للإجراءات الإيجابية التي اتخذتها المنظمات المشاركة فيما يتعلق بالاقتراحات والتوصيات المقدمة في الرسائل الإدارية، تراجع عدد التوصيات المبلغ عن أنها تنتظر القبول والتنفيذ من المنظمات لفترة خمس سنوات أو أكثر انخفاضاً كبيراً، بينما زاد معدل القبول والتنفيذ؛ وزاد عدد المنظمات التي تستخدم نظام التتبع من ٢٤ إلى ٢٧؛ وزاد عدد الهيئات

التشريعية الملتزمة بالنظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة من ١٥ إلى ٢٠ منظمة؛ وانخفضت حالات التأخر في إصدار تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين على تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة، التي تجاوزت كثيراً مدة ستة أشهر القانونية، انخفاضاً كبيراً.

واستناداً إلى نتائج المرحلة الأولى، يتوخى من المرحلة الثانية من الاستعراض استخلاص الدروس من المسائل التي تؤثر على عملية المتابعة وتحديد ممارسات المتابعة الجيدة لتعزيز الأداء على نطاق المنظومة. كما أنها تتابع الاقتراحات والتوصيات المقدمة في الرسائل الإدارية.

النتائج والتوصيات الرئيسية

خلص الاستعراض إلى أن العوامل الرئيسية التي تؤثر على فعالية عملية متابعة الوحدة هي انعدام أو عدم كفاية القرارات بشأن التقارير/التوصيات من جانب الهيئات التشريعية لبعض المنظمات، ومن جانب مجلس الرؤساء التنفيذيين؛ والحاجة إلى تعزيز عملية التحقق والرصد والإبلاغ بشأن تنفيذ التوصيات.

وقد تطورت عملية المتابعة بصورة مختلفة وبلغت مستويات مختلفة من النضج في فرادى المنظمات (انظر الشكل الثاني). وتبين مصفوفة النضج المصممة لإظهار نتائج تقييم عمل جهات التنسيق؛ ومعدلات قبولها وتنفيذها توصيات وحدة التفتيش المشتركة؛ والعمليات القائمة لنشر التوصيات والنظر فيها واتخاذ قرارات بشأنها ورصدها وتقديم تقارير بشأن تنفيذها؛ واستخدامها لنظام التتبع ووجود اتفاقات متابعة.

مستوى نضج عملية المتابعة في المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة

استناداً إلى المعايير والتصنيفات المحددة والمتفق عليها مع المنظمات (انظر المرفقين الثالث والرابع)، صنفت ست منظمات في مستوى عال جداً من نضج تطور عملية المتابعة (وهي بالترتيب التنازلي منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو)، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان)، وصنفت خمس منظمات منخفضة جداً أو منخفضة (وهي بالترتيب التصاعدي برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، والاتحاد البريدي العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (برنامج الأمم المتحدة المشترك/الإيدز)). وصنف مستوى نضج تطور عملية المتابعة بين متوسط إلى عال في المنظمات السبع عشرة المتبقية؛ وفي حالة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، لأنها منظمة جديدة نسبياً. ولأغراض هذا الاستعراض، تقدم التصنيفات للعلم وكخط أساس لأي استعراضات مماثلة في المستقبل (انظر الشكل الثاني).

وكانت المنظمات ذات التصنيف العالي جداً (أكثر من ٥٠ نقطة من أصل ٦١ المتاحة) هي المنظمات التي توجد بها اتفاقات متابعة والتي ما فتئت تستخدم نظام المتابعة على الإنترنت منذ إنشائها؛ ونظرت هيئاتها التشريعية في تقارير وحدة التفتيش المشتركة؛ وتوجد بها نظم للرصد والإبلاغ بشأن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة؛ ومعدلات قبولها وتنفيذها توصيات وحدة التفتيش المشتركة عالية جداً؛ ووظيفة جهة التنسيق متينة ومتجاوبة ولها تبعية مباشرة في التسلسل الإداري للإدارة العليا، وموجودة على مستوى المؤسسة وعلى مستوى الشعبة/الإدارة، ومدرجة في توصيف وظيفة موظفي جهة التنسيق.

وكانت المنظمات التي حصلت على تصنيف منخفض جداً أو منخفض (أقل من ٣٠ نقطة من ٦١) إما منشأة حديثاً أو صغيرة جداً أو غير متجاوبة مع متطلبات المتابعة، وهيئاتها التشريعية/إدارتها إما لم تنظر في تقارير/توصيات وحدة التفتيش المشتركة أو أنها، إن فعلت، لم تتخذ أي قرار بشأنها ولم تبلغ عن أي تنفيذ. ويود المفتش أن يثني على الجهود التي بذلتها في الآونة الأخيرة بعض المنظمات لتحسين عملية متابعتها، ولا سيما الاتحاد البريدي العالمي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاتحاد الدولي للاتصالات، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك/الإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (مكتب خدمات المشاريع)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

يقترح إجراء استعراضات دورية لتطور عملية المتابعة في المنظمات المشاركة من أجل تعزيز فعاليتها على نطاق المنظومة. ويمكن أن تكون المعايير والتصنيفات المسندة إلى المنظمات في سياق هذا الاستعراض بمثابة خط الأساس للاستعراضات المقبلة. ويمكن أن يحدد موعد الاستعراض المقبل في عام ٢٠٢٠ وأن يشمل الفترة ٢٠١٣-٢٠١٨. وبحلول ٢٠٢٠، يتوقع أن تنتقل المنظمات إلى المستوى التالي من تطور مصفوفة النضج، أو على الأقل زيادة تصنيفاتها بعدد أدنى من النقاط (انظر العمود المعنون "المستهدف لعام ٢٠٢٠" في المرفق الرابع والشكل الخامس).

وظيفة جهات التنسيق

إن فعالية وظيفة جهات التنسيق في المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة وظيفة بالغة الأهمية لنجاح عملية المتابعة. وتقدر الوحدة أيما تقدير المساهمة التي تقدمها جهات التنسيق من أجل السير السلس للعملية.

وحصل استعراض وظيفة جهات التنسيق على تصنيف عال في ١١ منظمة (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والإيكاو، والمنظمة البحرية الدولية، واليونسكو، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية) حسب موقعها داخل الرقابة أو الإدارة الداخلية/إدارة البرامج، ومدى تبعيتها المباشرة في التسلسل الإداري للإدارة العليا، والهيكل التنظيمي للوظيفة مع شبكة لجهات التنسيق الفرعية على مستوى الشعبة/الإدارة ومدى استجابتها للاستعراض.

ويعد تعيين جهات تنسيق فرعية دائمة على مستوى الشعب/الإدارات، إضافة إلى جهات التنسيق المركزية، ممارسة فضلى. ويعد علو رتبة الوظيفة المركزية، معظمها على مستوى المدير، وتوفرها على خط إبلاغ مباشر إلى الإدارة العليا مؤشراً على الأهمية التي تولى لها، ودليلاً على المناخ الذي يحدده الرؤساء التنفيذيون في الدوائر العليا فيما يتعلق بالرقابة الخارجية المستقلة؛ وهذه بدورها ممارسة فضلى. **يوصي المفتش بتكرار هذه الممارسة الفضلى المتمثلة في أن تكون جهات التنسيق تابعة في التسلسل الإداري تبعية مباشرة للإدارة العليا في جميع المنظمات التي لم تفعل ذلك بعد** (انظر التوصية ٧ أدناه).

نظر الهيئات التشريعية في تقارير/توصيات وحدة التفتيش المشتركة

شكلت التقارير معظم النواتج التي أعدتها الوحدة خلال الفترة قيد الاستعراض. والقيمة المضافة للتقارير، مقارنة بنواتج وحدة التفتيش المشتركة الأخرى، هي أنها تسترعي انتباه الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة الأخرى إلى توصيات هامة لا يقع تنفيذها ضمن نطاق صلاحيات الرؤساء التنفيذيين لوحدهم. وخلافاً للمذكرات والرسائل الإدارية، التي لا تتضمن توصية موجهة للهيئات التشريعية للنظر فيها واتخاذ إجراءات بشأنها، سجلت التقارير التي تتضمن على الأقل توصية واحدة موجهة إلى هذه الهيئات معدل قبول دون المذكرات والرسائل الإدارية.

وكانت غالبية التقارير الصادرة صادرة على نطاق المنظومة و/أو بشأن عدة منظمات، وكان معدل قبولها أقل من التقارير الموجهة إلى فرادى المنظمات لأسباب مختلفة، أهمها هو أن التقارير إما لم يُحدد دائماً جدول زمني للنظر فيها واتخاذ إجراءات بشأنها من جانب الهيئات التشريعية، أو أن المفتشين لم يعمدوا دائماً، عند النظر فيها، إلى عرضها أو نشرها بصورة كافية، أو لم يخصص وقت كاف للنظر فيها واتخاذ قرارات بشأنها ومتابعتها.

ولم تحدد سبع منظمات جدولاً زمنياً للنظر في التقارير الصادرة على نطاق المنظومة (مركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وموئل الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا))، لأن هيئتها التشريعية الرئيسية هي الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لأن مجلس محافظي الوكالة قرر، عند التصديق على النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، ألا تكون الوحدة هيئة فرعية تابعة للمنظمة. بيد أن ثلاث منظمات (الأونكتاد، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية شؤون اللاجئين)، حددت جدولاً زمنياً لتقارير كل واحدة منها عن استعراضات تسيير وإدارة المنظمة التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة خلال الفترة قيد الاستعراض.

ولم تنظر أربع منظمات، برنامج الأمم المتحدة المشترك/الإيدز واليونسكو وبرنامج خدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في أي تقرير من تقارير وحدة التفتيش المشتركة صادر على نطاق المنظومة أو بشأن عدة منظمات وقت إجراء الاستعراض، ولكن وقت تقديم التقرير كانت اليونسكو ومكتب خدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة قد شرعت في النظر في منتصف عام ٢٠١٧، والتزم برنامج الأمم المتحدة المشترك/الإيدز بفعل ذلك خلال عام ٢٠١٧.

وحددت ست عشرة منظمة جدولاً زمنياً للنظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة على نطاق المنظومة وبشأن عدة منظمات وبشأن فرادى المنظمات بطرائق مختلفة وقت الاستعراض. ولم تدرج إلا منظمة الأغذية والزراعة والأمانة العامة للأمم المتحدة النصوص الكاملة للتقارير مع تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين ذات الصلة. وهذه ممارسة فضلى بالنسبة للتقارير الصادرة على نطاق المنظومة، بما أن التقارير المتعلقة بفرادى المنظمات عادة ما توزع نصوصها الكاملة.

وقدمت اثنتا عشرة من المنظمات الست عشرة (المنظمة البحرية الدولية، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، واليونيدو، ومنظمة السياحة العالمية، والاتحاد البريدي العالمي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية) تقارير رؤسائها التنفيذيين بشأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة، لكي تنظر فيها الهيئات التشريعية لكل منها. وتورد التقارير المذكورة، في العادة، قائمة بالتقارير الصادرة على نطاق المنظومة/بشأن عدة منظمات. كما أوردت بعض تقارير الرؤساء التنفيذيين قائمة بمذكرات وحدة التفتيش المشتركة الصادرة خلال السنة السابقة، وهي كثيراً ما تحيل إلى الصفحة ذات الصلة من الموقع الشبكي للوحدة حيث يمكن العثور على التقارير والمذكرات. وتضمنت بضعة من تقارير الرؤساء التنفيذيين إما موجزاً بتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين ذات الصلة (الإيكاو ومنظمة العمل الدولية) أو أحالت إليها بشكل عام (اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي). وقد كان لهذا أثر على مدى البروز الإعلامي لتقارير الوحدة وقدرة الدول الأعضاء على ممارسة مسؤولياتها الرقابية واتخاذ قرارات مستنيرة تماماً.

ونظراً لكون وثائق الهيئات التشريعية تُدار في الغالب إلكترونياً، اقترحت رسائل إدارية أن تستخدم الوصلات الإلكترونية لتيسير الوصول إلى تقارير وحدة التفتيش المشتركة المدرجة للنظر فيها، والتعليقات ذات الصلة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، بما يتماشى وروح المادة ١١-٤(ج) من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، التي تدعو إلى إحالة التقارير إلى الهيئة المختصة مشفوعة بتعليقات الرؤساء التنفيذيين ومجلس الرؤساء التنفيذيين، حسب الاقتضاء. وبحلول الوقت الذي كان يجري فيه وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير، كانت ١١ منظمة قد نفذت بالفعل هذا الاقتراح فيما يتعلق بالتقارير (الإيكاو، والاتحاد الدولي للاتصالات، والأمانة العامة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، واليونيدو، ومكتب خدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية). وكانت ثمان منظمات قد نفذته بخصوص تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين (الإيكاو، والأمانة العامة للأمم المتحدة، واليونيسيف، واليونيدو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية). **ويدعو المفتش الرؤساء التنفيذيين للمنظمات التي لم تفعل ذلك بعد إلى أن يكفلوا توفير وصلات إلكترونية لتيسير الوصول إلى تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين ذات الصلة.**

وكثيراً ما تقدم توصيات التقارير في مرفقات تشير إلى حالة قبولها وتنفيذها، وفي بعض الأحيان مشفوعة بتعليقات. وعادة ما تضمَّن التوصيات باتخاذ إجراءات التي تكون موجهة إلى الهيئات التشريعية في ١٦ منظمة، والتوصيات الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين في ١٢ منظمة.

ووقت الاستعراض، لا تقدم بعض التقارير دائماً للنظر فيها في الوقت المناسب في الاجتماع المقبل للهيئة التشريعية، ولكنها تقدم للنظر فيها بعد صدورها بسنة أو أكثر، وهو ما ينعكس سلباً على أثرها. وتحدث هذه الحالات على الرغم من أن الهيئات التشريعية تجتمع سنوياً ولديها بند دائم في جدول الأعمال مخصص لوحدة التفتيش المشتركة. وفي حالة

الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجانها، حيث تقدم التقارير في إطار البند المواضيعي ذي الصلة من جدول الأعمال، يمكن للتأخير أن يكون أطول.

وعلاوة على ذلك، على الرغم من أن الجمعية العامة شددت على الحاجة إلى إيلاء الاعتبار الكامل لتقارير وحدة التفتيش المشتركة وتقديم تقارير عن تنفيذها، فقد أدت الممارسة المتمثلة في النظر في التقارير في إطار البند المواضيعي ذي الصلة من جدول الأعمال إلى حجب جوهر تقارير الوحدة بمناقشة اقتراحات محددة في تقرير الأمين العام والتوصيات ذات الصلة المقدمة من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وفي هذا الصدد، يقترح التقرير السنوي للوحدة لعام ٢٠١٦ (A/71/34) أن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يدرس التطورات المتعلقة بالنظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة وأن يقدم مقترحات بالتشاور مع الوحدة. وأحد الخيارات هو العودة إلى الممارسة المتمثلة في النظر في تقارير الوحدة في إطار بند وحيد من جدول الأعمال، لتحفيز بعض المناقشات وفي نهاية المطاف اتخاذ قرار بشأن التقرير وتوصياته. وثمة خيار آخر، اقترحته الأمانة العامة للأمم المتحدة، هو أن تنظر في تقارير وحدة التفتيش لجنة البرنامج والتنسيق التي لديها بند دائم كل سنتين في جدول الأعمال مخصص للتقييم، يجري في إطاره النظر في توصيات تقارير التقييم الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية وإقرار التعليقات، حتى وإن لم يعتمد أي قرار وحتى وإن كان من شأن النظر في تقارير الوحدة كل سنتين أن يؤخر اتخاذ إجراءات بشأن التقارير/التوصيات.

وفي الوقت الراهن، لا تلتزم إلا اليونيسيف بالممارسة الجيدة البديلة المتمثلة في وجود بند دائم في جدول أعمالها مخصص لوحدة التفتيش المشتركة، يمكن في إطاره لتقريرٍ للرئيس التنفيذي، مقدم في الوقت المناسب، أن يقدم قائمة بالتقارير والمذكرات التي أصدرتها الوحدة خلال السنة السابقة وما يتصل بها من تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين، بما في ذلك الوصلات الإلكترونية؛ ويقدم مواجيز التقارير والمذكرات وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين؛ ويتضمن جدولاً في مرفق يقدم قائمة بجميع التوصيات الموجهة إلى الهيئات التشريعية والرؤساء التنفيذيين، وبحالة قبولها وتنفيذها، والتعليقات عليها، والموظف المسؤول عن التنفيذ، من أجل زيادة الشفافية والمساءلة. **يوصي المفتش بأن تتقيد جميع المنظمات بهذه الممارسة الجيدة البديلة المتمثلة في النظر في تقارير/توصيات وحدة التفتيش المشتركة** (انظر التوصية ١ أدناه). وأشارت بعض المنظمات إلى أن القيود المفروضة في أعمال الهيئات التداولية تسير ضد مثل هذا الإبلاغ التفصيلي. وفي هذا الصدد، ثمة ممارسة جيدة لمنظمة العمل الدولية تتمثل في توفير وصلات إلكترونية إلى الجداول المرفقة المحملة في الموقع الشبكي للمنظمة.

وفي المقابل، تعمل الوحدة على تعزيز النظر في منتجاتها والترويج لها.

القرار المتخذ بشأن تقارير/توصيات وحدة التفتيش المشتركة

إضافة إلى عدم نظر الهيئات التشريعية/هيئات إدارة المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة في تقارير/توصيات الوحدة وعدم اتخاذ أي إجراء في هذا الشأن وقت الاستعراض، لم يتخذ بالفعل إلا المجلس التنفيذي لمنظمة السياحة العالمية للأمم المتحدة قرارات بقبول أو رفض توصيات الوحدة، وذلك من بين ١٦ هيئة تشريعية للمنظمات المشاركة فيها. و"أحاطت" غالبية الهيئات التشريعية التي تنظر في التقارير الصادرة على نطاق المنظومة/بشأن عدة منظمات "علماً" بالتعليقات التي أدلى بها الرؤساء التنفيذيون في تقاريرهم

المقدمة إلى هذه الهيئات والتي تتضمن قائمة بتقارير/توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وفي برنامج الأغذية العالمي، أحاط المجلس التنفيذي علماً أيضاً بالمعلومات المقدمة بشأن التوصيات الواردة في تقرير الرئيس التنفيذي، لكن التعليقات قدمها فريق عامل من أعضاء مجلس الإدارة وأقرها مكتب المجلس التنفيذي.

وفي تسع منظمات (منظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والاتحاد البريدي العالمي، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية)، تتضمن تقارير الرؤساء عادة مشروع قرار "يحيط علماً" بالتقرير، يتضمن حالة قبول التوصيات: يُعتمد نصه لاحقاً و/أو يستنسخ في محضر الدورة. وفي الوقت الذي كان يجري فيه وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير، كانت اليونسكو قد أعادت العمل بتلك الممارسة في تموز/يوليه ٢٠١٧.

ومع أن عبارة "يحيط علماً" لا يمكن اعتبارها من الناحية القانونية قبولاً أو تأييداً، فإنها تطلق إجراءات لاحقة من كل أمانة على حدة لتسجيل قبول أو رفض التوصيات الواردة في نظام التتبع.

وعمدت خمس منظمات إما إدراج تقارير للعلم فقط ولم يتخذ قراراً (منظمة الأغذية والزراعة)؛ أو وزعت التقارير للعلم و"أحاطت علماً" بها (الإيكاو)؛ أو لم تقترح أي مسار لإجراءات بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في مشاريع مقرراتها بأن تحيط علماً بالتقارير (منظمة الصحة العالمية، واليونيدو)؛ أو لم تقترح أي مشروع مقرر باتخاذ إجراءات بشأن التعليقات المقدمة عن حالة التوصيات، عندما تكون متاحة (اليونيسيف). وعقب التوصيات التي صيغت في الرسائل الإدارية الموجهة إلى كل واحدة من تلك المنظمات لتحسين عملية صنع القرار بشأن تقارير/توصيات الوحدة، تدرج منظمة الصحة العالمية الآن مشروع قرار يدعو هيئتها التشريعية إلى النظر في توصيات الوحدة بما أن الأمانة العامة ليست مخولة اقتراح أي إجراء بشأن التوصيات، ويشير اليونيدو واليونيسيف إلى حالة كل توصية في تقارير الرؤساء التنفيذيين إلى هيئتيهما التشريعيتين، اللتين تحيطان علماً بهذه التقارير.

وعززت المنظمة العالمية للملكية الفكرية بدورها عملية صنع القرار بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة، وتؤيد هيئتها التشريعية في الوقت الراهن حالة قبول وتنفيذ التوصيات المبلغ عنها الموجهة إليها من أجل اتخاذ إجراءات.

وثمة ممارسة جيدة موصى بها هي إدراج مشروع قرار بأن تتخذ الهيئة التشريعية إجراءً بتأييد التقرير والتعليقات على التوصيات وحالة تنفيذها، وتسجيل القرار المعتمد في محضر الدورة. **يوصي المفتش بأن تتقيد المنظمات التي لم تفعل ذلك بعد بهذه الممارسة الجيدة** (انظر التوصية ٢ أدناه).

مقرر من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن وحدة التفتيش المشتركة

أوقفت الجمعية العامة للأمم المتحدة ممارستها المتمثلة في التعليق على التوصيات وإقرارها عند النظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة وهي تكتفي حالياً بأن "تحيط علماً" بالتقارير أو "ترحب" بها. وأشارت الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى أنه ينبغي للجمعية العامة أن تقدم طلبها إلى الأمين العام، من أجل تنفيذ توصيات الوحدة ذات الصلة.

وخلافاً لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، التي عندما "تحيط" الجمعية العامة "علماً" بها، تعتبر قد أُقرت، فإن عبارة "تحيط علما" تعني، في حالة وحدة التفتيش المشتركة، بأن التقارير لا هي أُقرت ولا هي رُفضت. وفي هذه الحالات، تسجل التوصيات في نظام التتبع باعتبارها "غير ذات صلة" أو "غير متاحة" أو "قيد النظر" ويتأثر معدل القبول، وإن كانت توصيات الوحدة تعاد صياغتها في بعض الأحيان، كما يشار إليه لاحقاً، في فقرات القرارات وفي تقارير الأمين العام من دون عزوها. واقترحت وحدة التفتيش المشتركة، في رسالتها الإدارية بشأن استعراض مدى قبول وتنفيذ توصيات الوحدة من الأمانة العامة للأمم المتحدة (JIU/ML/2015/3)، أن يُطلب إلى جهات التنسيق الفرعية على مستوى الإدارات، التي لها معرفة بالتقرير موضوع الطلب، أن تستعرض القرارات ذات الصلة وأن تقدم تقريراً عن النتائج في نظام التتبع. وأشارت إدارة الشؤون الإدارية بالأمانة العامة للأمم المتحدة إلى أنها تعتزم إعداد قائمة بتقارير وحدة التفتيش المشتركة وما يتصل بها من قرارات الجمعية العامة. ويتطلع المفتش إلى تلقي القائمة وهو على ثقة بأن نتائج هذا الاستعراض سوف تساعد في توضيح عدد من التوصيات المعلقة.

وذكرت وحدة التفتيش المشتركة مراراً وتكراراً، في تقاريرها السنوية، آثار عدم اتخاذ الإجراءات هذا من جانب الجمعية العامة بشأن تقاريرها/توصياتها، ودعت الدول الأعضاء إلى ممارسة مسؤولياتها الرقابية. واقترحت الوحدة، في رسالتها الإدارية، أن يُطلب إلى أمانات اللجان المعنية أن تقترح مساراً للعمل بشأن توصيات الوحدة، عند تقديم المساعدة في إعداد مشاريع المقررات/القرارات، لتسهيل عملية صنع القرار، على نحو ما تقوم به أمانات منظمات أخرى مشاركة في الوحدة. ولكن لم يُلتفت إلى تلك النداءات وتضاءل أثر التوصيات في غياب توجيهات واضحة من الدول الأعضاء. وفي الواقع، **يمكن لمذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة إلى الجمعية العامة أن توجه الانتباه إلى التوصيات التي تتطلب اتخاذ إجراء من جانب الدول الأعضاء، وتقترح مسار عمل محدداً لتسهيل عملية صنع القرار. وإضافة إلى ذلك، ربما تود الجمعية العامة إحياء ممارستها السابقة المتمثلة في التعليق على التوصيات وإقرارها عند النظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة** (انظر التوصية ٣ أدناه).

تقديم تقارير عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة إلى الهيئات التشريعية

من بين ١٦ منظمة تنظر في تقارير/توصيات وحدة التفتيش المشتركة، أدرجت ١٠ (منظمة الأغذية والزراعة، والإيكاو، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة السياحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية)، في التقارير المقدمة من الرؤساء التنفيذيين إلى الهيئات التشريعية لكل منها، معلومات عن تنفيذ توصيات الوحدة التي قبلت في السنوات السابقة. وأبلغت اليونسكو عن تنفيذها توصيات اللجنة على موقعها الشبكي.

وقد حدد الاستعراض ممارسات جيدة في خمس منظمات: أبلغت ثلاث منها عن تنفيذ جميع التوصيات من السنوات الثلاث السابقة (منظمة العمل الدولية)؛ وأبلغت اثنتان عن توجيه توصيات إلى الهيئات التشريعية حتى تنفيذها التام (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

والمنظمة العالمية للملكية الفكرية). ومع ذلك، يرى المفتش أن الممارسة الموجودة في منظمتين (الإيكاو وبرنامج الأغذية العالمي)، اللتين أبلغتا عن تنفيذ جميع التوصيات بالكامل، تمثل أفضل الممارسات.

واستجابة للتوصيات المقدمة في الرسائل الإدارية، ذكرت منظمة الصحة العالمية أنها تبلغ حالياً عن تنفيذ جميع التوصيات في السنوات الأربع الماضية في وثيقة متاحة للمندوبين في الجزء الخلفي من قاعة الاجتماعات التي تناقش فيها التقارير؛ وأضافت اليونيسيف مرفقاً إلى تقرير الرئيس التنفيذي يحتوي جميع التوصيات حتى تنفيذها التام؛ وقد شرع مكتب خدمات المشاريع في مثل هذا الإبلاغ؛ والتزمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالقيام بذلك. **يوصى بأن تتقيد جميع المنظمات بالممارسة الفضلى، وفقاً للمادة ١٢ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة وقرارات الجمعية العامة التي تدعو الرؤساء التنفيذيين إلى ضمان التنفيذ السريع للتوصيات المعتمدة/المقبولة وأن تقدم تحليلاً متعمقاً للكيفية التي يجري بها تنفيذ التوصيات** (انظر التوصية ٤ أدناه).

وتوقف تقديم الأمين العام للأمم المتحدة تقارير عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة عام ٢٠٠٤ بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦٧/٥٩، بناء على طلب من الأمانة العامة للأمم المتحدة. واقتُرح، في رسالة إدارية موجهة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة (JIU/ML/2015/3)، استئناف تقديم التقارير هذا بتقديم الأمين العام تقريراً، عملاً بالقرار ٢٧٠/٦٥. ولم يتخذ أي إجراء على الرغم من مطالبة الجمعية العامة مراراً بأن يقدم الرؤساء التنفيذيون تقارير عن الكيفية التي يجري بها تنفيذ توصيات الوحدة. وسيكون الهدف هو تمكين الدول الأعضاء من تحسين ممارسة مسؤولياتها الرقابية وتوفير التوجيه الاستراتيجي.

رصد تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة

تبقى الحاجة إلى استعراض/التحقق المستقل مما يبلغ عنه من تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة المقبولة من دواعي القلق البالغة للوحدة، التي تفتقر إلى الموارد اللازمة للاضطلاع بهذه المهمة التي تستغرق وقتاً طويلاً والتي تهم عدة مئات من التوصيات الصادرة بشأن كل واحدة من المنظمات المشاركة الثمانية والعشرين.

وأعطت استعراضات المتابعة/عمليات التفتيش العرضية لتنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراضات السابقة للتنظيم والإدارة في فرادى المنظمات، والاستفسارات المخصصة والاستعراضات المتكررة على نطاق المنظومة للمواضيع التي تحظى بأهمية كبيرة لدى أصحاب المصلحة في مجالات الموارد البشرية والسفر والرقابة، أعطت قيمة مضافة وعززت المساءلة.

ومع ذلك، بالنظر إلى شح الموارد المتاحة، تبقى استعراضات المتابعة مخصصة، وليس للوحدة من خيار سوى الاعتماد على التحقق الذاتي الذي تمارسه المنظمات المشاركة فيها قبل أن تقدم تقاريرها عن التنفيذ في نظام التتبع، تماشياً مع المسؤولية القانونية للرؤساء التنفيذيين عن ضمان تنفيذ التوصيات التي توافق عليها الهيئات التشريعية.

وفي هذا الصدد، لعل ممارسة التحقق الجيدة من جانب المنظمات هي العملية التي يُفصَل فيها بين واجبات جهات التنسيق الفرعية على مستوى الإدارات، التي تجمع الأدلة؛ وواجبات جهة التنسيق على المستوى المنظمة، التي تستعرض وتقر الأدلة قبل تسجيل تنفيذ

التوصية في نظام التتبع، وواجبات اللجنة الإدارية أو لجنة مراجعة الحسابات/الرقابة التي ترصد التنفيذ الفعلي بشكل جماعي، على الرغم من أن لجان مراجعة الحسابات/الرقابة لا تملك عادة ولاية الإشراف على تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وتتحمل الدول الأعضاء أيضاً مسؤولية في أداء دور في الرصد؛ وفي هذا الصدد، **يتطلع المفتش إلى أن تستخدم الدول الأعضاء بصورة أكبر وأكثر فعالية نظام التتبع على الإنترنت.**

ومن أصل ١٥ منظمة التي لها شكل من أشكال التحقق الذاتي من تنفيذ التوصيات، أبلغ جهات التنسيق في ٥ منظمات عن وجود ممارسات تحقق جيدة (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واليونسكو، واليونيسيف، ومفوضية شؤون اللاجئين، ومكتب خدمات المشاريع).

ومن بين المنظمات التسع التي لديها لجان مراجعة حسابات/رقابة قائمة والمنظمات الست التي تشارك فيها لجان إدارية في شكل من أشكال رصد تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، أبانت ثلاث منظمات (الاتحاد الدولي للاتصالات، ومكتب خدمات المشاريع، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية) عن ممارسات رصد جيدة.

ينبغي لجميع المنظمات أن تستحدث إجراءات التحقق والرصد المناسبة لتعزيز المساءلة عن تنفيذ التوصيات (انظر التوصية ٥ أدناه).

نقص اتخاذ إجراءات بشأن التوصيات الموجهة إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

وفقاً للمادة ٥ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، ينبغي أن تسعى عمليات التفتيش والتقييم إلى تحقيق قدر أكبر من التنسيق بين المنظمات. وبناء على ذلك، فإن المفتشين ما فتئوا يلجؤون بشكل متزايد إلى الصلاحيات التنسيقية لآلية مجلس الرؤساء التنفيذيين لصياغة توصيات توجه إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين لاتخاذ إجراءات بشأنها.

وإذ لاحظت التدني الشديد لمعدل قبول هذه التوصيات، ولا سيما عندما توجَّه إلى الأمين العام للأمم المتحدة بوصفه رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أو مجلس الرؤساء التنفيذيين نفسه، وأن التوصيات الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة، من قبيل أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين، لها معدل قبول أكبر، أوصت الرسالة الإدارية المتعلقة بـ 'استعراض مدى قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة: مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق' (JIU/ML/2016/25) بأن توجَّه جميع توصيات وحدة التفتيش المشتركة الرامية إلى تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين المنظمات المشاركة في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأعضاء في المجلس.

ويعزى هذا الانخفاض في معدل قبول التوصيات إلى أنه لا إدارة الشؤون الإدارية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، المسؤولة من حيث المبدأ عن متابعة قبول وتنفيذ التوصيات الموجهة إلى الأمين العام والإبلاغ عنها في نظام التتبع، ولا أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين تتولى أمر هذه التوصيات، لأنهما تريان أنهما لا تملكان الولاية أو الموارد أو القدرات المؤسسية اللازمة للقيام بذلك. وفي بعض الحالات، قد تكون التوصيات قد نفذت لكن لم يبلغ عنها على هذا النحو في نظام التتبع.

وإذ يدرك المفتش أن التنسيق والتعاون يتوقفان على مدى استعداد المنظمات للعمل معاً لتحقيق أهداف مشتركة، بغية التغلب على القيود الحالية، **يوصي أن يقترح الرؤساء التنفيذيون للمنظمات، عند النظر في توصيات وحدة التفتيش المشتركة الرامية إلى تعزيز التنسيق والتعاون على نطاق المنظومة، إدراج النظر في هذه التوصيات في برامج عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين وآلياته المعمول بها، مع جدول زمني لاتخاذ قرار، وأن يتخذ الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إجراءات فعالة بإسناد المهمة إلى آلية مجلس الرؤساء التنفيذيين بناء على ذلك، وذلك اعتباراً من عام ٢٠١٩** (انظر التوصية ٦).

التوصيات

يقدم هذا التقرير سبع توصيات: اثنتان منهما موجهتان إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات التشريعية للمنظمات لاتخاذ إجراءات بشأنهما، وخمسة لاتخاذ إجراء بشأنها من قبل الرؤساء التنفيذيين. وهي تهدف إلى تعزيز فعالية نظام المتابعة، والشفافية والمساءلة، والتعاون، والتنسيق في تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، والإسهام في نشر الممارسات الجيدة/أفضل الممارسات.

التوصيات الموجهة إلى الهيئات التشريعية

التوصية ٣

ربما تود الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بالتشاور مع وحدة التفتيش المشتركة وفي أجل أقصاه نهاية عام ٢٠١٩، مقترحات لتعزيز عملية صنع القرار بشأن تقارير الوحدة وتوصياتها، بما في ذلك إمكانية الرجوع إلى الممارسات التي كانت مطبقة قبل اعتماد القرار ٢٦٧/٥٩.

التوصية ٤

ينبغي للهيئات التشريعية للمنظمات التي لم تطلب بعد إعداد تقارير المتابعة السنوية عن تنفيذ التوصيات المقبولة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في السنوات السابقة حتى تنفيذها التام أن تفعل ذلك في أجل أقصاه نهاية عام ٢٠١٨.

التوصيات الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين

التوصية ١

ينبغي للرؤساء التنفيذيين للمنظمات الذين لم يحسنوا بعد نظر هيئاتها التشريعية في تقارير/توصيات وحدة التفتيش المشتركة إلى القيام بذلك بحلول نهاية عام ٢٠١٨، تماشياً مع أفضل الممارسات/الممارسات الجيدة المحددة.

التوصية ٢

يُطلب إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات الذين لم يقترحوا بعد على هيئاتها التشريعية مسار عمل محدداً بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة، الموجهة إلى هذه الهيئات، بأن يقوموا بذلك بحلول نهاية عام ٢٠١٨، ولا سيما فيما يتعلق بالتقارير الصادرة على نطاق المنظومة وبشأن عدة منظمات.

التوصية ٥

ينبغي لرؤساء المنظمات التنفيذيين الذين لم يعتمدوا بعد الإجراءات المناسبة للتحقق من تنفيذ التوصيات المقبولة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في السنوات السابقة ورصده حتى تنفيذها التام أن يفعلوا ذلك في أجل أقصاه نهاية عام ٢٠١٨.

التوصية ٦

ينبغي لرؤساء المنظمات التنفيذيين أن يقترحوا، عند النظر في توصيات وحدة التفتيش المشتركة الرامية إلى تعزيز التنسيق والتعاون، إدراج النظر في هذه التوصيات في برنامج عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين وآلياته ذات الصلة مع جدول زمني لاتخاذ قرار، وذلك اعتباراً من عام ٢٠١٩.

التوصية ٧

ينبغي لرؤساء المنظمات التنفيذيين الذين لم يرسوا تبعية جهة تنسيق وحدة التفتيش المشتركة المباشرة في التسلسل الإداري للإدارة العليا أن يفعلوا ذلك.

المحتويات

		الفقرات	*الصفحة*
	موجز تنفيذي		iii
أولاً –	مقدمة	١-٢٤	١
ثانياً –	عملية المتابعة	٢٥-٩٦	٧
	ألف – نظر الهيئات التشريعية في تقارير/توصيات وحدة التفتيش المشتركة	٣٢-٥٨	٩
	باء – عدم اتخاذ قرار بشأن تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة	٥٩-٧٤	١٦
	جيم – الإبلاغ عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة	٧٥-٨٠	٢١
	دال – التحقق من تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة	٨١-٩٠	٢٢
	هاء – عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن التوصيات الموجهة إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق	٩١-٩٦	٢٦
ثالثاً –	متابعة تقارير/توصيات وحدة التفتيش المشتركة: آفاق المستقبل	٩٧-١١٤	٢٨
	ألف – تحليل تطور عملية المتابعة في المنظمات المشاركة	٩٧-١٠٩	٢٨
	باء – آفاق المستقبل	١١٠-١١٤	٣٢

المرفقات

الأول –	النظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة والقرارات التي اتخذتها الهيئات التشريعية للمنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة (٢٠١٠-٢٠١٢)	٣٥
الثاني –	تقديم تقارير إلى الهيئات التشريعية بشأن تنفيذ توصيات السنوات السابقة	٤٤
الثالث –	مصفوفة نضج أثر وظيفة المتابعة في المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة: المعايير	٤٦
الرابع –	تصنيفات مصفوفة النضج	٥٢
الخامس –	استعراض عام للإجراءات التي ينبغي أن تتخذها المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة بشأن توصياتها JIU/REP/2017/5	٥٥

أولاً- مقدمة

١- في عام ٢٠١٥، قررت وحدة التفتيش المشتركة أن تدرج في برنامج عملها استعراضاً لمدى قبول وتنفيذ توصياتها من جانب المنظمات المشاركة فيها، على أن يُجرى على مدى فترة سنتين. والاستعراض جزء من الجهود التي تبذلها الوحدة من أجل تعزيز متابعة تقاريرها وتوصياتها من جانب الرؤساء التنفيذيين والهيئات التشريعية للمنظمات المشاركة فيها استجابةً للنداءات المتكررة من الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الصدد.

٢- ويقدم هذا التقرير نتائج الاستعراض الذي يشكل أول تقييم شامل أجرته الوحدة منذ إنشاء نظام المتابعة الخاص بها. وأمكن إجراء هذا الاستعراض بفضل بدء العمل بنظام التتبع على الإنترنت عام ٢٠١٢، وهو ما يتيح الوصول المباشر عبر الإنترنت إلى البيانات والتحليلات الإحصائية فيما يتعلق بقبول وتنفيذ عدة مئات من التوصيات الواردة في أكثر من مائة من النواتج التي أعدتها الوحدة منذ عام ٢٠٠٦، وفيما يتعلق بالنظر في تقارير الوحدة من جانب الهيئات التشريعية للمنظمات المشاركة فيها.

معلومات أساسية

٣- تجري وحدة التفتيش المشتركة استعراضات تتعلق بفرادى المنظمات وبعدة منظمات وعلى نطاق المنظومة وتصدر ثلاثة أنواع من النواتج: التقارير والمذكرات والرسائل الإدارية. والفرق الرئيسي بين النواتج الثلاثة هو أن التقارير تتضمن على الأقل توصية واحدة باتخاذ إجراءات موجهة إلى الهيئة التشريعية للمنظمة (المنظمات) موضوع الاستعراض، في حين تقتصر المذكرات والرسائل الإدارية على صياغة توصيات باتخاذ إجراءات من جانب الرئيس (الرؤساء) التنفيذي (التنفيذيين)، حسبما يقرره (يقررونه). وتتناول الرسائل الإدارية عادة مسألة محددة، قد تكون ذات طبيعة سرية أو لا تكون، وغالباً ما يجري إعدادها فيما يتصل بتقرير أو مذكرة. وعلى الرغم من أن النظام الأساسي للوحدة ينص على أن يحدد جدول زمني للنظر في التقارير في الدورة المقبلة للهيئة المختصة في المنظمات، لا توجد أحكام قانونية تلزم بأن تبحث هذه الهيئات المذكرات والرسائل الإدارية.

٤- وقد أشارت الجمعية العامة للأمم المتحدة مراراً إلى أن فعالية وحدة التفتيش المشتركة مسؤولية تتقاسمها الوحدة والدول الأعضاء وأمانات المنظمات المشاركة فيها[(١)]. ويستند الاستعراض الحالي لمتابعة تقارير/توصيات الوحدة إلى مبدأ تقاسم المسؤولية هذا، وهو مسعى إلى إعطاء هذا المبدأ بعداً عملياً.

٥- وأيدت الجمعية العامة، في قرارها ١٦/٥٤، مقترح الوحدة بإنشاء نظام لمعالجة تقارير وحدة التفتيش المشتركة والتوصيات المقدمة من المنظمات المشاركة فيها. وألحق المقترح، المعنون "نحو نظام أكثر فعالية لمتابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة"، مرفقاً بالتقرير السنوي للوحدة في

(١) انظر قرارات الجمعية العامة ٢٣٣/٥٠، و١٦/٥٤، و٢٤٦/٦٢، و٢٧٢/٦٣، و٢٦٢/٦٤، و٢٧٠/٦٥، و٢٥٩/٦٦، و٢٦٦/٦٨، و٢٧٥/٦٩.

عام ١٩٩٧[٢]. وفي وقت لاحق، أصدرت الوحدة ١٥ مذكرة وأجرت مفاوضات بشأن اتفاقات متابعة محددة مع أمانات المنظمات المشاركة، صدقت عليها هيئات إدارة ١٣ منظمة كل واحدة على حدة في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥[٣].

٦- وفي عام ١٩٩٨، شرعت الوحدة في تتبع الإجراءات التي تتخذها الهيئات التشريعية بشأن توصياتها. وتطور نظام التتبع مع مرور السنين ليصبح نظام التتبع، الذي أدخل تحسينات كبيرة على عملية المتابعة لأنه لا يتيح فقط إمكانية الوصول عبر الإنترنت من أجل تحديث البيانات المتعلقة بقبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة ونظر المنظمات المشاركة في تقاريرها وتوصياتها، وإنما يشمل أيضاً إمكانية الإبلاغ بإحصاءات ورسوم بيانية، متاح وصوله للمستعملين الآخرين، بما في ذلك الدول الأعضاء.

٧- وما فتئت الجمعية العامة تطلب، في قراراتها ٢٦٦/٦٨ و٢٧٥/٦٩ و٢٥٧/٧٠ و٢٨١/٧١، إلى رؤساء المنظمات المشاركة الاستفادة الكاملة من نظام التتبع وتقديم تحليل متعمق للكيفية التي يجري بها تنفيذ توصيات الوحدة. وتطلب إليهم أيضاً بأن يمتثلوا امتثالاً تاماً للإجراءات القانونية المتعلقة بالنظر في تقارير الوحدة وأن يقدموا، على وجه الخصوص، تعليقاتهم، بما في ذلك معلومات بشأن ما يعتزمون القيام به فيما يتعلق بتوصيات الوحدة، وأن يوزعوا التقارير في موعدها كي تنظر فيها الأجهزة التشريعية، وأن يقدموا معلومات عن الخطوات التي يتعين اتخاذها لتنفيذ التوصيات التي حظيت بقبول الأجهزة التشريعية والرؤساء التنفيذيين.

٨- وإذ تدرك وحدة التفتيش المشتركة أن قيمة أي تقرير/توصية تتوقف على إجراء متابعة فعالة، فإنها ملتزمة تماماً بتعزيز عملية المتابعة. ويقتضي هذا أن تنظر الأجهزة التشريعية للمنظمات المشاركة بجدية في التقارير وأن يكون هناك تنفيذ سريع للتوصيات المقبولة، مع تقديم تقارير بصورة كاملة عن التدابير وتحليل ما يترتب على ذلك من أثر[٤]. ويحدد هذا التقرير أفضل الممارسات والدروس المستفادة والإجراءات المتخذة، ويصوغ توصيات إلى الرؤساء التنفيذيين والهيئات التشريعية، مهيباً بهم تحمل مسؤوليتهم المشتركة عن الفعالية العامة لعمل الوحدة وعملية المتابعة على وجه الخصوص.

الأهداف والنطاق والمنهجية

٩- يشمل نطاق الاستعراض جميع المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة ومجلس الرؤساء التنفيذيين فيما يتعلق بإصدار الردود الإدارية/التعليقات المشتركة على تقارير الوحدة الصادرة على نطاق المنظومة وبشأن عدة منظمات وبمتابعة التوصيات الموجهة إليها.

---

(٢) A/52/34.

(٣) في المجموع، يوجد ١٤ اتفاق متابعة: مع منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومنظمة العمل الدولية، والأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، واليونيدو، والاتحاد البريدي العالمي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

(٤) انظر A/52/34، المرفق الأول، الفقرة ١.

١٠- وأجري الاستعراض على مرحلتين. تتمثل أهداف المرحلة الأولى من الاستعراض فيما يلي:

(أ) قبول التوصيات وتنفيذها من جانب المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة، ومجلس الرؤساء التنفيذيين، استناداً إلى الإحصاءات المقدمة من نظام التتبع، وإجراءاتها العاجلة لتنفيذ التوصيات المعلقة لمدة خمس سنوات أو أكثر؛

(ب) عملية النظر في تقارير الوحدة من جانب الهيئات التشريعية للمنظمات من أجل تحديد أوجه القصور والتأخير في العملية.

١١- وبدأ الجزء الأول من الاستعراض في شباط/فبراير ٢٠١٥ وتستخرج البيانات من نظام التتبع اعتباراً من ذلك التاريخ. والفترة المشمولة هي فترة ٢٠٠٦-٢٠١٢. وخلال هذه الفترة، أصدرت الوحدة ٨٥ تقريراً ومذكرة ورسالة إدارية وصاغت ٨١٦ توصية. وكان معظمها تقارير وتوصيات ذات طابع شامل للمنظومة بأسرها. وكانت السنوات من ٢٠١٣ فصاعداً مستبعدة من التحليل لأن نظر الهيئات التشريعية في التقارير وتنفيذ الإدارة للتوصيات يستغرق بعض الوقت. وأغلقت التوصيات السابقة لعام ٢٠٠٦، ولم تعد موضوعاً لتتبع قبولها وتنفيذها.

١٢- واختيرت الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ لاستعراض التوصيات المعلقة منذ فترة طويلة مدتها خمس سنوات أو أكثر، وتضمنت ٤٣ تقريراً ومذكرة تتضمن ٤٧٢ توصية. واختيرت الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ لتحليل معالجة الهيئات التشريعية للتقارير ونظرها فيها بغية تقديم أحدث صورة وقت الاستعراض. ولم يجر النظر إلا في ٣٤ تقريراً، بما أن المذكرات والرسائل الإدارية لا تتطلب اتخاذ إجراء من جانب الهيئات التشريعية.

١٣- وقد أرسل الاستبيان الأولي عن عملية التعامل مع تقارير وحدة التفتيش المشتركة ومذكراتها ورسائلها الإدارية في أوائل عام ٢٠١٥ إلى جهات التنسيق مع الوحدة في المنظمات الثماني والعشرين المشاركة؛ وردت ٢٦ منها[٥]. وأجريت مقابلات مع منظمات مختارة، بناء على طلبها، لمناقشة نتائج الاستعراض[٦].

١٤- وعرضت نتائج المرحلة الأولى من الاستعراض في سلسلة رسائل إدارية لاتخاذ إجراءات موجهة إلى الرئيس التنفيذي لكل منظمة وإلى أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين. وبعد فترة أولية لجمع وتحليل البيانات المستمدة من نظام التتبع والوثائق المتاحة على المواقع الشبكية للمنظمات في أوائل عام ٢٠١٥، جرى إعداد ما مجموعه ٢٨ رسالة إدارية، إضافة إلى رسالة من رئيس وحدة التفتيش المشتركة، وأُرسلت طلباً للتعليقات، وامتد صدورها من تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وحظيت التعليقات التي قدمتها المنظمات على مشاريع الرسائل الإدارية بالاعتبار الواجب. ووردت ردود رسمية من ٢١ منظمة[٧].

(٥) لم يرد برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة.

(٦) مجلس الرؤساء التنفيذيين، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة السياحة العالمية، والاتحاد البريدي العالمي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

(٧) لم ترد ردود من مجلس الرؤساء التنفيذيين، ومنظمة الأغذية والزراعة، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، والأونروا.

١٥- وبحلول نهاية المرحلة الأولى من الاستعراض، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ونتيجة للإجراءات الإيجابية التي اتخذتها المنظمات المشاركة بشأن الاقتراحات والتوصيات المقدمة في الرسائل الإدارية، تحققت النتائج التالية:

- زاد عدد المنظمات التي تستخدم نظام التتبع على الإنترنت من ٢٣ إلى ٢٦ منظمة والتزم الاتحاد البريدي العالمي باستخدامه بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وظل موئل الأمم المتحدة الوحيد الذي لم يرد بعد على النداءات المتكررة من الجمعية العامة للأمم المتحدة ووحدة التفتيش المشتركة لاستخدام نظام التتبع؛
- زاد عدد الهيئات التشريعية التي تنظر في تقارير الوحدة. بدأ الاتحاد الدولي للاتصالات النظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، في حين شرعت فيه اليونسكو ومكتب خدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة/الإيدز في أواسط عام ٢٠١٧. والتزم برنامج الأمم المتحدة المشترك/ الإيدز بفعل ذلك بحلول نهاية عام ٢٠١٧؛
- انخفض عدد التوصيات المبلغ عن بقائها معلقة لمدة خمس سنوات أو أكثر بنسبة ٥٩,٨ في المائة، مع تحديث المنظمات لحالة التوصيات التي صنفت باعتبارها "غير متاحة" أو "قيد النظر" و/أو التي أشير إلى تنفيذها باعتبارها "قيد التنفيذ"، أو "لم تبدأ" أو "غير متاحة" في نظام التتبع؛
- أدى انخفاض عدد التوصيات المعلقة لفترة طويلة إلى زيادة بنسبة ٥,٢ في المائة في متوسط معدل القبول و١٣,١ في المائة في متوسط معدل تنفيذ توصيات الوحدة الموجهة لجميع المنظمات؛
- جرى عكس الاتجاه المتمثل في حالات التأخير المتزايدة في عملية إصدار تعليقات مشتركة لمجلس الرؤساء التنفيذيين على تقارير الوحدة الصادرة على نطاق المنظومة وبشأن عدة منظمات، التي تتجاوز بشكل كبير الفترة القانونية المحددة في ستة أشهر. وجرى خفض متوسط الوقت اللازم لإعداد هذه التعليقات من ١٢,٧ شهراً للتقارير الصادرة في عام ٢٠١٤ إلى ٤,٨ أشهر بالنسبة لثمانية من أصل عشرة تقارير أصدرتها الوحدة عام ٢٠١٦، كان قد حل وقت تقديم تعليقات بشأنها عند وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير. وجرى تبسيط العملية بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين، والمنظمات المشاركة، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وأمانة وحدة التفتيش المشتركة.

١٦- ويود المفتش أن يشكر مديري المنظمات المعنية وجهات التنسيق بها على تجاوبهم ومساهمتهم في هذه النتائج.

١٧- وبناء على نتائج وتوصيات الجزء الأول من الاستعراض، كان القصد من المرحلة الثانية من الاستعراض هو استخلاص الدروس من تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة وتعزيز متابعتها، وتحديد ممارسات المتابعة الجيدة في المنظمات. وشملت المرحلة الثانية ما يلي من مسائل الاستعراض:

- تحليل مقارن لمعدلات قبول وتنفيذ التوصيات الصادرة حسب الفئة؛

- تحليل معدلات القبول والتنفيذ حسب نوع الناتج (تقرير/مذكرة، على نطاق المنظومة/منظمة واحدة)؛
- تحليل معدلات قبول وتنفيذ التوصيات حسب "أكبر"/"أصغر" المنظمات؛
- تقييم إجمالي لمعدلات قبول وتنفيذ التوصيات حسب الجهة الموجهة إليها (الرؤساء التنفيذيون/الهيئات التشريعية)؛
- تحليل لتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين على توصيات وحدة التفتيش المشتركة؛
- استعراض للأثر المتوخى من التوصيات؛
- استعراض لمدى استجابة منظمات مختارة؛
- استعراض لعشر تقارير ومذكرات لديها أعلى/أدنى معدلات القبول والتنفيذ؛
- تحليل للعمليات القائمة لرصد التوصيات المنفذة واستعراضها والإبلاغ عنها وتسجيلها في نظام التتبع، من جانب جهات التنسيق، ولجان الإدارة، ولجان الرقابة؛
- استعراض موجز لعملية النظر في تقارير/توصيات الوحدة واتخاذ قرارات بشأنها من جانب الهيئات التشريعية؛
- استعراض وظيفة جهات التنسيق؛
- استعراض استخدام نظام التتبع؛
- تقييم شامل لتطور عملية المتابعة في المنظمات المشاركة.

١٨- وفي المرحلة الثانية، كانت الفترة المشمولة هي الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٢. واستخرجت البيانات من نظام التتبع اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، لأغراض المقارنة مع البيانات المستخرجة في شباط/فبراير ٢٠١٥، وأجري تحليل للممارسات الحالية المتمثلة في النظر في تقارير الوحدة من أجل تحديث التقدم المحرز بعد إصدار الرسائل الإدارية. وخلال هذه المرحلة الثانية من الاستعراض، أرسل استبيانان إلى اثنتين من جهات التنسيق في أوائل عام ٢٠١٧: استبيان بشأن التحقق من تنفيذ التوصيات المقبولة الموجهة إلى جميع المنظمات المشاركة الثماني والعشرين والإبلاغ عنها؛ واستبيان بشأن النظر في تقارير/توصيات الوحدة من جانب الهيئات التشريعية للمنظمات، أُرسل إلى ٨ منظمات مشاركة مختارة تشكل جزءاً من الأمانة العامة للأمم المتحدة و/أو تمثل الجمعية العامة للأمم المتحدة هيئتها التشريعية الرئيسية. ووردت الردود على الاستبيان الأول من ٢٦ منظمة، في حين ردت على الاستبيان الثاني ٧ منظمات[٨].

١٩- وأجريت المقابلات عن طريق التداول بالفيديو أو حضورياً مع كبار المديرين، وجهات التنسيق مع وحدة التفتيش المشتركة، ورؤساء الرقابة، وأمانات لجان مراجعة الحسابات/الرقابة، والهيئات التشريعية لثلاث عشرة منظمة مشاركة من أجل متابعة تنفيذ التوصيات المقدمة في الرسائل الإدارية والردود على الاستبيانين[٩].

(٨) لم يرد برنامج الأمم المتحدة المشترك/الإيدز والأونروا.

(٩) الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، واليونيدو، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والاتحاد البريدي العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

٢٠- وصممت مصفوفة نضج لتبين الحالة الراهنة لتطور عملية المتابعة في المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة. وجرى تقييم المنظمات بناء على وظيفة جهة التنسيق؛ ومعدلات قبولها وتنفيذها لتوصيات الوحدة؛ والعمليات القائمة لمعالجة التوصيات والنظر فيها واتخاذ قرارات بشأنها ورصدها وتقديم تقارير بشأن تنفيذها؛ واستخدامها لنظام التتبع؛ وما إذا كان لديها اتفاقات متابعة مع الوحدة. وتم التعاقد مع خبير استشاري لإجراء التحليلات الإحصائية.

٢١- وتم تطبيق التصنيفات على أساس المعايير المحددة، وجرت مقارنة النتائج المحرزة وإدراجها في رسم بياني. وأعد رسم بياني منفصل لإبراز التقدم الذي يتوقع إحرازه بحلول عام ٢٠٢٠ في تطور عملية المتابعة. واستشيرت المنظمات أثناء إعداد مصفوفة النضج؛ وقدمت ٢٢ منها تعليقات بشأن المعايير المستخدمة والتصنيفات المخصصة لها[١٠]، ستكون بمثابة خط أساس للتقييمات المستقبلية.

٢٢- والتُمست تعليقات على مشروع التقرير من جميع المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين، وأُخذ ما ورد منها في الاعتبار عند إعداد الصيغة النهائية للتقرير[١١]. ووفقاً للمادة ١١-٢ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، أُعدّت الصيغة النهائية لهذا التقرير بعد تشاور فيما بين المفتشين لاختبار صحة ما جاء فيه من استنتاجات وتوصيات في ضوء الحكمة الجماعية للوحدة.

٢٣- وتيسيراً لمعالجة التقرير والتوصيات، يتضمن المرفق الخامس جدولاً يبين، حسب المنظمة، ما إذا كان التقرير مقدماً من أجل اتخاذ إجراءات أو للعلم وكذلك التوصيات ذات الصلة، مع تحديد ما إذا كانت تتطلب اتخاذ إجراء من جانب الرؤساء التنفيذيين أم من الهيئات التشريعية.

٢٤- ويودّ المفتش أن يُعرِب عن تقديره لكل مَن ساعدوه في إعداد هذا التقرير، وبصفة خاصة من قدّموا عن طيب خاطر ما لديهم من معرفة وخبرة.

(١٠) لم تقدم تعليقات المنظمة البحرية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وموئل الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك/الإيدز، والاتحاد البريدي العالمي.

(١١) لم تقدم تعليقات المنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وموئل الأمم المتحدة، ومفوضية اللاجئين، ومكتب خدمات المشاريع، والاتحاد البريدي العالمي، والأونروا.

ثانياً- عملية المتابعة

٢٥- تقوم عملية المتابعة على المبدأ، الذي وضعته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٢٣٣/٥٠ وكررت تأكيده مراراً، والذي مفاده أن تأثير وحدة التفتيش المشتركة على فعالية أنشطة الأمم المتحدة من حيث الكلفة مسؤولية مشتركة بين الوحدة والدول الأعضاء وأمانات المنظمات المشاركة. ويبين الشكل البياني الوارد أدناه مختلف خطوات عملية المتابعة وتقسيم المسؤوليات بين مختلف الجهات الفاعلة المعنية. وترد الإيضاحات المفصلة عن الإجراءات والممارسات ذات الصلة تحت كل عنوان، حسب الاقتضاء.

الشكل البياني ١

عملية المتابعة

٢٦- وتبدأ عملية المتابعة عندما يصدر تقرير لوحدة التفتيش المشتركة أو مذكرة أو رسالة إدارية وتحال إلكترونياً لاتخاذ إجراءات في صيغتها الأصلية إلى المنظمة (المنظمات) المعنية وإلى مجلس الرؤساء التنفيذيين، حسب الاقتضاء. وتنتهي عندما لا يوجد تقرير أو مذكرة أو رسالة إدارية أو توصية ينتظر القبول (أو الرفض) والتنفيذ.

٢٧- وبموجب خطاب الإحالة الموجَّه من رئيس وحدة التفتيش المشتركة إلى الرئيس التنفيذي للمنظمة المعنية، يُطلب إلى المنظمة تعميم التقرير أو المذكرة أو الرسالة الإدارية على المسؤولين من أجل قبول وتنفيذ التوصيات الواردة بها. وفي حالة التقارير الصادرة على نطاق المنظومة أو بشأن عدة منظمات، تُرسل نسخة أيضاً إلى أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين من أجل تيسير إعداد التعليقات المشتركة من المنظمات في غضون ستة أشهر. وفي حالة تقرير، ينبغي للرئيس التنفيذي أو للرؤساء التنفيذيين اتخاذ إجراءات فورية لتوزيع التقرير على الدول الأعضاء في المنظمة أو المنظمات المعنية، مع إرفاق تعليقات الرئيس أو من دون إرفاقها. وينبغي إدراج النظر في التقرير، مع تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين و/أو تعليقات الرئيس التنفيذي، في الاجتماع التالي للجهاز المختص للمنظمة أو المنظمات، وهو الجهاز الذي ينبغي له من حيث المبدأ اتخاذ إجراء بشأن التقرير وتوصياته. وينبغي للرئيس التنفيذي أو الرؤساء التنفيذيين إبلاغ الوحدة بجميع القرارات التي يتخذها الجهاز المختص أو الأجهزة المختصة بشأن التقرير وتوصياته[١٢]. وينبغي أيضاً للرئيس (للرؤساء) التنفيذي (التنفيذيين) التأكد من اتخاذ إجراء بشأن التوصيات الواردة في أي تقرير أو مذكرة أو رسالة إدارية توجَّه إليه، وتقديم تقرير بشأنها إلى الوحدة. ولبلوغ هذه الغاية، يعيّن الرئيس التنفيذي الموظفين المسؤولين عن ذلك داخل المنظمة.

٢٨- وتقوم وحدة التفتيش المشتركة بإدخال عنوان ورمز التقرير أو المذكرة أو الرسالة الإدارية وتوصياتها في نظام التتبع على الإنترنت، مع بيان تاريخ توجيهها، والمنظمة المعنية، والجهة الموجهة إليها، والأثر المنشود. وينبغي للمنظمات أن تُدخِل وتراجع وتحدِّث بصورة دورية حالة قبول وتنفيذ كل توصية في نظام التتبع على الإنترنت، فضلاً عن رمز الوثيقة وتاريخ التعليقات المقدمة من الرئيس التنفيذي بشأن التقرير، وتاريخ النظر في التقرير والقرار المتخذ، بالإضافة إلى أي ملاحظات ذات صلة.

٢٩- ولتسجيل حالة قبول التوصيات، يتيح نظام التتبع على الإنترنت خمس فئات، هي: مقبولة، وغير مقبولة، وقيد النظر، وغير ذات صلة، وغير متاحة. وفيما يتعلق بحالة التنفيذ، يتيح نظام التتبع أربع فئات، هي: منفذة، وقيد التنفيذ، ولم تبدأ بعد، وغير متاحة. ويحسب النظام بشكل تلقائي معدل القبول في إطار كل فئة، مع مراعاة عدد المنظمات الموجهة إليها التوصيات. أما معدل التنفيذ في إطار كل فئة فيُحسب على أساس التوصيات المقبولة. وفي حالة عدم الإبلاغ عن حالة القبول والتنفيذ، يُشار إلى التوصية بعبارة "غير متاحة". وينبغي للمنظمات أن تحدِّث بشكل دوري حالة التوصيات إلى حين تنفيذها تنفيذاً كاملاً.

٣٠- وتتوقف قيمة أي تقرير لوحدة التفتيش المشتركة على المتابعة الفعالة. وتتطلب المتابعة الفعالة ما يلي: (أ) أن تنظر الهيئات التشريعية للمنظمات المشاركة في التقارير بصورة نشطة وجادة، مما يتيح للأمانات إبداء تعليقاتها عليها بصورة محددة في الوقت المناسب؛ و(ب) أن تُنفَّذ على وجه السرعة التوصيات المعتمدة الواردة في التقارير، مع تقديم تقارير كاملة عن تدابير التنفيذ المتخذة وتحليل الأثر الناتج[١٣].

(١٢) انظر النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة (قرار الجمعية العامة ١٩٢/٣١)، المادة ١١-٤(ج) و(و).

(١٣) انظر A/52/34، المرفق الأول، الفقرة ١.

٣١- وخلص هذا الاستعراض إلى ضرورة أن يولي الرؤساء التنفيذيون والهيئات التشريعية للمنظمات المشاركة اهتماماً لعدد من المسائل التي تؤثر في عملية المتابعة، منها عدم نظر الهيئات التشريعية لبعض المنظمات ومجلس الرؤساء التنفيذيين في تقارير/توصيات وحدة التفتيش المشتركة، أو عدم كفاية النظر فيها، وعدم اتخاذ هذه الهيئات إجراءات بشأن هذه التقارير/ التوصيات أو عدم كفاية الإجراءات المتخذة بشأنها، والحاجة إلى تحسين عملية التحقق من تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة ورصدها والإبلاغ عنها. وقد وُجِّه نظر المفتش، في سياق هذا الاستعراض، إلى عدد من المسائل الأخرى ذات الصلة بأوجه التحسن في صياغة التوصيات وأهميتها لمنظمات محددة، ونطاق وتأثير تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي تنظر فيها الوحدة وتتخذ إجراءات بشأنها في الوقت الراهن.

ألف- نظر الهيئات التشريعية في تقارير/توصيات وحدة التفتيش المشتركة

٣٢- من بين الأنواع الثلاثة لنواتج الوحدة، وهي التقارير والمذكرات والرسائل الإدارية، لا تُقدم إلا التقارير إلى الهيئات التشريعية لكي تنظر فيها بموجب المادة ١١-٤ من النظام الأساسي للوحدة.

٣٣- وفي الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٢، أصدرت الوحدة ٨٥ ناتجاً، شكلت التقارير غالبيتها (٨٠ في المائة)، بالإضافة إلى عدد قليل من المذكرات (١٦,٥ في المائة) والقليل جداً من الرسائل الإدارية (٣,٥ في المائة). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، حظيت التقارير التي تتضمن على الأقل توصية واحدة موجهة إلى الهيئات التشريعية، بمعدل قبول أقل (٦٩ في المائة) بالمقارنة مع المذكرات (٧٦,٨ في المائة) أو الرسائل الإدارية (٨٣,٣ في المائة). وكان معدل قبول التوصيات الموجهة إلى الهيئات التشريعية أقل من معدل قبول التوصيات الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين في ١٨ منظمة.

٣٤- وتصدر التقارير باللغة الأصلية وتُترجم إلى جميع اللغات الرسمية وتُطبع بها، حيث ستنظر فيها الهيئات التشريعية. وتكمن القيمة المضافة للتقارير في أنها تسمح للدول الأعضاء بممارسة وظيفتها الإشرافية، وتقدم توجيهات استراتيجية حيث تحيل بشكل مباشر نتائج وتوصيات مهمة لا تدخل في اختصاص الرؤساء التنفيذيين للمنظمات إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة والهيئات التشريعية الأخرى المعنية بهدف تحقيق مزيد من الشفافية والمساءلة.

٣٥- وكانت غالبية التقارير (٦٥ في المائة) والتوصيات (٦١ في المائة) الصادرة في فترة الاستعراض صادرة على نطاق المنظومة و/أو بشأن عدة منظمات، ويقل معدل قبولها (٦٨,٨ في المائة) عن معدل قبول التقارير الصادرة بشأن منظمة واحدة (٨٣,٣ في المائة)، وذلك في أيار/مايو ٢٠١٧.

٣٦- واستنتج هذا الاستعراض أن معدل قبول التقارير الصادرة على نطاق المنظومة وعلى نطاق عدة منظمات يقل عن معدل قبول التقارير التي تناولت منظمة واحدة، بالنظر إما إلى عدم نظر الهيئات التشريعية للمنظمات في هذه التقارير أو عدم كفاية النظر فيها، وعدم اتخاذ هذه الهيئات إجراءات بشأنها ومتابعتها.

المنظمات التي لا تنظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة

٣٧- عند إجراء الاستعراض، لم تحدد ١٢ منظمة جدولاً زمنياً لكي تنظر هيئاتها التشريعية/الإدارية في أي تقارير لوحدة التفتيش المشتركة صادرة على نطاق المنظومة؛ غير أن أربع منظمات حددت جدولاً زمنياً للنظر في كل تقرير من التقارير التي أصدرتها الوحدة بشأن عمليات استعراض التنظيم والإدارة خلال الفترة قيد الاستعراض.

٣٨- ومن بين هذه المنظمات الاثنتي عشرة، بدأت أمانة مكتب خدمات المشاريع وأمانة هيئة الأمم المتحدة للمرأة النظر في تقارير الوحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٧، وبدأت اليونسكو ذلك في تموز/يوليه ٢٠١٧، في حين التزم برنامج الأمم المتحدة المشترك/الإيدز بالقيام بذلك خلال عام ٢٠١٧.

٣٩- ولا تتخذ أمانات المنظمات الثماني التالية أي إجراء لتحديد جدول زمني كي تنظر هيئاتها التشريعية في أيٍ من تقارير الوحدة الصادرة على نطاق المنظومة وتتخذ إجراءً بشأنها:

- الوكالة الدولية للطاقة الذرية: على أساس قرار مجلس المحافظين الصادر في عام ١٩٧٨ بقبول النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، بشرط ألا تصبح الوحدة هيئة فرعية تابعة للوكالة[١٤]. ولم يُنظر حتى في التقارير المدرجة في برنامج عمل الوحدة، بناءً على طلب الوكالة، وفي التقرير المتعلق باستعراض شؤون التنظيم والإدارة في الوكالة[١٥]. وقد بذلت الوحدة في الماضي عدة محاولات لإبرام اتفاق متابعة مع المنظمة، من دون جدوى. وفي وقت قريب جداً، في سياق الرسالة الإدارية المعنونة "استعراض مدى قبول الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذها لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة" (JIU/ML/2016/2)، أشار المفتش إلى أنه ينبغي على الأقل توجيه عناية الهيئات التشريعية إلى التوصيات التي يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على كفاءة المنظمة. وأشار رد الإدارة إلى القرار آنف الذكر. والتقى المفتش، خلال بعثته إلى فيينا في شباط/فبراير ٢٠١٧، بكبار أعضاء أمانة الوكالة لاستطلاع مدى استعدادهم لإعادة النظر في هذا الموقف، ولكن من دون جدوى. وإذا أخذ في الاعتبار أنه انقضى نحو ٤٠ عاماً منذ إصدار مجلس المحافظين لهذا القرار، وهي فترة تعزَّز فيها بشدة دور الهيئات الإشرافية، مثل وحدة التفتيش المشتركة، في مساعدة الدول الأعضاء على ممارسة أدوارها المتعلقة بالإشراف والتوجيه الاستراتيجي بشكل أفضل، **يرى المفتش أن الوكالة لا ينبغي لها أن تظل استثناءً من الممارسة المتبعة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة في النظر في تقارير/توصيات وحدة التفتيش المشتركة التي تتطلب إجراءات تشريعية. وفي هذا الصدد، يُقترح أن توجِّه أمانة الوكالة عناية مجلس محافظيها إلى اقتراح الوحدة بأن تعيد الوكالة النظر في موقفها السابق وأن تتوافق مع هذه الممارسة المتبعة؛**

(١٤) القرار ١٠٠ لمجلس المحافظين الصادر في اجتماعه ٥٢٣ المعقود في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، (GOV/DEC/100(XXI).

(١٥) "استعراض التنظيم والإدارة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية" (JIU/REP/2012/13).

- مركز التجارة الدولية[١٦]، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومفوضية شؤون اللاجئين، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، والأونروا: على أساس أن الجمعية العامة للأمم المتحدة هي الهيئة التشريعية الرئيسية لهذه المنظمات. غير أن لهذه المنظمات هيئاتها الإدارية الخاصة التي يمكنها مناقشة مسائل الإشراف. وقد كشف استعراض لجدول أعمال هذه الهيئات أن مركز التجارة الدولية ومفوضية شؤون اللاجئين، على الأقل، ينظران بالفعل في تقارير إشرافية أخرى (تقارير المراجعة والتفتيش والتقييم). والواقع أن الهيئات الإدارية لكل من الأونكتاد ومفوضية شؤون اللاجئين والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة ناقشت تقارير وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة باستعراضات الإدارة والتنظيم لهذه المنظمات[١٧]. كما أنه، على مستوى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، طلب الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي أن تُقدم إلى لجان المكتب كلٌّ من التقارير ذات الصلة التي تعدها وحدة التفتيش المشتركة وموجز التقارير ذات الصلة التي يعدها مكتب خدمات الرقابة الداخلية[١٨]. وأشار مسؤولو الأمانة، في مقابلة جرت في آذار/مارس ٢٠١٧، إلى أن هذا الإبلاغ سيجرى بصورة مخصصة بناءً على طلب الدول الأعضاء.

٤٠- وترى الوحدة أن تقاريرها ينبغي أن ينظر فيها الجهاز المختص باتخاذ إجراءات بشأن التوصيات. وفي بعض الحالات، يكون هذا الجهاز هو الجمعية العامة للأمم المتحدة، في حين أنه قد يكون في المسائل البرنامجية هو الهيئة المشرفة على الكيان المحدد.

المنظمات التي تنظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة

٤١- في وقت إجراء الاستعراض، نظرت ١٦ منظمة من الـ ٢٨ منظمة المشاركة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة. غير أن التقارير الصادرة على نطاق المنظومة لم يُنظر فيها بصورة فعالة في جميع الحالات، ولم يتحقق أثرها المنشود، للأسباب التالية:

- أن المفتشين قدموها في أغلب الحالات إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ونادراً ما قدموها إلى الهيئات التشريعية للمنظمات المشاركة الأخرى؛
- أن التقارير نادراً ما عرضت في أوساط أو أحداث غير رسمية أمام جمهور مختار، مثل مجموعات الدول الأعضاء، وشبكات مجلس الرؤساء التنفيذيين، والمجموعات الإشرافية وغيرها من المجموعات المتخصصة في المنظمات المشاركة؛
- أن النص الكامل للتقرير نادراً ما أتيح عند النظر فيه. وتألف التقرير على الأرجح من وثيقة تدرج بها عناوين جميع تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة

(١٦) بالنسبة إلى مركز التجارة الدولية، الجمعية العامة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية.

(١٧) انظر JIU/REP/2012/2، "استعراض التنظيم والإدارة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة" (JIU/REP/2010/10)، وJIU/REP/2004/10.

(١٨) انظر E/CN.15/2009/21، الفقرة ٢١.

في الفترة السابقة وتتضمن مرفقات تدون بها حالة التوصيات الموجهة إلى الهيئات التشريعية وإشارة إلى الموقع الشبكي للوحدة؛ وفي أحسن الأحوال، أُدرج رابط إلى التقارير ذات الصلة؛

- أن التقارير لم يُنظر فيها في جميع الأحيان في الوقت المناسب؛
- أنه لم يخصص، في العديد من الحالات، وقت كافٍ لكي تناقش الهيئات التشريعية التقارير/التوصيات؛
- أن الأمانات لم تطرح قراراً وأن الجمعية العامة و/أو الهيئات التشريعية الأخرى لم تتخذ قراراً بشأن تقارير/توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

٤٢- وتنظر الوحدة في الوقت الراهن في الإجراءات التي من شأنها أن تحسِّن النظر في التقارير الصادرة على نطاق المنظومة وتحسِّن نطاق هذه التقارير، في حدود الموارد المحدودة المتاحة.

٤٣- وفيما يتعلق بأمانات المنظمات المشاركة، ينبغي لها أن تحسِّن طرائقها الحالية للنظر في التقارير، وأن تدعو المفتشين إلى تقديم تقارير محددة تحظى باهتمام المنظمة، وأن تخصص وقتاً كافياً لمناقشة التوصيات، مع اقتراح مسار عمل محدد، بحسب الاقتضاء.

طرائق النظر

٤٤- توجد مجموعة متنوعة من الطرائق للنظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة في المنظمات المشاركة في الوحدة، وينشأ ذلك عن الأسباب التالية:

- وجود اتفاقات متابعة مع ١٤ منظمة مشاركة، هي: منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الطيران المدني، ومنظمة العمل الدولية، والأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، واليونيدو، والاتحاد البريدي العالمي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية[١٩]، استناداً إلى النموذج الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ١٦/٥٤؛

(١٩) قرار مجلس منظمة الأغذية والزراعة CL 123/8، الفقرات ٩-١١، المؤيد في الوثيقة JM 02.1/4 في عام ٢٠٠٢؛ وقرار مجلس منظمة الطيران المدني C-DEC 167/9 الصادر في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الفقرة ٧، المؤيد في الوثيقة C-WP/11891 في عام ٢٠٠٢؛ ووثائق مجلس إدارة منظمة العمل الدولية GB.227/205، سجل القرارات، القرار ٢٥، الجلسة الثامنة، والوثيقة GB.277/10/1 المؤيدة في الوثيقة GB.277/PFA/7/2؛ وقرار المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٠٠٢/٨؛ وقرار المجلس التنفيذي لليونسكو 165EX/49 الصادر في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، صفحة ٣، البند ٩-٦، المؤيد بالقرار 165 EX/40؛ وقرار المجلس التنفيذي لليونيسيف ٢٠٠١/٤؛ وقرار مجلس التنمية الصناعية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية IDB.24/Dec.11، الصادر في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١، والمؤيد بالقرار IDB.24/18؛ وقرار مجلس إدارة الاتحاد البريدي العالمي CA 2001-Doc 6b والمرفق ١ (كما بدا في السجلات الموجزة للمجلس التي تعود إلى عام ٢٠٠١)؛ وقرار المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي 2002/EB.2/17 المؤيد في الوثيقة WFP/EB.2/2002/8-A وCorr.1/Rev.1؛ والمحاضر الموجزة للمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية: الاجتماع الثاني، الصفحتان ٤٧ و٤٨، الذي يشير إلى تأييد المجلس للقرار EB/106/6 في دورته ١٠٦ المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٠؛ وقرار الجمعية العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية WO/GA/30/8 الصادر في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، والذي يشير إلى الوثيقة WO/GA/30/4 المؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣؛ وقرار المجلس التنفيذي للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية رقم ١١ (EC-LIV) المؤيد في الوثيقة EC-LIV/Doc. 15.1/1 (1) في عام ٢٠٠٢.

- العمليات القائمة للنظر في تقارير/توصيات الوحدة من دون وجود اتفاق متابعة في ثلاث منظمات، هي: الاتحاد الدولي للاتصالات[٢٠]، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة السياحة العالمية.

٤٥- ومن بين الـ ١٦ منظمة التي تنظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة[٢١]، لم تقدم إلا الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة[٢٢] النص الكامل لتقارير الوحدة. ويُعد ذلك من أفضل الممارسات.

٤٦- ومن بين الـ ١٦ منظمة التي تنظر في تقارير الوحدة، يوجد في جدول أعمال ١٢ منظمة منها بند محدد مخصص لتقديم تقرير إلى الرئيس التنفيذي تُدرج به تقارير الوحدة الصادرة في العام السابق، مع الإشارة عادةً إلى موقع الوحدة الشبكي حيث يمكن الاطلاع على التقارير[٢٣]. ولهذه الممارسة تأثير في تسليط الضوء على تقارير الوحدة وتأثير على قدرة الدول الأعضاء على ممارسة مسؤولياتها الإشرافية واتخاذ قرارات مستنيرة تماماً. وقد طُبِّقت الممارسة على التقارير الصادرة على نطاق المنظومة، بما أنه من المعتاد أن تُوزع نسخ كاملة من استعراضات التنظيم والإدارة المتعلقة بفرادى المنظمات.

٤٧- وفي سياق التسليم بالتغيرات الجذرية التي نشأت عن استخدام تكنولوجيات المعلومات الحديثة في طريقة نشر المعلومات وإدارتها في شكل إلكتروني، والتدابير الرامية إلى تحقيق وفورات في التكاليف التي استحدثتها الدول الأعضاء في وثائق الهيئات التشريعية، اقترح المفتش في الرسائل الإدارية استخدام وصلات الإحالة الإلكترونية لتيسير الوصول إلى تقارير الوحدة المدرجة للنظر فيها، تماشياً مع المادة ١١-٤(ج) من النظام الأساسي للوحدة، التي تنص على إحالة التقارير إلى الهيئة المختصة في المنظمات. وفي وقت وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير، كانت ١١ منظمة[٢٤] قد نفذت هذا الاقتراح. **وناشد المفتش الرؤساء التنفيذيين للمنظمات التي لم توفر بعد وصلات الإحالة الإلكترونية التي تيسر الوصول إلى تقارير الوحدة إلى القيام بذلك.**

(٢٠) بدأ الاتحاد الدولي للاتصالات النظر في تقارير الوحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

(٢١) جميع المنظمات المذكورة في الفقرة ٤٤ باستثناء اليونسكو. ورغم موافقة المجلس التنفيذي لليونسكو على الخطة التجريبية المدرجة في الوثيقة 165 EX/40 في عام ٢٠٠٢؛ وموافقته على استمرار الخطة في عام ٢٠٠٤، أوقفت اليونسكو النظر في تقارير الوحدة في عام ٢٠٠٨.

(٢٢) في منظمة الأغذية والزراعة، تُقدَّم التقارير للعلم فقط.

(٢٣) المنظمة البحرية الدولية، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة السياحة العالمية، والاتحاد البريدي العالمي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

(٢٤) منظمة الطيران المدني الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات، وأمانة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

٤٨- وكثيراً ما تُدرج توصيات التقارير في مرفقات تبين حالة قبولها وتنفيذها، وأحياناً تتضمن تعليقات. ومن المعتاد أن تُدرج التوصيات الموجهة إلى الهيئات التشريعية من أجل اتخاذ إجراءات بشأنها في ١٦ منظمة[٢٥]، وتُدرج التوصيات الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين في ١٢ منظمة[٢٦].

٤٩- وفيما يتصل بتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين، التي تنص المادة ١١-٤(هـ) من النظام الأساسي للوحدة على أن تُقدَّم مع التقارير الصادرة على نطاق المنظومة وبشأن عدة منظمات، لم تقدمها غالبية المنظمات المشاركة. وكانت منظمة الأغذية والزراعة والأمانة العامة للأمم المتحدة استثناءً من ذلك، حيث أحالتا النص الكامل لتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى الدول الأعضاء (أفضل ممارسة)، وكذلك قلة من منظمات أخرى أدرجت موجزاً للتعليقات (الإيكاو ومنظمة العمل الدولية) أو أدرجت إشارة عامة إليها (اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي) في التقارير التي أعدّها رؤساؤها التنفيذيون إلى هذه الهيئات.

٥٠- واقترح المفتش، في الرسائل الإدارية ذات الصلة، توفير وصلات إحالة إلكترونية إلى تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين بالإضافة إلى الوصلات المؤدية إلى التقارير ذات الصلة للوحدة وقت النظر فيها. وقد نفّذت ثمان منظمات هذا الاقتراح[٢٧]. **ويوصي المفتش المنظمات التي لم توفر بعد وصلات إحالة إلكترونية إلى تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين بالقيام بذلك، بهدف تيسير عملية اتخاذ الهيئات التشريعية للقرارات.**

٥١- ويبين المرفق الأول بالتفصيل الطرائق المختلفة للنظر في التقارير، بحسب المنظمات. ويبين الإطار ١ ممارسة جيدة بديلة، في رأي المفتش.

الإطار ١

ممارسة جيدة للنظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة

- بند دائم في جدول الأعمال السنوي للهيئة التشريعية مكرس لوحدة التفتيش المشتركة
- تقرير للرئيس التنفيذي إلى الهيئة التشريعية تُدرج فيه جميع التقارير والمذكرات الصادرة عن الوحدة في العام السابق مع ورود إشارة إلى الموقع الشبكي للوحدة ووصلات إحالة إلكترونية إلى التقارير/المذكرات وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين ذات الصلة، تشمل ما يلي:
  - ملخص تقارير/ملاحظات وتوصيات الوحدة، وملخص لتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين ذات الصلة؛

(٢٥) منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، واليونيدو، ومكتب خدمات المشاريع، ومنظمة السياحة العالمية، والاتحاد البريدي العالمي، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

(٢٦) منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، واليونيدو، ومنظمة السياحة العالمية، والاتحاد البريدي العالمي، وبرنامج الأغذية العالمي.

(٢٧) منظمة الطيران المدني الدولي، والأمم المتحدة، واليونيسف، واليونيدو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

- مرفق يُدرج به جدول يبين جميع التوصيات (الموجهة إلى الرئيس التنفيذي والهيئة التشريعية)، ويشير إلى حالة قبول التوصيات وتنفيذها، ترفق بها تعليقات، بحسب الاقتضاء، والموظف المسؤول/الوحدة المسؤولة، لتحقيق مزيد من الشفافية والمساءلة؛
- مرفق يتضمن معلومات عن حالة تنفيذ توصيات الأعوام السابقة إلى حين تنفيذها تنفيذاً كاملاً.

٥٢- وفي وقت الاستعراض، لم تكن أية منظمة ممتثلة تماماً لهذه الممارسة الجيدة، وكان لدى عدد قليل جداً من المنظمات ممارسات مماثلة. وقدم المفتش، في الرسائل الإدارية، اقتراحات عملية لكل منظمة لتحسين نظرها في تقارير/توصيات الوحدة. وفي وقت وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير، كانت الاقتراحات لا تزال في طور التنفيذ. ولم تتخذ أية منظمة، باستثناء اليونيسيف، إجراءً للامتثال لهذه الاقتراحات. وكان السبب الذي ساقته بعض المنظمات لعدم امتثالها للاقتراحات هو القيد المفروض على عدد صفحات تقارير الهيئات التشريعية. ورغم صحة ذلك بشكل عام، بيَّن فحص سريع لتقارير أخرى مدرجة في جدول أعمال الهيئات التشريعية للمنظمات صدور تقارير طويلة في بعض الأحيان. وقد اعتمدت منظمة العمل الدولية نهجاً مبتكراً لحل هذه المسألة، هو إدراج وصلات إحالة إلكترونية إلى الجداول المتعلقة بحالة التوصيات، تُحمل على الصفحة الشبكية للمنظمة. ويوصي المفتش بأن تمتثل المنظمات، على الأقل، للممارسة الجيدة المبينة أعلاه بهدف تحسين نظرها في تقارير/توصيات الوحدة.

التوصية ١

ينبغي للرؤساء التنفيذيين للمنظمات الذين لم يحسِّنوا بعد نظر هيئاتها التشريعية في تقارير/توصيات الوحدة إلى القيام بذلك بحلول نهاية عام ٢٠١٨، تماشياً مع أفضل الممارسات/الممارسات الجيدة المحددة.

النظر في التقارير في الوقت المناسب

٥٣- تتمثل إحدى المسائل التي تتكرر مناقشتها في الرسائل الإدارية في ضرورة تحديد جدول زمني في الوقت المناسب للنظر في تقارير الوحدة في الاجتماع التالي للجهاز المختص التابع للمنظمة أو المنظمات المعنية. وينبغي أن يُحال التقرير وتعليقات الرئيس التنفيذي في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر من وروده إذا كان التقرير يتعلق بمنظمة واحدة فقط، أو في وقت لا يتجاوز ستة أشهر بعد وروده إذا كان التقرير يتعلق بأكثر من منظمة، على النحو الذي تنص عليه المادة ١١-٤(د) و(هـ) من النظام الأساسي للوحدة.

٥٤- وبيَّن الاستعراض أن من بين الـ ١٦ منظمة التي تنظر في تقارير الوحدة، نظرت عدة منظمات في التقارير/التوصيات بعد عام أو أكثر من صدورها، وهو ما كان له وقع سلبي على تأثيرها. وفي حالة الجمعية العامة للأمم المتحدة، قد يكون التأخر أطول ويصل إلى أربع سنوات[٢٨].

(٢٨) انظر "Review of the acceptance and implementation of JIU recommendations by the United Nations Secretariat" (JIU/ML/2015/3).

٥٥- ويتمثل السبب في تأخر معظم المنظمات في النظر في التقارير في الحاجة إلى تحديد أجل لتلقي التعليقات على التقارير/التوصيات يكون قبل شهرين إلى ثلاثة أشهر من الموعد المقرر لاجتماعات الهيئات التشريعية التي يُنظر فيها في التقارير. وعندما يرد تقرير للوحدة بعد المهلة المحددة، يُنظر في التقرير في العام التالي.

٥٦- وفي بعض الحالات، نجم التأخر عن عدم النظر الفعلي في التقارير في الاجتماع التالي للهيئة التشريعية وإنما في دورة خاصة خُصص في جدول أعمالها بند دائم أو بند مواضيعي لوحدة التفتيش المشتركة.

٥٧- **وبينما يعترف المفتش باختلاف الترتيبات الإدارية للمنظمات، يرى أن التحسن في هذا المجال مطلوب، ويطلب في هذا الصدد أن يتخذ الرؤساء التنفيذيون الخطوات الضرورية التي تكفل النظر في تقرير الوحدة في الدورة التالية للهيئة التشريعية، إن أمكن،** بهدف تحسين أثرها، على النحو المنصوص عليه في المادة ١١-٤(هـ) من النظام الأساسي للوحدة.

٥٨- وبذلت الوحدة، بدورها، جهوداً في السنوات الأخيرة من أجل تحسين توقيت تقديم تقاريرها لكي تنظر فيها اللجان ذات الصلة التابعة للجمعية العامة. غير أن هذا التوقيت يصعب تحقيقه على مستوى المنظومة في هيئات تشريعية أخرى.

باء- عدم اتخاذ قرار بشأن تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة

٥٩- تشترط المادة ١١-٤(و) من النظام الأساسي للوحدة أن يقوم الرؤساء التنفيذيون للمنظمات بإبلاغ الوحدة بجميع القرارات التي تتخذها الأجهزة المختصة في منظماتهم بشأن تقارير الوحدة. وهذا شرط لازم لكي يكون للتقرير تأثير، حيث تجيز المادة ٥-٥ من النظام الأساسي للمفتشين تقديم توصيات، دون أن تكون لهم سلطة تنفيذ أي قرار.

٦٠- وكشف الاستعراض أن المجلس التنفيذي لمنظمة السياحة العالمية هو الجهاز الوحيد الذي يمكنه في الواقع اتخاذ قرار بقبول أو رفض كل توصية من توصيات تقارير الوحدة. وبيّن الاستعراض أن غالبية الهيئات التشريعية التابعة للمنظمات المشاركة التي تنظر في التقارير الصادرة على نطاق المنظومة "تحيط علماً" بالتعليقات المقدمة في تقارير رؤسائها التنفيذيين إلى هذه الهيئات، والتي تتضمن تقارير/توصيات الوحدة. ولبلوغ هذه الغاية، عادةً ما تتضمن تقارير الرؤساء التنفيذيين مشروع قرار "يحيط علماً" بنص التقارير - صيغة ستُعتمد و/أو ستُستنسخ في وقت لاحق في محضر الجلسة. وهذا ما جرى في تسع منظمات من الـ ١٦ منظمة التي تنظر في تقارير الوحدة، وهي: منظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والاتحاد البريدي العالمي، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وفي برنامج الأغذية العالمي، يقدم فريق عامل مؤلف من أعضاء المجلس التعليقات الواردة في تقرير الرئيس التنفيذي بشأن التوصيات الموجهة إلى الهيئة التشريعية لاتخاذ إجراءات، ويعتمد مكتب المجلس التنفيذي هذه التعليقات (انظر المرفق الأول).

٦١- ورأى مسؤولو الأمانة في غالبية المنظمات، عند استجوابهم، أن تعبير "يحيط علماً" المستخدم عادةً من جانب الهيئات التشريعية في سياق النظر في تقارير الوحدة يعني أن تقرير الرئيس التنفيذي تم النظر فيه، وأن هذا التعبير يعني لهم موافقة ضمنية.

٦٢- وتشكل "الإحاطة علماً" من جانب الهيئات التشريعية الأساس لتسجيل حالة قبول التوصيات وتنفيذها في نظام التتبع على الإنترنت. ويُعد ذلك، بالنسبة إلى المفتش، حلاً بديلاً مناسباً، طالما يترتب عليه اتخاذ إجراءات من جانب الأمانات المعنية بشأن توصيات الوحدة، وإن كان هذا التعبير لا يُعتبر قبولاً أو اعتماداً بالمعنى القانوني الدقيق.

٦٣- وفي رأي المفتش، لكي تكون عملية اتخاذ القرار أكثر فعالية، ينبغي لتقارير الرؤساء التنفيذيين التي تحيل تقارير/توصيات الوحدة لكي تنظر فيها الهيئات التشريعية المختصة أن تحقق الأهداف المدرجة في الإطار ٢.

الإطار ٢

الممارسة الجيدة لاتخاذ إجراءات بشأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة

- إدراج مشروع قرار بشأن الإجراء المطلوب اتخاذه من جانب الهيئة التشريعية بتأييد التقرير والتعليقات على التوصيات وحالتها؛
- اعتماده بموجب قرار محدد يؤيد التقرير وحالة التوصيات، يُدوَّن في محضر الجلسة؛
- طرحه مع تخصيص وقت لمناقشته.

٦٤- ومن بين الـ ١٦ منظمة التي تنظر في تقارير الوحدة ولكن لا تتخذ أي قرار بشأن التقرير/التوصيات في وقت الاستعراض، قامت المنظمات التالية بما يلي:

- عمّمت الإيكاو ورقة عمل بشأن كل تقرير للعلم، وفي حالة عدم تقديم طلب في إطار زمني محدد لتحديد جدول زمني لعرض التقرير ذي الصلة، اعتُبرت ورقة العمل قد أُحيط بها علماً. وعندما حدد جدول زمني لكي تنظر فيه لجنة (نادراً جداً)، أُبلغ المجلس بحصيلة المناقشات عن طريق تقرير شفوي للجنة المعنية. وطلب المفتش، في رسالته الإدارية إلى الإيكاو بشأن قبولها وتنفيذها لتوصيات الوحدة (JIU/ML/2016/24)، أن تكون إدارة المنظمة أكثر دقة وأن تدعو المجلس أو اللجان، بحسب الاقتضاء، إلى اتخاذ قرار. ولم يتناول الرد الرسمي على الرسالة الإدارية هذه المسألة؛
- وعمّمت منظمة الأغذية والزراعة أيضاً تقارير الوحدة لغرض العلم فقط، ولم يُتخذ أي قرار بشأنها. ودعا المفتش، في رسالته الإدارية إلى منظمة الأغذية والزراعة (JIU/ML/2016/22)، إدارة المنظمة إلى أن تكون أكثر دقة وأن تبين بوضوح في كل مرة ما إذا كانت أية توصية مقبولة أم مرفوضة، وطلب كذلك إلى اللجان أو المجلس اتخاذ قرار بناءً على مسار العمل المقترح. ولم تتناول إدارة المنظمة الطلب؛

- وفي منظمة الصحة العالمية، دعا تقرير الرئيس التنفيذي الموجه إلى الهيئة التشريعية المعنية بتقارير/توصيات الوحدة اللجنة إلى الإحاطة علماً بتقرير الوحدة، ولكن لم يقترح التقرير أي إجراء بشأن التوصيات. وأوصى المفتش، في رسالته الإدارية إلى منظمة الصحة العالمية (JIU/ML/2016/18)، بأن يحدد تقرير الرئيس التنفيذي في نص القرار الذي ستتخذه اللجنة بوضوح ما إذا كان يؤيد أم يعارض التوصيات التي تطالب بأن تتخذ الهيئة التشريعية للمنظمة إجراءً ما. وفي الوقت الراهن، يدعو التقرير اللجنة إلى النظر في التوصيات، غير أن اللجنة تتخذ إجراءات فقط بشأن توصيات مختارة وتحيط علماً بتقرير الأمانة. وأشارت المنظمة، في تعليقاتها على مشروع التقرير، إلى أن الأمانة لا يجوز لها، وفقاً للممارسات الإدارية الراهنة، اقتراح مسار عمل على الهيئات التشريعية. ولذلك ليس من الواضح الأساس الذي يُستند إليه في الإبلاغ عن حالة التوصيات التي لم يُتخذ إجراء بشأنها باعتبارها مقبولة/منفذة في نظام التتبع على الإنترنت؛

- وفي اليونيدو، اشتمل تقرير الرئيس التنفيذي إلى الهيئة التشريعية المعنية بتقارير/توصيات الوحدة مشروع قرار يدعو الهيئة إلى الإحاطة علماً بتقرير الوحدة، ولكن نظراً إلى أن تقرير الرئيس التنفيذي لم يقترح أي مسار عمل بشأن توصيات الوحدة، لا يمكن القول بأنه قد اتخذ أي قرار بشأن التوصيات. وأوصى المفتش، في رسالته الإدارية إلى اليونيدو (JIU/ML/2016/15)، بأن يبين تقرير الرئيس التنفيذي بوضوح حالة كل تقرير/توصية للوحدة. وأدرج تقرير المدير العام بشأن أنشطة الوحدة، المقدم إلى الدورة الخامسة والأربعين لمجلس التنمية الصناعية المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٧ (IDB.45/14 وAdd.1 و2)، مرة أخرى في شكل مرفق يتضمن التوصيات وتعليقات بشأن حالتها. وبناءً على ذلك، أحاط المجلس علماً بالوثيقة ومرفقها، رغم عدم اتخاذ أي قرار رسمي؛

- ولم يتضمن تقرير الرئيس التنفيذي لليونيسيف، المقدم إلى الهيئة التشريعية للمنظمة، بشأن تقرير/توصيات الوحدة مشروع قرار لكي يتخذ المجلس إجراءً بقبول التعليقات على التقارير/التوصيات، ولم يُتخذ قرار رسمي. وشكلت التعليقات المقدمة على كل توصية في مرفق للتقرير الأساس لتسجيل حالة قبول التوصيات في نظام التتبع على الإنترنت. غير أن هذه التعليقات لم تبين بوضوح في جميع الأحيان حالة التوصيات. ودعا المفتش، في رسالته الإدارية إلى اليونيسيف (JIU/ML/2016/8)، إدارة اليونيسيف إلى أن تكون أكثر دقة وأن تبين في كل مرة ما إذا كانت التوصية مقبولة أم مرفوضة، وأن تطلب إلى المجلس التنفيذي اتخاذ قرار بشأن مسار العمل المقترح. ويلاحظ المفتش مع التقدير أن هذه التوصية نُفذت في حزيران/يونيه ٢٠١٧؛ ويُشار الآن إلى حالة كل توصية ويحيط المجلس علماً بالتقرير، رغم عدم اقتراح مشروع قرار في نص التقرير، ما دامت تُناط بالدول الأعضاء صياغة القرارات.

٦٥- وقد ظلت اليونسكو تنظر في تقارير/توصيات الوحدة وتتخذ قرارات بشأنها حتى عام ٢٠٠٨، ثم انقطعت عن هذه الممارسة رغم أنها مطلوبة بموجب اتفاق المتابعة الذي وافق

عليه المجلس التنفيذي. وأوصى المفتش في رسالته الإدارية إلى اليونسكو (JIU/ML/2016/13) بأن تقترح اليونسكو، لدى عودة هيئاتها التشريعية إلى النظر في تقارير الوحدة، مشاريع قرارات لكي تتخذ اللجنة الخاصة إجراءات. وأعادت اليونسكو العمل بهذه الممارسة في تموز/يوليه ٢٠١٧؛ وأُدرج مشروع قرار أحاط علماً بالمرفق الذي يتضمن التعليقات على التوصيات الموجهة إلى الهيئة التشريعية.

٦٦- واتخذت المنظمة العالمية للملكية الفكرية بدورها إجراءات لتحسين العملية الراهنة لاتخاذ القرارات ذات الصلة بتوصيات الوحدة، حيث تؤيد لجنة البرامج والميزانية التابعة لها في الوقت الراهن الحالة المبلغ عنها لقبول وتنفيذ التوصيات المقدمة إليها لاتخاذ إجراءات بشأنها.

٦٧- ويدعو المفتش الرؤساء التنفيذيين لجميع المنظمات إلى الالتزام بالممارسات الجيدة لاتخاذ القرار، المشار إليها أعلاه. ويُطلب، بشكل خاص، إلى المنظمات التي لا تتخذ في الوقت الراهن أي إجراء على الإطلاق بشأن تقارير/توصيات الوحدة إلى اتخاذ الإجراءات ذات الصلة. والقصد من التوصية التالية هو تحسين الشفافية والمساءلة في تنفيذ توصيات الوحدة.

التوصية ٢

يُطلب إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات الذين لم يقترحوا بعد على هيئاتها التشريعية مسار عمل محدداً بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة، الموجهة إلى هذه الهيئات، بأن يقوموا بذلك بحلول نهاية عام ٢٠١٨، ولا سيما فيما يتعلق بالتقارير الصادرة على نطاق المنظومة وبشأن عدة منظمات.

عدم اتخاذ قرارات من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة

٦٨- اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في الماضي، قرارات علّقت بها صراحةً على التوصيات الواردة في تقرير الوحدة و/أو أيدت بها صراحةً هذه التوصيات[٢٩]. واستعاضت الجمعية العامة عن هذه الممارسة بعدم اتخاذ أي إجراء على الإطلاق، أو بالإحاطة علماً بتقارير الوحدة أو النظر فيها أو الترحيب بها في قراراتها من دون الموافقة الصريحة على التوصيات الواجب تنفيذها في أسرع وقت ممكن، على النحو الذي تدعو إليه المادة ١٢ من النظام الأساسي للوحدة.

٦٩- وعلى عكس تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، التي تُعتبر حظيت بتأييد الجمعية العامة عندما تحيط بها الجمعية علماً، تقصد الجمعية العامة بتعبير "تحيط علماً"، في حالة تقارير الوحدة، أنها لا تؤيد ولا ترفض التقارير، وفقاً لرد أمانة الأمم المتحدة على الرسالة الإدارية للمفتش (JIU/ML/2015/3). وفي المقابلات التي جرت في آذار/مارس ٢٠١٧، بُيّن بمزيد من الوضوح أن قرار الجمعية العامة ذا الصلة ينبغي أن يطلب صراحةً إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن ينفذ التوصيات. وعند عدم اتخاذ إجراء بشأن تقرير وتوصياته، أو عندما تكتفي الجمعية العامة بأن "تحيط علماً" بالتقرير، تُسجل التوصيات في نظام التتبع على الإنترنت باعتبارها "غير ذات صلة" أو "غير متاحة" أو "قيد النظر". ويتأثر معدل القبول والتنفيذ، كما يتقلص أثر التوصيات، إذا غاب التوجيه الواضح من الدول الأعضاء.

(٢٩) انظر القرارات ٥٤/٢٥٥، و٥٥/٢٥٧، و٥٦/٢٣٤، و٥٦/٢٧٩، و٥٨/٢٦٣، و٥٨/٢٧٧، و٥٨/٢٨٣.

٧٠- ومع ذلك، تقترح أمانات منظمات أخرى مشاركة على الهيئات التشريعية مسار عمل محدداً بشأن التوصيات الموجهة إلى هذه الهيئات. ويُعد ذلك، في رأي المفتش، ممارسة جيدة يمكن أن تعتمدها الأمانة العامة للأمم المتحدة لتيسير عملية اتخاذ القرارات من جانب الدول الأعضاء. **ومن الممكن أن توجِّه مذكرة الأمين العام، التي يحال بموجبها تقرير الوحدة إلى الجمعية العامة، الاهتمام إلى التوصيات التي تتطلب اتخاذ إجراء من الجمعية العامة، مع اقتراح مسار عمل محدد لقبول أو رفض التوصيات ذات الصلة.**

٧١- وفي سياق ملاحظة المفتش أيضاً أن توصيات الوحدة تُعاد صياغتها أحياناً في فقرات القرارات وفي تقارير الأمين العام دون ذكر المصدر، اقترح المفتش أن يُطلب إلى جهات التنسيق في الإدارات، التي هي على دراية بالموضوع ومسؤولة عن تحديث حالة التوصيات في نظام التتبع على الإنترنت، أن تحدد أي إجراء ذا صلة وتسجله في النظام. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن الجمعية العامة، في قرارها ٢٦٦/٦٨، "تطلب إلى رؤساء المنظمات المشاركة أن يستفيدوا استفادة كاملة من النظام الشبكي للوحدة وأن يقدموا تحليلاً متعمّقاً للكيفية التي يجري بها تنفيذ توصيات الوحدة". وتكرَّر هذا الطلب في قرارات لاحقة واجبة التنفيذ. وأشار مسؤولو الأمانة العامة للأمم المتحدة، في المقابلات التي جرت معهم، إلى أن إدارة الشؤون الإدارية أجرت في عام ٢٠١٠ حصراً لجميع تقارير الوحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأعربوا عن نيتهم في إحياء هذه الممارسة. **ويتطلع المفتش إلى تلقي نتائج هذه الممارسة الجديدة ويعرب عن ثقته في أنها ستسهم في الحد من عدد التوصيات المعلقة.**

٧٢- ورغم أن الجمعية العامة شدّدت على ضرورة أن تولي الهيئات التشريعية اعتباراً كاملاً لتقارير الوحدة، وعلى أن يمتثل الرؤساء التنفيذيون للإجراءات القانونية ذات الصلة[٣٠]، أدى اعتماد القرار ٢٦٧/٥٩، الذي أوقف عملية الإبلاغ من جانب الأمين العام عن تنفيذ توصيات الوحدة في عام ٢٠٠٤، إلى عدم اتخاذ أي إجراء بشأن توصيات الوحدة.

٧٣- وقد أعربت الوحدة عن قلقها بشأن قرار الاستعاضة عن النظر في تقارير الوحدة في إطار بند خاص من جدول الأعمال بالنظر في التقارير بموجب البند المواضيعي ذي الصلة من جدول الأعمال، وهو ما أدى في الواقع إلى تحويل الانتباه عن جوهر تقرير الوحدة بمناقشة مقترحات معينة في تقرير الأمين العام والتوصيات ذات الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على حساب توصيات الوحدة، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى إحاطة الجمعية العامة علماً بها[٣١]. وفي هذا الصدد، يقترح التقرير السنوي للوحدة لعام ٢٠١٦ أن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام دراسة التطورات المتصلة بالنظر في توصيات الوحدة واتخاذ إجراءات بشأنها وتقديم مقترحات، بالتشاور مع الوحدة[٣٢].

٧٤- وفي سياق المقابلات التي جرت في آذار/مارس ٢٠١٧ مع ممثلي الدول الأعضاء، أُشير مجدداً إلى ضرورة إعادة النظر في هذه المسألة. وتهدف التوصية التالية إلى تحسين الفعالية والشفافية والمساءلة في تنفيذ توصيات الوحدة.

---

(٣٠) انظر القرارات ٢٣٧/٤٥، و٢٢١/٤٨، و٢٥٦/٦٧، و٢٦٦/٦٨، و٢٧٥/٦٩، و٢٥٧/٧٠، و٢٨١/٧١.

(٣١) انظر A/71/34، الفقرة ٦٩.

(٣٢) المرجع نفسه، الفقرة ٧١.

التوصية ٣

ربما تود الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بالتشاور مع وحدة التفتيش المشتركة وفي أجل أقصاه نهاية عام ٢٠١٩، مقترحات لتعزيز عملية اتخاذ القرار بشأن تقارير الوحدة وتوصياتها، بما في ذلك إمكانية الرجوع إلى الممارسات التي كانت مطبقة قبل اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٦٧/٥٩.

جيم- الإبلاغ عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة

٧٥- تمشياً مع المادة ١٢ من النظام الأساسي للوحدة وأحكام القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، يكفل الرؤساء التنفيذيون الإسراع بتنفيذ التوصيات المعتمدة/المقبولة، والاستفادة الكاملة من نظام التتبع، وتقديم تحليل متعمق لكيفية تنفيذ التوصيات. ويمكن أن تتولى الأجهزة المختصة في المنظمة التحقق من هذا التنفيذ. وتتطلب المتابعة الفعالة الإبلاغ التام عن تنفيذ التدابير المتخذة وتحليلَ آثارها(٣٣).

تقديم التقارير إلى الهيئات التشريعية

٧٦- كانت، وقت إجراء الاستعراض، ١٠ منظمات من أصل المنظمات الست عشرة التي تنظر في تقارير الوحدة(٣٤) قد أبلغت الهيئات التشريعية، بطريقة أو بأخرى، عن تنفيذ توصيات الوحدة المقبولة التي وردت في تقارير السنوات السابقة ونظرت فيها الهيئات التشريعية واتخذت إجراءات بشأنها بالفعل، على النحو المطلوب في الأحكام ذات الصلة من اتفاقات المتابعة. وأوصى المفتش المنظمات في الرسائل الإدارية الموجهة إلى كل منها بأن تُبلغ عن التنفيذ. فعمدت اليونيسيف، نتيجة لذلك، إلى الإبلاغ في مرفق تقرير رئيسها التنفيذي إلى المجلس التنفيذي، أما منظمة الصحة العالمية فتتيح في غرفة الاجتماع نسخاً مطبوعة من جدول يتضمن معلومات عن حالة تنفيذ توصيات السنوات الأربع السابقة. وشرع مكتب خدمات المشاريع في الإبلاغ في عام ٢٠١٧، والتزمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بفعل ذلك (انظر المرفق الثاني).

٧٧- وطلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة مراراً وتكراراً إلى الرؤساء التنفيذيين تقديم تقارير عن الكيفية التي تُنفَّذ بها توصيات الوحدة. غير أن إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة عن تنفيذ توصيات الوحدة أُوقف في عام ٢٠٠٤ بموجب القرار ٢٦٧/٥٩، بناءً على طلب من الأمانة العامة للأمم المتحدة. وفي رسالة إدارية موجهة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة (JIU/ML/2015/3)، اقتُرح استئناف ذلك الإبلاغ في سياق تقارير الأمين العام، عملاً بالقرار ٢٧٠/٦٥. ولم يُتخذ أي إجراء في هذا الصدد. والهدف من ذلك هو تمكين الدول الأعضاء من ممارسة مسؤولياتها الرقابية على نحو أفضل.

٧٨- وترِد في الإطار ٣ الممارسات الجيدة التي حُددت لدى المنظمات التي تبلغ عن تنفيذ توصيات الوحدة.

---

(٣٣) انظر القرارات ٢٥٦/٦٧ و٢٦٦/٦٨ و٢٧٥/٦٩ و٢٥٧/٧٠ و٢٨١/٧١؛ وانظر أيضاً A/52/34، المرفق الأول، الفقرة ١.

(٣٤) منظمة الأغذية والزراعة، والإيكاو، ومنظمة العمل الدولية، والبرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة السياحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وأبلغت اليونسكو على الموقع الشبكي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

الإطار ٣

الممارسات الجيدة التي تتبعها الهيئات التشريعية في الإبلاغ عن تنفيذ المنظمات المشاركة توصيات وحدة التفتيش المشتركة

- تبلغ الإيكاو واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي عن جميع التوصيات الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين والهيئات التشريعية حتى تنفيذها التام؛ وهذه ممارسة فضلى؛
- تبلغ منظمة العمل الدولية عن جميع توصيات السنوات الثلاث السابقة؛
- تبلغ المنظمة العالمية للملكية الفكرية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية عن جميع التوصيات الموجهة إلى الهيئات التشريعية حتى تنفيذها التام.

٧٩- ويقترح المفتش أن تتقيد جميع المنظمات بالممارسة الفضلى المتمثلة في الإبلاغ عن تنفيذ جميع توصيات الوحدة إلى الهيئات التشريعية، حتى تنفيذها التام. وتهدف التوصية التالية إلى تعزيز المساءلة والشفافية.

التوصية ٤

ينبغي للهيئات التشريعية للمنظمات التي لم تطلب بعد إعداد تقارير المتابعة السنوية عن تنفيذ التوصيات المقبولة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في السنوات السابقة حتى تنفيذها التام أن تفعل ذلك في أجل أقصاه نهاية عام ٢٠١٨.

الإبلاغ في نظام التتبع على الإنترنت

٨٠- خلص هذا الاستعراض إلى أن المنظمات (باستثناء موئل الأمم المتحدة) تستخدم نظام التتبع استخداماً واسع النطاق للإبلاغ عن حالة قبول التوصيات وتنفيذها، وتستخدمه على نطاق أقل للإبلاغ عن نظر الهيئات التشريعية في التقارير، وتقديم ملاحظات عن سبب رفض التوصيات، وأدلة موثقة عن تنفيذ التوصيات والتأثير المحقق. **ويطلب المفتش إلى رؤساء المنظمات التنفيذيين الذين لم يستخدموا نظام التتبع استخداماً كاملاً إلى فعل ذلك على النحو المطلوب من الجمعية العامة للأمم المتحدة.**

دال- التحقق من تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة

٨١- ظلت الحاجة إلى استعراض ما يُبلغ عنه من تنفيذ توصيات الوحدة والتحقق منه على نحو مستقل مدعاة لقلق الوحدة طيلة سنوات عديدة، ولا سيما منذ إنشاء نظام التتبع.

٨٢- غير أن أمانة الوحدة تفتقر إلى الموارد اللازمة لأداء هذه المهمة التي تستغرق وقتاً طويلاً بالنسبة لكل منظمة من المنظمات الثماني والعشرين المعنية، ومئات التوصيات الصادرة. وقد اضطلعت الوحدة، بين الفينة والأخرى، بعمليات استعراض/تفتيش لمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة في استعراضاتها الخاصة بتنظيم وإدارة فرادى المنظمات والإدارات (مثل منظمة السياحة

العالمية[٣٥] ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان[٣٦])؛ أو بعمليات متابعة توصيات محددة واردة في تقارير صادرة على نطاق المنظومة [٣٧]. ويمكن أن يتابع المفتشون أيضاً تنفيذ التوصيات السابقة الواردة في التقارير الصادرة على نطاق المنظومة في سياق الاستعراضات التي تُنفَّذ على نحو متكرر على نطاق المنظومة لمواضيع توليها الجهات صاحبة المصلحة اهتماماً شديداً في مجالات الموارد البشرية والسفر والرقابة، وما إلى ذلك.

٨٣- وتسهم عمليات الاستعراض/التفتيش لمتابعة التوصيات السابقة المنبثقة من استعراض التنظيم والإدارة والتقارير المتكررة الصادرة على نطاق المنظومة في إضافة القيمة وتعزيز المساءلة. **ويمكن أيضاً إجراء عمليات متابعة مخصصة للامتثال لتوصيات مختارة، أو الاستفسار عن ذلك في الموقع أو التحقق منه عن بعد، رهناً بتوافر الموارد، وإدماج نتائج ذلك في عملية ضمان الجودة.**

عمليات التحقق التي تجريها المنظمات

٨٤- وفقاً للمادة ١٢ من النظام الأساسي للوحدة، يخضع الرؤساء التنفيذيون للمساءلة عن تنفيذ التوصيات المعتمدة.

٨٥- وتشير الردود على استبيان الوحدة لعام ٢٠١٧ إلى أن ١٥ منظمة تمارس نوعاً من التحقق من تنفيذ التوصيات الفعلي[٣٨]. وترد في الإطار ٤ الممارسات الجيدة التي حُددت في هذا الصدد.

الإطار ٤

الممارسات الجيدة التي تتبعها جهات التنسيق في المنظمات المشاركة للتحقق من تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة

- **الوكالة الدولية للطاقة الذرية:** يُطلب من جهات التنسيق الفرعية المعنية بكل تقرير من تقارير الوحدة أن تقدم المعلومات الداعمة وتعرض الأساس المنطقي لحالة تنفيذ كل توصية. وتُحمَّل المعلومات في نظام التتبع لأغراض الشفافية والإفصاح. ويتمثل دور جهة التنسيق فيما يتعلق بضمان الجودة في تأكيد اتساق المعلومات المقدمة مع حالة التنفيذ وصلتها بها. وتتولى جهات التنسيق الفرعية المسؤولية المباشرة عن دقة ردودها؛

(٣٥) "Follow-up inspection to the 2009 review of management and administration in the World Tourism Organization" (JIU/REP/2014/5).

(٣٦) "متابعة الاستعراض الإداري لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان" (JIU/REP/2006/3)، و"تمويل وملاك موظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان" (JIU/REP/2007/8)، و"المتابعة الثانية للاستعراض الإداري لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان" (JIU/REP/2009/2)، و"استعراض تنظيم وإدارة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان" (JIU/REP/2014/7).

(٣٧) "متابعة 'استعراض النظم المركزية لتخطيط الموارد في منظمات الأمم المتحدة' (JIU/REP/2012/8)" (JIU/ML/2017/1).

(٣٨) الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والإيكاو، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، والبرنامج الإنمائي، واليونسكو، واليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية شؤون اللاجئين، ومكتب خدمات المشاريع، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة السياحة العالمية.

- **اليونسكو**: تُتبع عملية تتألف من خطوتين للإبلاغ في نظام التتبع: '١' تُعِدُّ جهة التنسيق الفرعية مسودات نص مقترح باستخدام ردود المسؤولين عن التوصيات بشأن التقدم المحرز في التنفيذ؛ و'٢' يستعرض موظف أعلى رتبة (مُراجع الحسابات أو رئيس القسم) النص المقترح والمراجع الداعمة قبل الإذن بتحميل المعلومات على نظام التتبع. وتطلب جهة التنسيق الفرعية من المسؤولين عن التوصيات تقديم أدلة داعمة عند الإبلاغ عن تنفيذ التوصيات، تُستعرض خلال العملية المؤلفة من خطوتين المذكورة أعلاه؛
- **مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين**: تتحقق جهة التنسيق من تنفيذ التوصيات الفعلي من خلال تعليل مفصل وأدلة مستندية تقدمها جهات التنسيق الفرعية في شعب المقر. وعند الضرورة، تطلب جهة التنسيق وثائق داعمة إضافية للتحقق من تنفيذ التوصيات الفعلي؛
- **مكتب خدمات المشاريع**: يُتحقَّق من الوثائق الداعمة قبل أن يُسجل تنفيذ التوصية في نظام التتبع. وإذا اقتضى الأمر، تتحقق جهات التنسيق الفرعية بنفسها من التنفيذ لدى الوحدة المسؤولة عن التنفيذ؛
- **اليونيسيف**: تُتبع عملية تتألف من ثلاث خطوات للإبلاغ عبر نظام التتبع: '١' تعرض جهة التنسيق الفرعية حالة التنفيذ، بما في ذلك الجداول الزمنية للتنفيذ أو تعليل/وثائق حفظ التوصية؛ و'٢' يجب أن يقر موظف أعلى رتبة (رتبة مدير) الحالة المقترحة بشأن التوصية؛ و'٣' تستعرض جهة التنسيق الرئيسية للوحدة الحالة وتقدم تعليقات وتُعدّ تقريراً موحداً. ولا بد من الحصول على موافقة المدير التنفيذي قبل الإذن بتحميل المعلومات على نظام التتبع.

٨٦- ويرى المفتش أن الممارسة الجيدة التي ينبغي أن تتبعها المنظمات المشاركة في الوحدة من أجل التحقق والرصد هي عملية تنطوي على ما يلي: (أ) توزيع المهام بحيث تضطلع جهات التنسيق الفرعية على مستوى الإدارات بجمع الأدلة، وتضطلع جهات التنسيق على مستوى المنظمة باستعراض الأدلة وإقرارها قبل تسجيل حالة تنفيذ التوصية في نظام التتبع؛ و(ب) تقديم تفاصيل التنفيذ وتحميل الأدلة (وصلات إلى الوثائق الداعمة) على نظام التتبع لتستعرضها الأطراف الثالثة؛ و(ج) تكليف لجنة باستعراض التنفيذ وتأكيده جماعياً. وتقع على عاتق الدول الأعضاء أيضاً مسؤولية أداء دور الرصد؛ وفي هذا الصدد، **يتطلع المفتش إلى أن تزيد الدول الأعضاء من حجم وفعالية استخدام نظام التتبع**.

٨٧- ووقتَ إعداد الصيغة النهائية لهذا التقرير، كانت لجان مراجعة الحسابات/الرقابة التابعة لعشر منظمات[٣٩]، ولجان الإدارة التابعة لست منظمات[٤٠] مشاركة إلى حد ما في رصد تنفيذ توصيات الوحدة. غير أن هذه اللجان أُبلغت أساساً بحالة التنفيذ ولم تستفسر عن أشياء أخرى.

(٣٩) الإيكاو، وموئل الأمم المتحدة، ومفوضية شؤون اللاجئين، والاتحاد البريدي العالمي، واليونسكو، واليونيسف، ومكتب خدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

(٤٠) المنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومفوضية شؤون اللاجئين، واليونيسف، ومكتب خدمات المشاريع، والاتحاد البريدي العالمي.

وخلافاً للتوصيات المنبثقة من المراجعة الداخلية للحسابات، لا تُناط بلجان مراجعة الحسابات/الرقابة في المنظمات المشاركة ولاية رصد تنفيذ توصيات الوحدة، على الرغم من النقاش الدائر في بعض المنظمات من أجل تكليفها بتلك الولاية.

٨٨- وترد في الإطار ٥ الممارسات الجيدة التي تتبعها اللجان في مجال الرصد.

الإطار ٥

الممارسات الجيدة التي تتبعها لجان مراجعة الحسابات/الرقابة ولجان الإدارة في المنظمات المشاركة من أجل رصد تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة

- **الاتحاد الدولي للاتصالات:** يتضمن جدول أعمال فرقة العمل المعنية بالتنسيق بين القطاعات، التي يرأسها نائب الأمين العام وتجتمع كل شهر أو شهرين، بنداً دائماً يتعلق بتقارير الوحدة وتوصياتها. وتكون جهات التنسيق الفرعية، عادة على مستوى رؤساء الإدارات، هي المسؤولة عن النظر في التوصيات واقتراح سبل المضي قدماً. وتستعرض فرقة العمل المقترحات وحالة التنفيذ، ثم ترسل المعلومات عن ذلك إلى فريق التنسيق الإداري لاتخاذ أي إجراء آخر يكون ضرورياً. وبعد استعراض المعلومات، تتحقق منها جهات التنسيق في نظام التتبع؛
- **مكتب خدمات المشاريع:** تجتمع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات كل ثلاثة أشهر على الأقل، وتستعرض حالة تنفيذ التوصيات (نُفذت/قيد التنفيذ/لم يبدأ تنفيذها بعد)، التي يُبلغ عنها مسبقاً فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وبالإضافة إلى ذلك، يتولى فريق العمليات المركزية التابع للمكتب، الذي يجتمع كل ستة أسابيع، رصد تنفيذ توصيات الوحدة بانتظام. وتُعقد اجتماعات فريق العمليات المركزية واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات قبل الإبلاغ الدوري عن تنفيذ توصيات الوحدة إلى هيئة الإدارة؛
- **المنظمة العالمية للأرصاد الجوية:** تجتمع لجنة مراجعة الحسابات مرة في السنة قبل انعقاد كل دورة من دورات المجلس التنفيذي. وتُدعى اللجنة إلى تقييم مدى حسن توقيت وفعالية وملاءمة ردود الأمين العام للمنظمة على توصيات الوحدة. وفيما يتعلق بالتوصيات الموجهة إلى الهيئات التشريعية، يُتوقع من اللجنة أن تقدم مساهمات إضافية بشأن التوصيات الجديدة، حسب الاقتضاء. وتتلقى اللجنة جميع التوصيات الجديدة التي صيغت في السنة الماضية، وتظل تتلقى مستجدات عن حالتها إلى أن تُحفظ نهائياً.

٨٩- وتهدف التوصية التالية إلى تعزيز المساءلة والشفافية في تنفيذ توصيات الوحدة.

التوصية ٥

ينبغي لرؤساء المنظمات التنفيذيين الذين لم يعتمدوا بعد الإجراءات المناسبة للتحقق من تنفيذ التوصيات المقبولة الصادرة عن الوحدة في السنوات السابقة ورصده حتى تنفيذها التام أن يفعلوا ذلك في أجل أقصاه نهاية عام ٢٠١٨.

٩٠- وعلاوة على ذلك، **ينبغي للمنظمات أن ترسي عمليات تتيح إدماج نتائج استعراضات الوحدة في نظمها الخاصة بالتخطيط والرصد والإبلاغ القائمة على أساس النتائج، وتعميمها في عملياتها الإصلاحية.** وقد أبلغت منظمة السياحة العالمية عن ممارسة سليمة في هذا الصدد: وفقاً لقرار من المجلس التنفيذي، يقدم الأمين العام للمنظمة تقريراً عن حالة تنفيذ التوصيات المقبولة عن طريق خطة تنفيذ الكتاب الأبيض، وهو وثيقة إصلاح رئيسية للمنظمة. وتُعرض دورياً على الجمعية العامة للمنظمة صيغ محدثة من هذه الخطة.

هاء- عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن التوصيات الموجهة إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

٩١- وفقاً للمادة ٥-٢ من النظام الأساسي للوحدة، ينبغي أن تهدف عمليات التفتيش والتقييم إلى زيادة التنسيق فيما بين المنظمات. وبفضل الزخم الذي شهدته السنوات الأخيرة صوب مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، ما فتئ المفتشون يلجؤون على نحو متزايد إلى سلطة التنسيق الفعلية التي تتمتع بها آلية مجلس الرؤساء التنفيذيين ولجانه وشبكاته وأفرقته العاملة لصياغة توصيات غايتُها زيادة التنسيق والتعاون بين المنظمات المشاركة. وشكلت تلك التوصيات نسبة ٨,٦ في المائة من مجموع توصيات الوحدة في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩، ونسبة ١٤,٥ في المائة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥.

٩٢- ومع ذلك، فكما نوقش في الرسالة الإدارية الموجهة إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين (JIU/ML/2016/25)، لا يزال معدل قبول هذه التوصيات منخفضاً، ولا سيما عندما تكون موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أو إلى المجلس نفسه (١٤ في المائة). بل قد تُنفَّذ تلك التوصيات أحياناً، لكن الجهة المرسَلة إليها قد لا تبلغ عن حالة تنفيذها في نظام التتبع.

٩٣- ولاحظ المفتش أن التوصيات الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة، بوصفهم أعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين، تحقق معدل قبول أعلى (٥٦ في المائة)، ولذلك أوصى في رسالة إدارية بأن تُوجَّه جميع توصيات الوحدة الرامية إلى زيادة التنسيق والتعاون بين المنظمات المشاركة في إطار المجلس إلى الرؤساء التنفيذيين لمنظمات الأمم المتحدة الأعضاء فيه، حسب الاقتضاء. وسيُطلب منها اتخاذ إجراءات فردية أو جماعية بشأن التوصيات، بالتشاور مع غيرها من المنظمات الأعضاء في المجلس، ويفضل أن يكون ذلك في إطار آلياته المعنية بالتنسيق بين الوكالات أو شبكاته أو لجانه أو أفرقته العاملة، حسب الاقتضاء. وسيُطلب، حسب مقتضى الحال، من إحدى لجان المجلس أو غيرها من الآليات المختصة المعنية بالتنسيق بين الوكالات أن تقدم الدعم لتنفيذ التوصيات الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين.

٩٤- ويعزى انخفاض معدل قبول التوصيات الموجهة إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى سببين: لا ترى أمانة المجلس أن لديها الولاية المؤسسية أو الموارد اللازمة لتناول هذه التوصيات؛ ولا تعمد إدارة الشؤون الإدارية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وهي المسؤولة عن متابعة قبول وتنفيذ التوصيات الموجهة إلى الأمين العام والإبلاغ عن ذلك في نظام التتبع، إلى الأخذ بزمام المبادرة في تناول تلك التوصيات الموجة إلى الأمين العام بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين.

٩٥- والمعضلة جلية إذن: فالوحدة مناطة بها ولاية واضحة تتمثل في التشجيع على زيادة التنسيق بين المنظمات، غير أن المجلس، وهو الآلية الأساسية المعنية بذلك التنسيق بين الأمانات، يبدو عاجزاً عن تناول توصيات الوحدة أو اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها. وليس واضحاً بالدرجة نفسها ما إن كانت المشكلة تكمن في الغموض البيروقراطي، أم أنها دليل على وجود تحديات هيكلية أعمق تعيق قدرة المجلس الفعلية على النظر في مقترحات غير مقترحاته هو من أجل تحسين التنسيق.

٩٦- ويسلم المفتش بأن التنسيق والتعاون رهينان باستعداد المنظمات للعمل معاً من أجل تحقيق أهداف مشتركة[٤١]، لكنه يعرف حق المعرفة أن ليس هناك أي رئيس تنفيذي يقرر بمفرده نيابة عن المجلس. وفيما يتعلق بتوصيات الوحدة، فإن القضية الملحة الآن هي ضمان النظر فيها على النحو الملائم. وللتغلب على القيود الحالية، **يطلب المفتش إلى جميع الرؤساء التنفيذيين اتخاذ الإجراءات اللازمة لينظر المجلس في التوصيات ذات الصلة، حسب الاقتضاء، ويدعو المفتش الأمينَ العام إلى أن يكون سباقاً أكثر إلى تنسيق الإجراءات المشتركة التي يتخذها المجلس استجابةً لتلك التوصيات، بالعمل الفعال على إناطة المهام اللازمة بآليات المجلس وفقاً لذلك.** وتهدف التوصية التالية إلى زيادة التنسيق والتعاون بين المنظمات.

التوصية ٦

ينبغي لرؤساء المنظمات التنفيذيين أن يقترحوا، عند النظر في توصيات وحدة التفتيش المشتركة الرامية إلى تعزيز التنسيق والتعاون، إدراج النظر في هذه التوصيات في برنامج عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين وآلياته ذات الصلة مع تحديد جدول زمني لاتخاذ قرار، وذلك اعتباراً من عام ٢٠١٩.

(٤١) انظر موقع المجلس على الإنترنت.

ثالثاً– متابعة تقارير/توصيات وحدة التفتيش المشتركة: آفاق المستقبل

ألف– تحليل تطور عملية المتابعة في المنظمات المشاركة

٩٧- طُلب من جهات التنسيق، في استبيانات عام ٢٠١٥، أن تبدي آراءها بشأن فعالية عملية المتابعة في منظماتها. ويبين الشكل الأول نتائج الاستبيانات؛ وقد رأى أغلب المجيبين أن فعالية العملية تتراوح ما بين المتوسطة والشديدة جداً (٧٧ في المائة).

الشكل الأول

كيف تصفون فعالية عملية المتابعة في منظمتكم؟

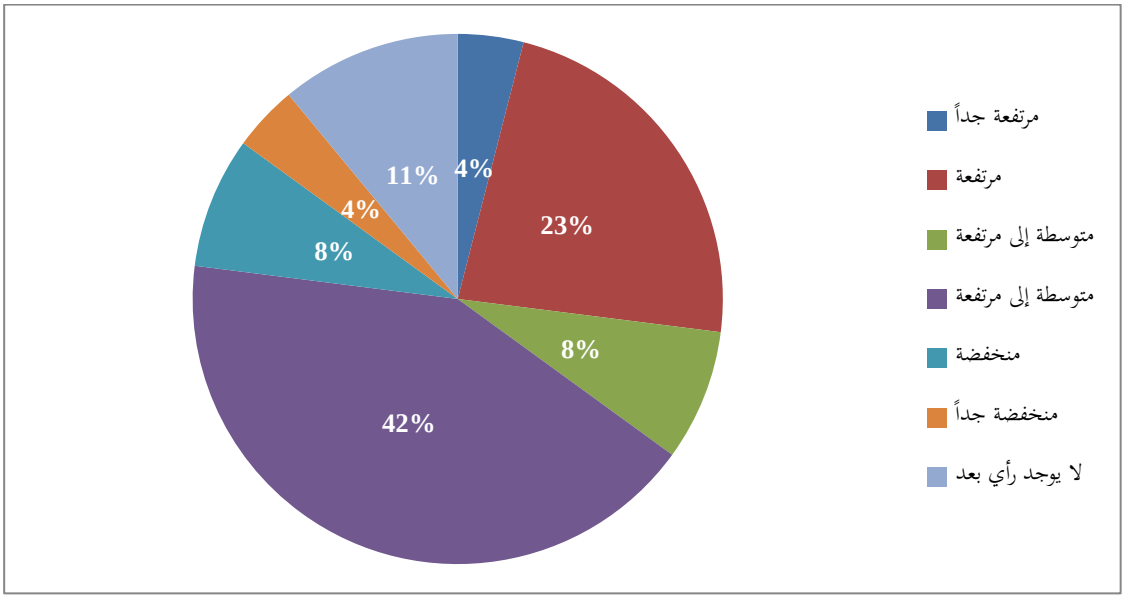

٩٨- وفي نهاية الاستعراض، صُممت مصفوفة نضج تبين نتائج تحليل تطور عملية المتابعة في المنظمات المشاركة. وقُيِّمت المنظمات على أساس وظيفة جهة التنسيق؛ ومعدلات قبول توصيات الوحدة وتنفيذها المسجلة في كل واحدة منها في بداية الاستعراض ونهايته؛ وكيفية تناول الهيئات التشريعية تقارير الوحدة ونظرها فيها (نشر التقارير وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين، والنظر في التقارير، والقرار المتخذ بشأن تقارير/توصيات الوحدة)؛ ورصد تنفيذ التوصيات والإبلاغ عنه؛ ومدى استخدامها نظام التتبع؛ ووجود اتفاقات المتابعة.

٩٩- وطُبقت تصنيفات على مقياس من ١ إلى ٦١، تتراوح ما بين 'منخفض جداً' و'مرتفع جداً'، استناداً إلى معايير محددة سلفاً (انظر المرفقين الثالث والرابع). وتشكل هذه التصنيفات والمعايير خط الأساس للتقييمات المستقبلية. ودُعيت المنظمات إلى التعليق على النتائج (انظر الشكل الثاني).

١٠٠- وصُنفت غالبية المنظمات المشاركة (٨٢ في المائة) في رتبة تتراوح ما بين المستويين الثالث والخامس من التطور، أي ما بين 'متوسط' و'مرتفع جداً'. وفي ١١ حالة، كان تقييم المنظمة الذاتي مطابقاً لتقييم الوحدة[٤٢].

١٠١- وفيما يلي، بالترتيب التنازلي، المنظمات المصنفة في رتبة 'مرتفع جداً' (أكثر من ٥٠ نقطة): الإيكاو، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف، ومنظمة الأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتتسم هذه المنظمات بما يلي:

- وجود اتفاقات متابعة واستخدام نظام التتبع على الإنترنت منذ إنشائه؛
- نظر الهيئات التشريعية في تقارير الوحدة؛
- وجود نظم لرصد تنفيذ توصيات الوحدة والإبلاغ عنه؛
- الارتفاع الشديد في معدل قبول توصيات الوحدة وتنفيذها؛
- متانة وظيفة جهة التنسيق:
  - وجود تسلسل إداري مباشر بين جهة تنسيق الوحدة والإدارة العليا؛
  - وجود جهة تنسيق الوحدة على المستوى التنظيمي، ووجود جهات تنسيق فرعية على مستوى الشُّعب، أو وجود جهة تنسيق مستقلة لكل استعراض؛
  - وظيفة المتابعة جزء من توصيف وظيفة جهة تنسيق الوحدة.

١٠٢- وفي المقابل، فيما يلي، بالترتيب التصاعدي، المنظمات المصنفة في مرتبة 'منخفض جداً' أو 'منخفض' (أقل من ٣٠ نقطة): موئل الأمم المتحدة، والاتحاد البريدي العالمي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وهذه المنظمات إما أنشئت حديثاً أو حجمها صغير جداً أو لا تستجيب لطلبات المتابعة، وإما لم تنظر هيئاتها التشريعية/الإدارية في تقارير الوحدة، أو نظرت فيها لكنها لم تتخذ أي قرار بشأن التقارير/التوصيات ولم تبلغ عن تنفيذها. ويود المفتش أن يثني على الجهود التي بذلتها بعض المنظمات في الآونة الأخيرة لتحسين عملية المتابعة، ولا سيما الاتحاد البريدي العالمي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاتحاد الدولي للاتصالات، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك/الإيدز، واليونسكو، واليونيسيف، ومكتب خدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

(٤٢) الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاتحاد الدولي للاتصالات، واليونسكو، والأونكتاد، واليونيسف، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، والأونروا، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

الشكل الثاني

مصفوفة نضج تطور عملية المتابعة في المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة ٢٠٠٦/٢٠١٧

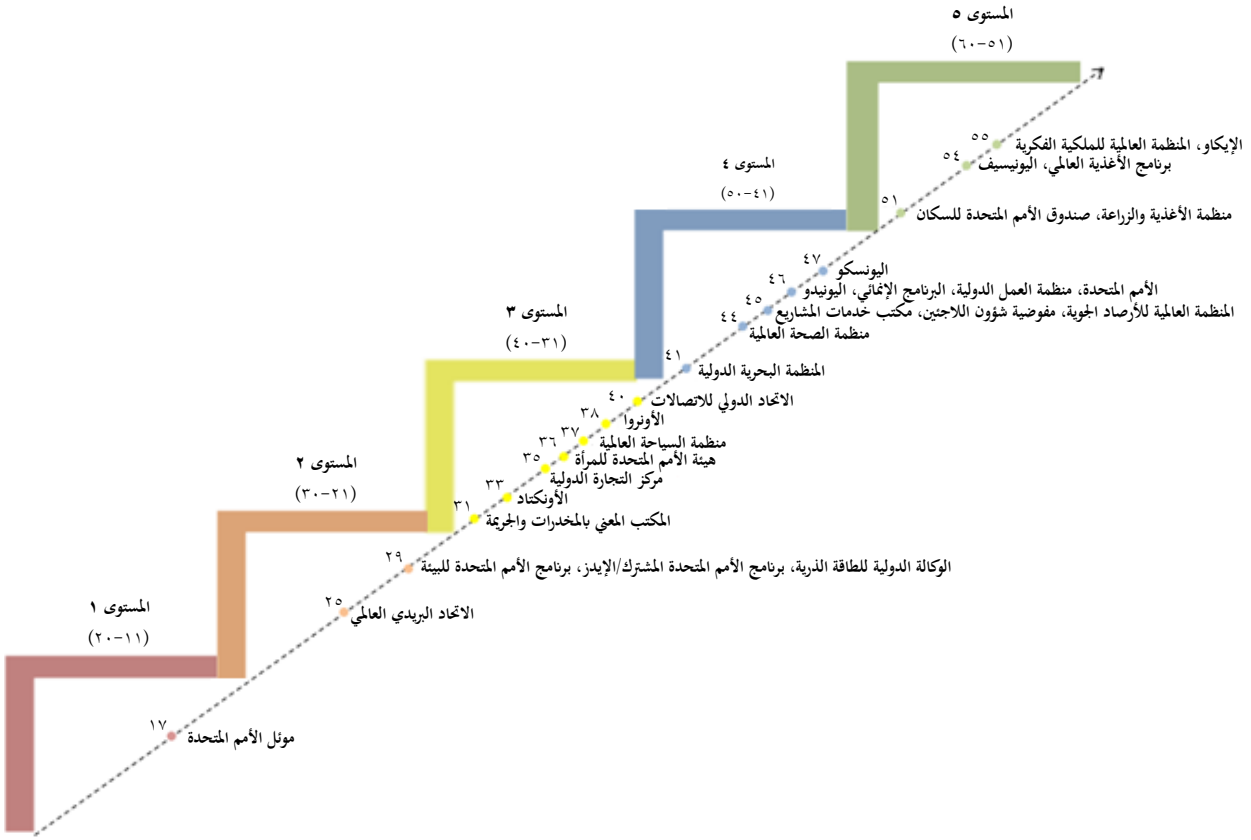

ملاحظات:

المستوى ١: منخفض جداً؛ المستوى ٢: منخفض؛ المستوى ٣: متوسط؛ المستوى ٤: مرتفع؛ المستوى ٥: مرتفع جداً.

لم تصبح هيئة الأمم المتحدة للمرأة منظمة مشاركة في الوحدة إلا في عام ٢٠١٢؛ ويتماشى مستوى النضج مع عمر المنظمة.

طُبقت متوسطات مرجحة على مركز التجارة الدولية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، ومفوضية شؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والأونروا، مع استبعاد النظر في تقارير الوحدة، والقرارات المتخذة بشأن التقارير، والإبلاغ عن تنفيذ التوصيات الموجهة إلى الهيئات التشريعية في حالة المنظمات التي تكون الجمعية العامة للأمم المتحدة هي هيئتها التشريعية الرئيسية.

وظيفة جهة التنسيق

١٠٣- وظيفة جهة التنسيق في المنظمات المشاركة في الوحدة ليست أساسية في عملية إعداد التقارير فحسب، بل هي أساسية أيضاً لنجاح عملية المتابعة، وتناول التقارير والنظر فيها، ورصد تنفيذ التوصيات والإبلاغ عن ذلك للهيئات التشريعية وفي نظام التتبع. وتضطلع جهات التنسيق بدور أساسي في تمكين الوحدة والدول الأعضاء من الوفاء بمسؤولياتها الرقابية. وتعرب الوحدة عن تقديرها الشديد لروح التعاون التي تتحلى بها جهات التنسيق ولمساهمتها في سلاسة هذه العملية.

١٠٤- ويستند استعراض وظيفة جهة التنسيق إلى خمسة بارامترات تتألف من معايير محددة سلفاً: الموقع والتسلسل الإداري والهيكل وتوصيف الوظيفة والاستجابة للاستعراض. وصُنفت إحدى عشرة منظمة في مرتبة عالية فيما يتعلق بهذه البارامترات[٤٣].

١٠٥- وتبين الردود على استبيان الوحدة لعام ٢٠١٥ أن معظم المنسقين في المنظمات المشاركة في الوحدة راضون عن موقع هذه الوظيفة داخل منظماتهم، على الرغم مما قد يعترض وظيفتهم من قيود فيما يتعلق بالوقت والموارد. وعلى النحو المبين في الشكلين الثالث والرابع، ردَّت غالبية جهات التنسيق (٧٧ في المائة) بالإيجاب على السؤال عما إذا كان لهذه الوظيفة أفضل موقع داخل الهيكل الحالي في منظمتهم؛ وهذا الموقع هو عادة ضمن وظائف الرقابة الداخلية أو الإدارة/إدارة البرامج (٨٨ في المائة).

الشكل الثالث

هل لوظيفة جهة التنسيق أفضل موقع داخل الهيكل الحالي في منظمتكم؟

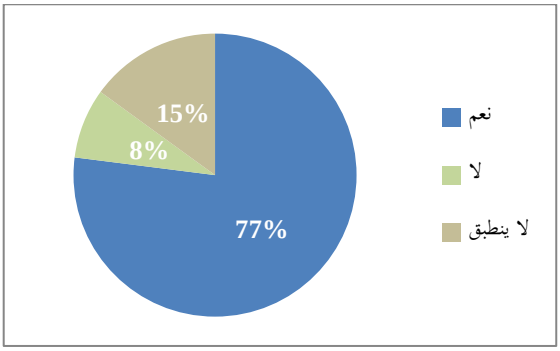

الشكل الرابع

موقع وظيفة جهة التنسيق

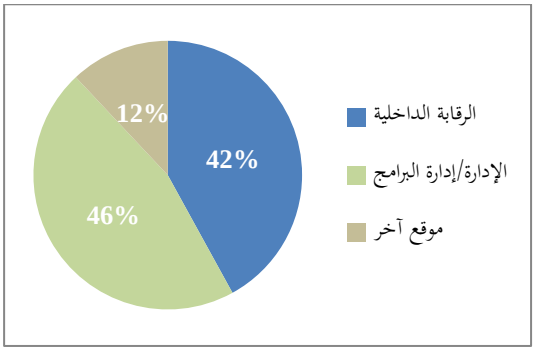

١٠٦- ويرى المفتش أن هناك مزايا في وجود وظيفة جهة التنسيق ضمن وظائف الرقابة الداخلية بالنظر إلى أوجه التآزر التي يمكن أن تنشأ عنها، والاطلاع على نطاق المنظمة على أنشطة الرقابة والمخاطر التنظيمية، وإمكانية تعزيز التنسيق والتخطيط بين مختلف الفاعلين المعنيين بالرقابة، وعلاقة التسلسل الإداري المباشر بكبار الموظفين الإداريين في المنظمات والهيئات التشريعية. وأشار برنامج الأغذية العالمي، في تعليقاته على مشروع التقرير، إلى أن أفضل موقع لوظيفة جهة التنسيق هو ضمن وظائف الإدارة، وأن إسناد وظيفة جهة التنسيق، وهي وظيفة مرتبطة بالإدارة التنفيذية ويُضطلع بها نيابة عن الرئيس التنفيذي، إلى مكتب مستقل للرقابة، يتعارض مع مبدأي الاستقلالية وامتلاك زمام الأمور.

١٠٧- ويدل المستوى الرفيع للوظيفة، إذ تُناط في معظم الحالات (٦١ في المائة) بموظفين برتبة مدير (مد-١ ومد-٢)[٤٤]، وتبعيتها المباشرة في التسلسل الإداري للإدارة العليا (الأمين

(٤٣) الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والإيكاو، والمنظمة البحرية الدولية، واليونسكو، واليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيدو، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

(٤٤) منظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والإيكاو، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، واليونيدو، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب خدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة السياحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

العام/المدير التنفيذي/المدير العام أو نائب المدير العام أو ما يعادلها) (٥٧ في المائة)[٤٥]، على الأهمية التي تولاها داخل المنظمات. ويرى المفتش أن التبعية المباشرة في التسلسل الإداري للإدارة العليا في المنظمة أمر بالغ الأهمية لتعزيز فعالية وظيفة جهة التنسيق. وهي دليل أيضاً على القدوة الحسنة التي يرسيها الرؤساء التنفيذيون فيما يتعلق بالرقابة الخارجية المستقلة. وتهدف التوصية التالية إلى تعزيز فعالية وظيفة المتابعة في المنظمات المشاركة.

التوصية ٧

ينبغي لرؤساء المنظمات التنفيذيين الذين لم يُرسوا بعد تبعية جهة التنسيق مع وحدة التفتيش المشتركة المباشرة في التسلسل الإداري للإدارة العليا أن يفعلوا ذلك.

١٠٨- ومن الممارسات الجيدة المحددة في هذا الصدد تعيين جهات تنسيق فرعية لتقديم الدعم ليس على الصعيد المركزي فحسب وإنما أيضاً على مستوى الشعب/الإدارات، أو تعيين جهة تنسيق مخصصة لكل استعراض من استعراضات الوحدة[٤٦].

١٠٩- وعلى الرغم من أن وحدة التفتيش المشتركة وضعت مبادئ توجيهية لمسؤوليات جهات التنسيق داخلها، لا توجد مبادئ توجيهية بشأن مسؤوليات جهات التنسيق في المنظمات المشاركة. **ويقترح المفتش أن تعكس هذه المبادئ التوجيهية، إذا تقرر وضعها، بالتشاور مع جهات التنسيق في الوحدة، التطورات الجديدة في وظيفة جهات التنسيق الناجمة عن اعتماد نظام التتبع، وأن توضح الدور المتميز الذي تؤديه جهات التنسيق وجهات التنسيق الفرعية في استعراض ما يُبلغ عنه من قبول توصيات الوحدة وتنفيذها والتحقق منه على نحو مستقل.**

باء- آفاق المستقبل

١١٠- **يقترح المفتش إجراء استعراضات دورية لتطور نظام المتابعة في المنظمات المشاركة في الوحدة، هدفها زيادة فعاليته على نطاق المنظومة.** ويمكن أن يُجرى الاستعراض المقبل في عام ٢٠٢٠ وأن يشمل الفترة ٢٠١٣-٢٠١٨.

١١١- والغرض من المعايير والتصنيفات المسندة إلى المنظمات في سياق هذا الاستعراض أن تكون خط أساس للاستعراضات المقبلة. وبحلول عام ٢٠٢٠، يُتوقع من المنظمات أن تنتقل إلى المستوى التالي من التطور في مصفوفة النضج، أو أن تزيد على الأقل تصنيفها بعدد أدنى من النقاط، كما هو مبين في العمود المعنون "الهدف المحدد لعام ٢٠٢٠"، على النحو الوارد في المرفق الرابع وفي الشكل الخامس.

(٤٥) منظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والإيكاو، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، واليونيدو، ومكتب خدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة السياحة العالمية، والاتحاد البريدي العالمي، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

(٤٦) الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية شؤون اللاجئين، والإيكاو، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك، والأونكتاد، والبرنامج الإنمائي، واليونسكو، واليونيسف، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

١١٢- وحدد المفتش فرص التحسين التالية تحت المسؤولية المشتركة للوحدة والدول الأعضاء وأمانات المنظمات المشاركة:

المنظمات المشاركة:

- تحسين التواصل بشأن جدوى تقارير الوحدة وتوصياتها؛
- زيادة عدد المنظمات التي تنظر في تقارير/توصيات الوحدة؛
- زيادة التقيد بالمواعيد في إصدار تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين؛
- تحسين النظر في تقارير الوحدة؛
- تحسين نشر تقارير الوحدة؛
- تحسين نشر واستخدام تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين؛
- تحسين عملية اتخاذ القرار بشأن تقارير/توصيات الوحدة؛
- تحسين رصد التنفيذ الفعلي لتوصيات الوحدة؛
- تحسين إبلاغ الهيئات التشريعية عن تنفيذ توصيات الوحدة؛
- تحسين إبلاغ الهيئات التشريعية عن قبول التوصيات وتنفيذها والنظر في تقارير الوحدة في نظام التتبع على الإنترنت؛
- زيادة استخدام نظام التتبع على الإنترنت، بما في ذلك استخدام الدول الأعضاء هذا النظام؛
- تمتين وظيفة جهة التنسيق وجعلها تابعة مباشرة في التسلسل الإداري للإدارة العليا للمنظمات، وإنشاء شبكة من جهات التنسيق على مستوى الشعب/الإدارات تستجيب لعملية المتابعة.

وحدة التفتيش المشتركة:

- تحديد العدد الأمثل من المشاريع في برنامج عملها من خلال تحديد الأولويات؛
- تحسين صياغة التوصيات ذات الصلة؛
- تحسين نشر التقارير والمذكرات والإبلاغ عن أثر ذلك؛
- تحسين التحقق من قبول التوصيات وتنفيذها؛
- تحسين نظام التتبع على الإنترنت واستخدام مؤشرات أداء رئيسية.

١١٣- وبحلول عام ٢٠٢٠، ينبغي أن تُظهر مصفوفة النضج التقدم الذي تحرزه المنظمات، على النحو المبين أدناه.

الشكل الخامس

إسقاطات مصفوفة النضج لعام ٢٠٢٠

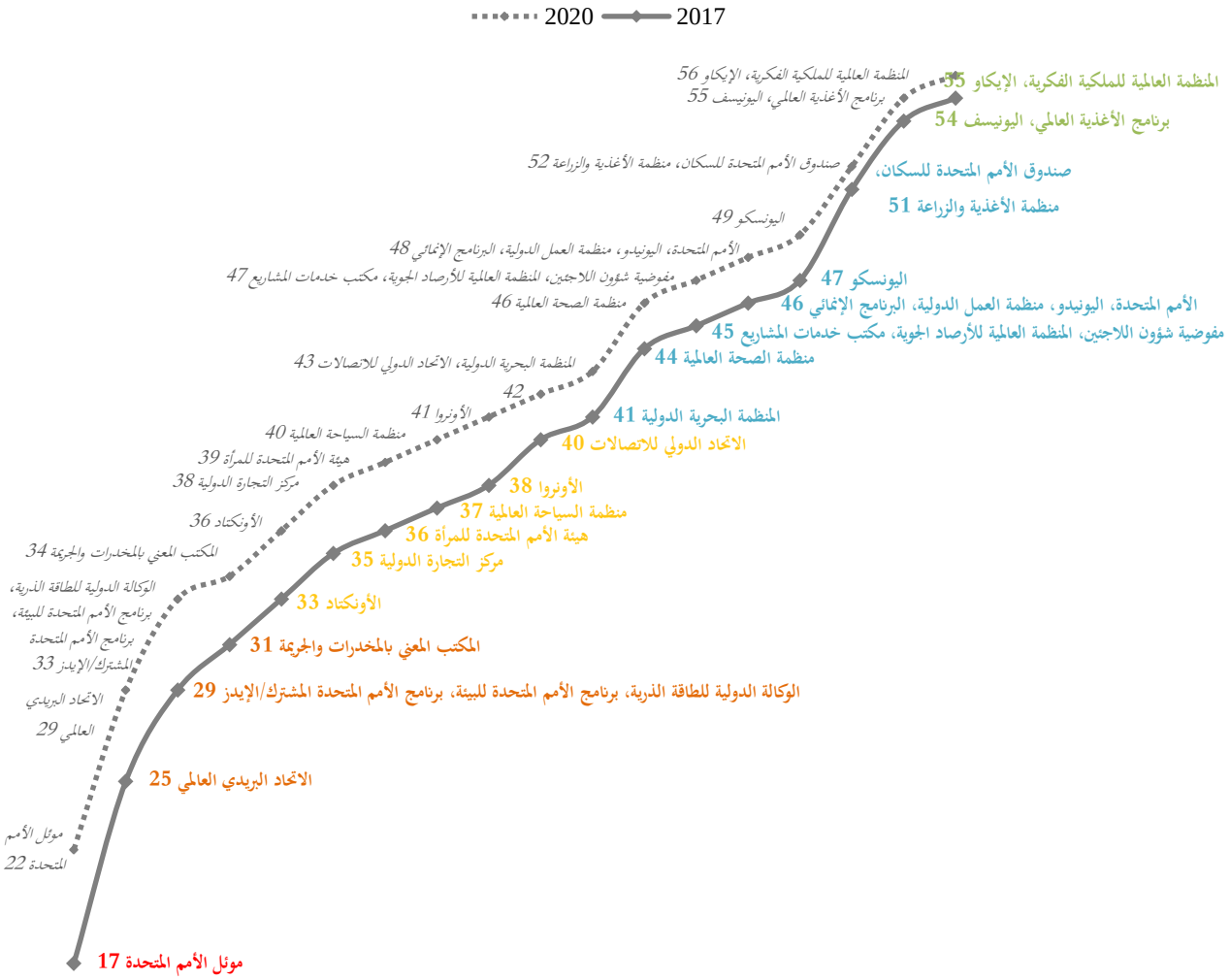

١١٤- والمفتش واثق من أن الجهود المشتركة التي تبذلها الوحدة وأمانات المنظمات المشاركة فيها والهيئات التشريعية ستسهم في تعزيز فعالية عملية المتابعة التي تضطلع بها الوحدة، عملاً بروح القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

المرفق الأول

النظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة والقرارات التي اتخذتها الهيئات التشريعية للمنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة (٢٠١٠-٢٠١٢)

المنظمة	*نسخة كاملة من تقارير الوحدة*	*تقرير مقدم من الرئيس التنفيذي يتضمن تقارير الوحدة*	*تقرير يعرض تعليقات على تقارير الوحدة*	*تقرير يتضمن توصيات موجهة إلى الهيئات التشريعية مع التعليقات*	*تقرير يتضمن التوصيات موجهة إلى الرئيس التنفيذي مع الإشارة إلى حالة التوصيات/التعليقات*	*طرائق أخرى*	*القرار المتخذ*	*ملاحظات*
منظمة الأغذية والزراعة	نعم	لا ينطبق	لا ينطبق	نعم (بعضها)	نعم (بعضها)		لا. ولم يُقترح أي مشروع قرار لكي يتخذ المجلس إجراءات. ولم تُتخذ أي قرارات، ولا تتضمن التقارير الموجزة للاجتماعات أي إشارة إليها.	قدمت تقارير تضمنت تعليقات الرئيس التنفيذي بشأن التوصيات وإشارة إلى تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين للعلم. وأُدرجت جميع التقارير الـ ٢٤ الصادرة منذ الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ في جدول الأعمال للعلم.
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	لا	لا	لا	لا	لا	نشرت قائمة بتقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في السنة السابقة لكي يطلع عليها مجلس محافظي الوكالة.	لا	بموجب قرار مجلس المحافظين، لا يُنظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة، ولا حتى في التقارير التي لا تهمُّ إلا منظمة واحدة.
منظمة الطيران المدني الدولي	لا، ولكن قدمت وصلات إحالة إلكترونية إلى التقارير الصادرة منذ عام ٢٠١٦	لا ينطبق	نعم	نعم	نعم	أدرجت ورقات عمل المجلس بشأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة في جدول الأعمال للعلم. وتتضمن ورقات عمل المجلس ملخصاً تنفيذياً موجزاً للتقرير، وعدد التوصيات وحالة قبولها وتنفيذها. وترد فيها أيضاً إشارات إلى الموقع الشبكي للوحدة ووصلات إحالة إلكترونية إلى التقرير وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين. وترد في مرفق جميع التوصيات، إلى جانب ملخص موجز لتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين، وتعليقات منظمة الطيران المدني الدولي وحالة التوصيات.	إذا لم يقدم طلب لمناقشة ورقات عمل المجلس خلال الأجل المحدد، يعتبر الرئيس أن المجلس قد أحاط بها علماً. وإذا كانت هناك أي إجراءات يتعين اتخاذها بشأن ورقة من ورقات العمل، يحال التقرير إلى إحدى اللجان لكي تنظر فيه، بناء على طلب محدد. وفي هذه الحالات، قد تحيط اللجان علماً بالتوصيات الواردة في التقرير وقد لا تفعل، ويبلغ المجلس بنتائج المناقشات عن طريق تقرير شفوي تقدمه اللجنة المذكورة.	جميع التقارير الـ ٢٢ الصادرة منذ الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، باستثناء تقرير واحد، قدمت للعلم؛ وحددت مواعيد لنظر اللجان في ٣ تقارير فقط.

المنظمة	نسخة كاملة من تقارير الوحدة	تقرير مقدم من الرئيس التنفيذي يتضمن تقارير الوحدة	تقرير يعرض تعليقات على تقارير الوحدة	تقرير يتضمن توصيات موجهة إلى الهيئات التشريعية مع التعليقات	تقرير يتضمن التوصيات موجهة إلى الرئيس التنفيذي مع الإشارة إلى حالة التوصيات/التعليقات	طرائق أخرى	القرار المتخذ	ملاحظات
منظمة العمل الدولية	لا	نعم	نعم	نعم	نعم		نعم، يتضمن التقرير مشروع قرار يدعو هيئة الإدارة إلى تقديم إرشادات بشأن المعلومات الواردة في الوثيقة وبشأن التوصيات. وتحيط هيئة الإدارة علماً بالتقرير، وتدعو المنظمة إلى أخذ الآراء التي يعرب عنها أثناء المناقشة في الاعتبار.	يخصص بند في جدول الأعمال السنوي للنظر في تقارير الوحدة وتوصياتها. ويتضمن التقرير موجزاً لتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين والتعليقات العامة الصادرة عن المنظمة بشأن التقارير والتوصيات. وترد الإشارة إلى حالة كل توصية من توصيات الوحدة في وثيقة مرجعية مستقلة، يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي لهيئة الإدارة. ونُظر في جميع التقارير البالغ عددها ٢٣ تقريراً.
المنظمة البحرية الدولية	لا	نعم	نعم	نعم	نعم		نعم، ولكن ليس بشأن التوصيات التي لم يُشر إلى حالتها. وتتضمن المذكرة مشروع قرار يدعو المجلس إلى "أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة وينظر، في جميع التقارير المحددة في الفقرة ١ وتعليقات الأمين العام [للمنظمة] عليها، ويتخذ قراراً بشأنها حسب الاقتضاء". ويحيط المجلس علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة، وكذلك بالمعلومات التي قدمها الأمين العام شفوياً، بشأن المسائل ذات الصلة بالوحدة. ويحيط علماً أيضاً بالتقارير وبتعليقات الأمين العام عليها.	تعرض المذكرة المقدمة من الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية إلى المجلس تعليقات على تقارير الوحدة والتوصيات الصادرة خلال الفترة السابقة الموجهة إلى الرئيس التنفيذي والهيئة التشريعية. ونُظر في ١٨ تقريراً من أصل ٢٢. ولم يُشر إلى حالة التوصيات.
مركز التجارة الدولية	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لم يُنظر في تقارير الوحدة. ويضم الهيكل الإداري للمركز الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية.

المنظمة	نسخة كاملة من تقارير الوحدة	تقرير مقدم من الرئيس التنفيذي يتضمن تقارير الوحدة	تقرير يعرض تعليقات على تقارير الوحدة	تقرير يتضمن توصيات موجهة إلى الهيئات التشريعية مع التعليقات	تقرير يتضمن التوصيات موجهة إلى الرئيس التنفيذي مع الإشارة إلى حالة التوصيات/التعليقات	طرائق أخرى	القرار المتخذ	ملاحظات
الاتحاد الدولي للاتصالات	لا، ولكن قدمت وصلات إحالة إلكترونية إلى التقارير الصادرة منذ عام ٢٠١٦	نعم، منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥	لا	نعم	نعم		نعم. يُدعى الفريق العامل المعني بالموارد المالية والبشرية التابع للمجلس إلى أن يحيط علماً بالتقارير ويقدم إرشادات بشأن التوصيات الموجهة إلى الهيئة التشريعية، وإلى أن يحيط علماً بالحالة العامة لقبول وتنفيذ التوصيات خلال تلك الفترة. ويحيط الفريق العامل التابع للمجلس علماً بذلك.	في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، شرع في تقديم التقارير إلى الفريق العامل المعني بالموارد المالية والبشرية التابع للمجلس. وتتضمن التقارير الصادرة وصلات إحالة إلكترونية إلى التقارير، وإشارات مرجعية إلى الموقع الشبكي للوحدة، وإشارات عامة إلى تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين والتوصيات الموجهة إلى الهيئة التشريعية. وترد في مرفق جميع التوصيات مشفوعة بإشارة إلى حالة تنفيذها من دون تعليق.
الأمم المتحدة	نعم	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق		لا. إما لم تتخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة أي إجراء أو أحاطت علماً بالتقرير أو نظرت فيه أو رحبت به. ووفقاً للأمانة العامة للأمم المتحدة، لا تفيد عبارة "تحيط علماً" لا معنى الموافقة ولا عدم الموافقة. وقد أحاطت لجنة البرنامج والتنسيق علماً بأحد التقارير، وأيدت الجمعية العامة توصية اللجنة.	نظر في ٢٧ تقريراً من أصل ٢٨ تقريراً صدر منذ الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، مع إدلاء مجلس الرؤساء التنفيذيين بتعليقات.
برنامج الأمم المتحدة المشترك/الإيدز	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	أفاد برنامج الأمم المتحدة المشترك/ الإيدز، في تعليقاته على مشروع المذكرة الإدارية، بأنه سيضع نظاماً لتقديم التقارير إلى مجلس تنسيق البرنامج بشأن تقارير الوحدة وتوصياتها بحلول نهاية عام ٢٠١٧.
الأونكتاد	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لم ينظر مجلس التجارة والتنمية سوى في تقرير واحد (يهم منظمة واحدة) في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢، واتُّخذ قرار بشأن التوصيات الواردة فيه. وأفاد الأونكتاد بأنه يمثل هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وبأن أمانته تمثل شعبة تابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة.

المنظمة	نسخة كاملة من تقارير الوحدة	تقرير مقدم من الرئيس التنفيذي يتضمن تقارير الوحدة	تقرير يعرض تعليقات على تقارير الوحدة	تقرير يتضمن توصيات موجهة إلى الهيئات التشريعية مع التعليقات	تقرير يتضمن التوصيات موجهة إلى الرئيس التنفيذي مع الإشارة إلى حالة التوصيات/التعليقات	طرائق أخرى	القرار المتخذ	ملاحظات
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	لا	نعم	نعم	نعم	نعم		نعم. يتضمن التقرير مشروع قرار لكي يتخذ المجلس التنفيذي إجراءً يحيط بموجبه علماً بالتقرير وبرد الإدارة على التوصيات المحددة. ويحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير وبالمرفق الإحصائي.	ترد في مرفقٍ بالتقرير السنوي المقدم من مدير البرنامج إلى المجلس التنفيذي بشأن توصيات الوحدة جميع تقارير الوحدة التي تهم المنظمة والصادرة خلال السنة السابقة، ويقدم وصلة إحالة إلكترونية إلى الموقع الشبكي للوحدة. ويتضمن التقرير ملخصاً موجزاً وتعليقات بشأن كل تقرير من تقارير الوحدة والتعليقات والتوصيات الواردة فيه. وترد في مرفقٍ التوصيات الموجهة إلى الهيئة التشريعية، وتعليقات الإدارة بشأن التوصيات وحالة قبولها وتنفيذها. ولم يتسنَّ العثور على تعليقات بشأن التوصيات الواردة في ثلث التقارير الصادرة (٨ من أصل ٢٥) في التقرير التالي المقدم إلى المجلس؛ ولم تتضمن التقارير اللاحقة سوى إشارة إلى حالة تنفيذ التوصيات. وأفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن تقارير الوحدة هذه لم تكن قد صدرت بعدُ حين صياغة الوثيقة لتقديمها إلى المجلس في كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير من السنة المشار إليها.
صندوق الأمم المتحدة للسكان	لا، ولكن قدمت وصلات إحالة إلكترونية إلى التقارير الصادرة منذ عام ٢٠١٦	نعم	نعم	نعم	نعم		نعم. ويتضمن التقرير مشروع قرار بأن يتخذ المجلس التنفيذي إجراء بموجبه "يحيط علماً بالتقرير الحالي، وخصوصاً جوانب تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي لها أهمية خاصة بالنسبة لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي". ويحيط المجلس علماً بالتقرير.	ترد في التقرير السنوي المقدم من المدير التنفيذي إلى المجلس التنفيذي بشأن توصيات الوحدة جميع تقارير الوحدة التي تهم المنظمة والصادرة منذ السنة السابقة، ويقدم التقرير وصلة إحالة إلكترونية إلى الموقع الشبكي للوحدة. ويتضمن ملخصاً موجزاً وتعليقات بشأن كل تقرير صادر عن الوحدة يهمُّ المنظمة بشكل مباشر والتوصيات الواردة فيه. ويتضمن مرفقاً ترد فيه توصيات وتعليقات الهيئة التشريعية المعنية. و"نُظر" في جميع التقارير الـ ٢٣ الصادرة منذ الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢.

المنظمة	نسخة كاملة من تقارير الوحدة	تقرير مقدم من الرئيس التنفيذي يتضمن تقارير الوحدة	تقرير يعرض تعليقات على تقارير الوحدة	تقرير يتضمن توصيات موجهة إلى الهيئات التشريعية مع التعليقات	تقرير يتضمن التوصيات موجهة إلى الرئيس التنفيذي مع الإشارة إلى حالة التوصيات/التعليقات	طرائق أخرى	القرار المتخذ	ملاحظات
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	تقول المفوضية، في ردها، إنه بالنظر إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تمثل هيئتها التشريعية وإلى أن وحدة التفتيش المشتركة تتبع في التسلسل الإداري بصورة مباشرة الجمعية العامة، يُكتفى فقط بتقديم ملخص عن عمل المفوضية مع الوحدة إلى اللجنة التنفيذية، التي يتمثل دورها في إسداء المشورة في المقام الأول.
اليونيسيف	لا، ولكن قدمت وصلات إحالة إلكترونية إلى التقارير	نعم	نعم	نعم	نعم	لا ينطبق	نعم، وفقاً لقرار اتخذه المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٧ بالإحاطة علماً بالتقرير.	يعرض التقرير السنوي بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة ملخصاً لتقارير الوحدة الصادرة خلال السنة السابقة ويتضمن في المرفقات التوصيات الموجهة إلى الهيئة التشريعية. ومنذ عام ٢٠١٧، أُدرجت التوصيات الموجهة إلى الرئيس التنفيذي أيضاً في مرفقات وأبلغ عن حالتها.
اليونيدو	لا، ولكن قدمت وصلات إحالة إلكترونية إلى التقارير الصادرة منذ عام ٢٠١٦	نعم	لا	نعم، منذ عام ٢٠١٧	نعم، منذ عام ٢٠١٧		نعم. يتضمن التقرير مشروع قرار: "ربما يود المجلس أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة وأن يقدم إرشادات بشأنها وبشأن أي من التوصيات الموجهة إلى اليونيدو الواردة في التقارير المماثلة الصادرة عن الوحدة، والتي يرد ملخص لها في المرفق". وابتداء من عام ٢٠١٧، أُدرجت التوصيات في المرفق مجدداً وضُمِّن المرفق تعليقات بشأن حالتها. وأحاط مجلس التنمية الصناعية علماً بالوثيقة (وبالمرفق)، على الرغم من عدم اعتماد أي قرار رسمي.	ترد في التقرير السنوي المقدم من المدير العام إلى مجلس التنمية الصناعية بشأن أنشطة الوحدة التقارير ذات الصلة منذ آخر دورة، وتتضمن وصلات إحالة إلكترونية إلى التقارير وإلى تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين. وابتداء من عام ٢٠١٧، أُعيد العمل بإدراج مرفق يضمّ جميع التوصيات التي وردت في التقارير السابقة والتعليقات بشأن حالتها.
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لم يرد أي رد على استبيان الوحدة المشتركة، ولم تقدم أي تعليقات على مشروع المذكرة المتعلقة بالإدارة.

المنظمة	نسخة كاملة من تقارير الوحدة	تقرير مقدم من الرئيس التنفيذي يتضمن تقارير الوحدة	تقرير يعرض تعليقات على تقارير الوحدة	تقرير يتضمن توصيات موجهة إلى الهيئات التشريعية مع التعليقات	تقرير يتضمن التوصيات موجهة إلى الرئيس التنفيذي مع الإشارة إلى حالة التوصيات/التعليقات	طرائق أخرى	القرار المتخذ	ملاحظات
اليونسكو	لا	نعم، منذ تموز/يوليه ٢٠١٧	نعم	نعم	لا		ابتداء من عام ٢٠١٧، بدأ المجلس التنفيذي يحيط علماً بالمرفق الأول، الذي ترد فيه التوصيات المقدمة إلى الهيئة التشريعية والمقترحات المتعلقة بحالتها.	حتى عام ٢٠١٧، لم يُخصَّص أي بند في جدول الأعمال السنوي للنظر في تقارير الوحدة وتوصياتها. ووردت في مرفقٍ بالتقرير السنوي لدائرة الرقابة الداخلية في اليونسكو تقارير الوحدة التي تهمُّ اليونسكو، إلى جانب ملخصات ووصلة إحالة إلكترونية إلى الموقع الشبكي للوحدة. وأتيحت في الموقع الشبكي لليونسكو أيضاً وصلات إحالة إلكترونية إلى بعض التقارير. ويمكن الاطلاع على حالة توصيات الوحدة في الموقع الشبكي لدائرة الرقابة الداخلية في اليونسكو. وأعيد العمل بالنظر في تقارير الوحدة في تموز/يوليه ٢٠١٧، مع تخصيص بند مستقل في جدول الأعمال للوحدة، وهو يتضمن ملخصاً لتقارير الوحدة وإشارات إلى موقعها الشبكي. وترد في مرفقٍ التوصيات الموجهة إلى الهيئة التشريعية والمقترحات المتعلقة بحالتها.
موئل الأمم المتحدة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لم يرد أي رد على استبيان الوحدة، ولم تقدم أي تعليقات على الرسالة الإدارية.
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا. ولكن طلب فريق عامل معني بتحسين حوكمة المكتب ووضعه المالي "أن تُقدَّم إلى اللجنتين أيضاً تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة وملخصات تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية ذات الصلة".	أفاد المكتب بأن هيئات إدارته لا تتناول بشكل مباشر المسائل المتعلقة بالرقابة، وبالتالي، فإنها لا تطلع على التقارير. ولم ينظر إلا في تقرير واحد (منظمة واحدة) فقط من أصل ٢٠.
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	غير متاح	شُرع في تقديم التقارير إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

المنظمة	نسخة كاملة من تقارير الوحدة	تقرير مقدم من الرئيس التنفيذي يتضمن تقارير الوحدة	تقرير يعرض تعليقات على تقارير الوحدة	تقرير يتضمن توصيات موجهة إلى الهيئات التشريعية مع التعليقات	تقرير يتضمن التوصيات موجهة إلى الرئيس التنفيذي مع الإشارة إلى حالة التوصيات/التعليقات	طرائق أخرى	القرار المتخذ	ملاحظات
الأونروا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	أفادت الأونروا بأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة لا تنشر وتعرض على الهيئات التشريعية للأونروا لكي تنظر فيها لأن اللجنة الاستشارية يقتصر دورها على تقديم المشورة للمفوض العام، ولأن الجمعية العامة للأمم المتحدة هي التي تعد بحكم القانون هيئتها التشريعية.
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	لا	لا	لا	لا	لا	يتضمن العرض الشفوي وجدول أعمال دورة المجلس التنفيذي وصلات إحالة إلكترونية إلى تقارير الوحدة وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين ونظام التتبع على الإنترنت.	اقتُرح مشروع قرار ولكن لم يتخذ أي إجراء.	انضمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى قائمة المنظمات المشاركة في عام ٢٠١٢. وشُرع في تقديم التقارير في حزيران/يونيه ٢٠١٧.
منظمة السياحة العالمية	تقارير عام ٢٠١١ فقط	نعم، منذ عام ٢٠١٢	نعم، منذ عام ٢٠١٢	نعم، منذ عام ٢٠١٢	نعم، منذ عام ٢٠١٢		نعم. واتخذ المجلس التنفيذي لمنظمة السياحة العالمية قرارات بشأن جميع التقارير والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن الوحدة المشتركة خلال السنة السابقة ابتداء من عام ٢٠١٢ (فيما يتعلق بتقارير عام ٢٠١١ و١٠ تقارير مختارة من الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١). واعتباراً من عام ٢٠١٤، كان القرار المتخذ يقضي في الغالب بقبول التوصيات وتنفيذها.	ترد في التقرير السنوي المقدم من الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية إلى المجلس التنفيذي المعنون "توصيات وحدة التفتيش المشتركة في إطار الكتاب الأبيض" قائمة بتقارير الوحدة ذات الصلة الصادرة خلال السنة السابقة، ويتضمن وصلات إحالة إلكترونية إلى التقارير. وترد التوصيات والتعليقات في مرفقٍ، ولكن لم ترد إشارة إلى تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين.
الاتحاد البريدي العالمي	لا	نعم	نعم	نعم	نعم		نعم. وتتضمن المذكرة المقدمة من الأمين العام للاتحاد البريدي العالمي نص قرار لمجلس الإدارة يقضي بما يلي: (أ) الإحاطة علماً بتقرير/تقارير الوحدة؛ و/أو (ب) الإحاطة علماً بالوثيقة التي تعرض تقارير الوحدة المشتركة؛ و/أو (ج) اتخاذ قرار بشأن توصية (توصيات) مختارة من بين التوصيات الموجهة إلى	عرضت المذكرة المقدمة من الأمين العام للاتحاد البريدي العالمي إلى اللجنة ٢ (التمويل والإدارة) التابعة لمجلس الإدارة التقارير والتوصيات ذات الصلة ونظرت في ٨ تقارير من أصل ٢٢ تقريراً صدرت منذ الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. وتضمن التقرير ملخصاً موجزاً للتقارير والتعليقات بشأن التوصيات، بحسب ما ينطبق على الاتحاد البريدي العالمي.

المنظمة	نسخة كاملة من تقارير الوحدة	تقرير مقدم من الرئيس التنفيذي يتضمن تقارير الوحدة	تقرير يعرض تعليقات على تقارير الوحدة	تقرير يتضمن توصيات موجهة إلى الهيئات التشريعية مع التعليقات	تقرير يتضمن التوصيات موجهة إلى الرئيس التنفيذي مع الإشارة إلى حالة التوصيات/التعليقات	طرائق أخرى	القرار المتخذ	ملاحظات
							المجلس لاتخاذ إجراءات والمقترح ذي الصلة المقدم من المكتب الدولي. وأحاطت اللجنة ٢ (التمويل والإدارة) علماً بالتقرير المتعلق بعمل الوحدة وبالتوصيات ذات الصلة.	ولم يوجه انتباه المجلس إلى جميع التوصيات المتعلقة بالتقارير الثمانية لاتخاذ قرار. وستُحدَّث السجلات في نظام التتبع على الإنترنت بحلول نهاية عام ٢٠١٧ فيما يتعلق بجميع التوصيات الصادرة اعتباراً من عام ٢٠٠٦. ولم ترد أي إشارة إلى تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين.
برنامج الأغذية العالمي	لا، ولكن قدمت وصلات إحالة إلكترونية إلى التقارير	نعم	لا	نعم، إلى جانب ردود أيدها مكتب المجلس التنفيذي بعد أن نظر فيها فريق عامل مؤلف من أعضاء في المجلس	نعم		نعم. ويتضمن التقرير مشروع قرار للمجلس التنفيذي ينص على ما يلي: "يحيط المجلس علماً بالمعلومات والتوصيات الواردة في 'تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بعمل برنامج الأغذية العالمي'". واتُّفق على القرار النهائي أثناء مداولات المجلس. وكان مكتب المجلس التنفيذي قد أيد في السابق ما أدلي به من تعليقات بشأن كل توصية من التوصيات التي أرسلت إلى الهيئة التشريعية لاتخاذ إجراءات.	خصص بند في جدول الأعمال لوحدة التفتيش المشتركة وعرضت في مرفقٍ التقارير في شكل قائمة لكي يُنظَر فيها بالاقتران مع تعليقات برنامج الأغذية العالمي بشأن التوصيات الموجهة إلى الرئيس التنفيذي والهيئة التشريعية. وأُدرجت في القائمة جميع التقارير الـ ٢٤ الصادرة منذ الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢.
منظمة الصحة العالمية	لا	نعم	لا	لا	لا	لا	نعم. ويتضمن التقرير مشروع قرار يدعو اللجنة التنفيذية إلى اتخاذ إجراء بشأن التقرير والنظر في التوصيات. وتحيط اللجنة علماً بالتقرير وتتخذ إجراءات بشأن بعض التوصيات، ولكن ليس كلها. وبما أن التقرير لا يقترح أي إجراء بشأن التوصيات الواردة في التقارير المدرجة في القائمة، فإنه لا يمكن افتراض أنه اتخذ قرار بشأن جميع التوصيات.	ترد في التقرير قائمة بتقارير الوحدة الصادرة خلال السنة السابقة، وهو يتضمن إشارات إلى الموقع الشبكي للوحدة. وقد أُدرجت في القائمة جميع التقارير الـ ٢٥ الصادرة منذ الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. ويقدم التقرير تعليقات بشأن تقارير الوحدة الصادرة منذ السنة السابقة. واعتباراً من عام ٢٠١٦، يطبع جدول يحوي جميع التوصيات المقدمة خلال السنوات الأربع الماضية، بما في ذلك التعليقات وحالتها، ويتاح في قاعة الاجتماع.

المنظمة	نسخة كاملة من تقارير الوحدة	تقرير مقدم من الرئيس التنفيذي يتضمن تقارير الوحدة	تقرير يعرض تعليقات على تقارير الوحدة	تقرير يتضمن توصيات موجهة إلى الهيئات التشريعية مع التعليقات	تقرير يتضمن التوصيات موجهة إلى الرئيس التنفيذي مع الإشارة إلى حالة التوصيات/التعليقات	طرائق أخرى	القرار المتخذ	ملاحظات
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	لا، ولكن قدمت وصلات إحالة إلكترونية إلى التقارير الصادرة منذ عام ٢٠١٦	لا	لا	نعم	لا		نعم. وفي عام ٢٠١٣، تضمن التقرير مشروع قرار للجنة البرنامج والميزانية يقضي بـ "استعراض مضمون هذه الوثيقة والإحاطة علماً بها". وقررت اللجنة أن تعرض هذه الوثيقة على الجمعية العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية. ودعيت الجمعية العامة إلى "النظر في هذه المسألة واتخاذ الإجراءات المناسبة". وأحاطت الجمعية علماً بالتقرير وطلبت إلى أمانة المنظمة مواصلة اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن التوصيات. وفي عام ٢٠١٤، أحاطت اللجنة علماً بحالة تنفيذ توصيات الوحدة.	شُرع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في تقديم التقارير بشأن توصيات الوحدة المشتركة الصادرة اعتباراً من عام ٢٠١٠. وترد في مرفقٍ بالتقرير المرحلي السنوي المعنون "تقرير عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة بشأن استعراض الهيئات التشريعية للويبو" المقدم إلى لجنة البرنامج والميزانية تعليقاتٌ بشأن التوصيات الموجهة إلى الهيئات التشريعية ذات الصلة بالمنظمة، مع بيان حالة قبولها وتنفيذها. وأدرجت وصلات إحالة إلكترونية إلى التقارير وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين. وأدرجت في القائمة جميع التقارير البالغ عددها ٢٢ تقريراً.
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	لا	نعم	لا	نعم	لا		نعم. يتضمن التقرير مشروع نص يؤيد قرار المجلس التنفيذي الذي ينص على ما يلي: "إن المجلس، إذ أشار إلى إجراءات المنظمة العالمية للأرصاد الجوية لمتابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة (القرار (EC-LIV) 11)، أحاط علماً مع التقدير بالتقرير عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة الموجهة إلى الهيئات التشريعية. واستعرض التوصيات الأخيرة الموجهة إلى الهيئات التشريعية منذ [XXX] ووافق على مقترح الإدارة بشأن قبول التوصيات ذات الصلة بالمنظمة العالمية للأرصاد الجوية". ويتضمن التقرير النهائي الموجز للمجلس عن الدورة هذه الجملة.	يشمل جدول أعمال دورة المجلس التنفيذي بنداً مخصصاً لتقرير عن حالة تنفيذ توصيات الوحدة. ويتضمن آخِر تقرير قائمةً بتقارير الوحدة والتوصيات الموجهة إلى هذه الهيئة، ويقدم تعليقات في مصفوفة الحالة التي ترد كمرفق. ولا يتضمن التقرير توصيات موجهة إلى الرئيس التنفيذي. ويشير التقرير إلى الموقع الشبكي للوحدة لكن من دون الإشارة إلى تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين. وأدرجت في القائمة جميع التقارير الصادرة منذ الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ وعددها ٢٣ تقريراً.
المجموع (نعم)	**٢**	**١٤**	**١٠**	**١٦**	**١٢**	**٣**	**١٤**	

المرفق الثاني

تقديم تقارير إلى الهيئات التشريعية بشأن تنفيذ توصيات السنوات السابقة

المنظمة	*تقرير مقدم إلى الهيئات التشريعية*	*ملاحظات*
منظمة الأغذية والزراعة	نعم	بناء على طلب مقدم من اللجنة المالية في عام ٢٠١٢، بدأ العمل، في عام ٢٠١٣، بإعداد تقرير موجز يبين عدد التوصيات التي لم تنفذ بعد منذ ٢٠٠٤ والجهة التي قدمت إليها.
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	لا ينطبق	لا ينطبق
منظمة الطيران المدني الدولي	نعم	يصدر تقرير كل عام. وقدمت نسخة من آخر تقرير وجه إلى المجلس في عام ٢٠١٥. ويلخص هذا التقرير حالة تنفيذ التوصيات ذات الصلة منذ عام ٢٠١٠.
منظمة العمل الدولية	نعم	شرع في تقديم التقارير في عام ٢٠١٥ وهي تتضمن التوصيات الموجهة إلى الرئيس التنفيذي والهيئة التشريعية، مع بيان حالتها خلال السنوات الثلاث الماضية.
المنظمة البحرية الدولية	لا	تفيد المنظمة البحرية الدولية بأنها باتت الآن، وبعد الاستعراض الشامل الذي أجرته، في وضع يمكنها من تقديم تقرير عن حالة قبول وتنفيذ توصيات الوحدة.
مركز التجارة الدولية	لا ينطبق	لا ينطبق
الاتحاد الدولي للاتصالات	لا	قدم، في تقرير وحيد صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تحديثٌ بشأن حالة قبول جميع التوصيات الصادرة منذ الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٤.
الأمم المتحدة	لا	حتى عام ٢٠٠٤، تولى الأمين العام للأمم المتحدة متابعة توصيات الوحدة وإعداد التقارير بشأنها. واستندت التقارير التي قدمها الأمين العام إلى سلسلة قرارات قديمة العهد أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٢، وتوقف إصدارها بناء على طلب الأمانة العامة للأمم المتحدة لتفادي الازدواجية بعدما أقرت الجمعية العامة نظام المتابعة وشرعت الوحدة في تطبيق نظامها الخاص للتتبع والإبلاغ المنهجيين.
برنامج الأمم المتحدة المشترك/الإيدز	لا	
الأونكتاد	لا ينطبق	لا ينطبق
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	نعم	يتضمن التقرير السنوي المقدم إلى المجلس التنفيذي بشأن توصيات الوحدة فرعاً ومرفقات ذات صلة تشمل حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير الوحدة الصادرة خلال السنتين السابقتين.
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	لا ينطبق	لا ينطبق
اليونسكو	نعم	توفر دائرة الرقابة الداخلية في اليونسكو في تقريرها السنوي وصلة إحالة إلكترونية إلى موقعها الشبكي، حيث ترد مصفوفةٌ تبين جميع التوصيات المفتوحة والإجراءات المتخذة لتنفيذها.
صندوق الأمم المتحدة للسكان	نعم	يتضمن التقرير السنوي المقدم إلى المجلس التنفيذي بشأن توصيات الوحدة فرعاً ومرفقات ذات صلة تشمل حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير الوحدة الصادرة خلال السنتين السابقتين.
موئل الأمم المتحدة	لا ينطبق	لا ينطبق

المنظمة	تقرير مقدم إلى الهيئات التشريعية	ملاحظات
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	لا ينطبق	لا ينطبق
اليونيسيف	نعم	ابتداء من عام ٢٠١٧، أصبح التقرير السنوي المقدم من الرئيس التنفيذي إلى المجلس التنفيذي يشمل معلومات عن تنفيذ جميع التوصيات الصادرة منذ عام ٢٠٠٨.
اليونيدو	لا	تنص إجراءات المتابعة المعتمدة على أن يقدم المدير العام بانتظام إلى مجلس التنمية الصناعية تقارير عن الحالة تتناول التدابير المتخذة لتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة التي حظيت بالموافقة (بما في ذلك التوصيات التي وُجهت إلى المدير العام وقبلها). وعادة ما يتم ذلك عن طريق مصفوفة تقدم لمحة عامة عن الحالة الراهنة، على النحو الوارد في المرفق الأول من التقرير السنوي للوحدة لعام ١٩٩٧ (A/52/34). ويتضمن التقرير السنوي الذي يقدمه المدير العام إلى المجلس جدولاً بالمعلومات المستمدة من التقرير السنوي الذي تقدمه الوحدة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ويشير إلى معدلات قبول وتنفيذ التوصيات على صعيد المنظمة مع تعليقٍ بشأن أداء المنظمة. ولا يستوفي ذلك الشرط المذكور أعلاه والخاص بمخطط المتابعة.
المكتب المعني بالمخدرات والجريمة	لا ينطبق	لا ينطبق
مكتب خدمات المشاريع	لا	من المقرر الشروع في ذلك في عام ٢٠١٧
الاتحاد البريدي العالمي	لا	ينص مخطط المتابعة على أن يقدم المدير العام بانتظام إلى مجلس الإدارة تقارير عن الحالة تتناول التدابير المتخذة لتنفيذ توصيات الوحدة التي حظيت بالموافقة (بما في ذلك التوصيات التي وُجهت إلى المدير العام والتي قبلها). وعادة ما يتم ذلك عن طريق مصفوفة تقدم لمحة عامة عن الحالة الراهنة، على النحو الوارد في المرفق الأول من التقرير السنوي للوحدة لعام ١٩٩٧ (A/52/34).
الأونروا	لا ينطبق	لا ينطبق
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	لا	من المقرر الشروع في ذلك عام ٢٠١٧
منظمة السياحة العالمية	نعم	وفقاً لقرار صادر عن المجلس التنفيذي للمنظمة في عام ٢٠١٢. يقدم الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية تقريراً، من خلال خطة تنفيذ الكتاب الأبيض، عن حالة تنفيذ توصيات الوحدة المقبولة. وينبغي تقديم نسخة محدثة من هذه الخطة إلى الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية في دورتها الثانية والعشرين في عام ٢٠١٧.
برنامج الأغذية العالمي	نعم	يتضمن التقرير السنوي المقدم إلى المجلس التنفيذي معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ وأثر جميع توصيات وحدة التفتيش المشتركة التي أبلغ عنها سابقاً حتى تنفيذها بالكامل. ويندرج ذلك ضمن أفضل الممارسات.
منظمة الصحة العالمية	نعم	تنص إجراءات المتابعة المعتمدة على أن تقدم أمانة منظمة الصحة العالمية بانتظام إلى المجلس التنفيذي تقارير مرحلية تتناول التدابير المتخذة بشأن تنفيذ توصيات الوحدة التي حظيت بالموافقة. وعادة ما يتم ذلك عن طريق مصفوفة تقدم لمحة عامة عن الحالة الراهنة. ويتضمن التقرير السنوي المقدم إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة فرعاً مخصصاً لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقارير الصادرة في السنوات السابقة. وابتداء من عام ٢٠١٧، بات يُتاح خلال الاجتماع جدولٌ يبين حالة جميع التوصيات الصادرة في السنوات الأربع السابقة.
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	نعم	منذ عام ٢٠١٣، يعرض التقرير المقدم إلى لجنة البرنامج والميزانية، المعنون "تقرير عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة بشأن استعراض الهيئات التشريعية للوويبو"، التوصيات الموجهة إلى الهيئة التشريعية اعتباراً من عام ٢٠١٠، وحتى تنفيذها الكامل.
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	نعم	يتضمن التقرير المقدم إلى المجلس التنفيذي بشأن حالة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة متابعة لحالة التوصيات الموجهة إلى الهيئات التشريعية اعتباراً من عام ٢٠١٠.
المجموع	**١٦/١٢**	**٦٢,٥ في المائة من المنظمات التي تنظر في تقارير/توصيات وحدة التفتيش المشتركة تقدم تقارير بشأن تنفيذ التوصيات الوحدة إلى الهيئات التشريعية.**

المرفق الثالث

مصفوفة نضج أثر وظيفة المتابعة في المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة: المعايير

١- وظيفة جهة التنسيق

المعايير: تضطلع جهات التنسيق بدور هام في نظام المتابعة.

الفقة	*النقاط*	*التوصيف*
١-١ التنسيب	٣	الرقابة
	٢	الإدارة/إدارة البرامج
	١	مهام أخرى
١-٢ خط التسلسل الإداري	٢	تبعية مباشرة في التسلسل الإداري للإدارة العليا
	١	تبعية غير مباشرة في التسلسل الإداري للإدارة العليا
	٠	لا توجد تبعية مباشرة في التسلسل الإداري للإدارة العليا
١-٣ الهيكل التنظيمي لوظيفة جهة التنسيق/التنسيق الفرعية	٣	جهة تنسيق على مستوى المنظمة أو جهة تنسيق فرعية على مستوى الشعبة/الإدارة أو جهة تنسيق لكل استعراض
	٢	جهة تنسيق وجهة تنسيق فرعية على مستوى المنظمة
	١	جهة تنسيق على مستوى المنظمة
١-٤ تعد المتابعة جزءاً من توصيف مهام وظيفة جهة التنسيق و/أو جهة التنسيق الفرعية	٢	ترد في توصيف الوظيفة
	١	غير مذكورة في توصيف الوظيفة بل في الخطة الفردية
	٠	غير مذكورة في توصيف الوظيفة ولا في الخطة الفردية
١-٥ مدى استجابة جهة التنسيق لاستعراض الوحدة هذا	٣	رُد على الاستبيان، وقدمت تعليقات بشأن مشروع التقرير وقدم رد رسمي يفيد بقبول معظم التوصيات/الاقتراحات
	٢	رُد على الاستبيان، إلى جانب تقديم تعليقات بشأن مشروع التقرير أو رد رسمي يفيد بعدم قبول معظم التوصيات/الاقتراحات من دون تقديم تفسير مقبول
	١	رُد على الاستبيان وقُدمت تعليقات بشأن مشروع التقرير و/أو رد رسمي بعد إرسال أكثر من رسالتين تذكيريتين، وقُدمت تعليقات نهائية تفيد بعدم قبول التوصيات/الاقتراحات من دون تقديم تفسير مقبول
	٠	لم يُرد على الاستبيان ولم تقدم تعليقات بشأن مشروع التقرير ولا رد رسمي يفيد بقبول معظم التوصيات/الاقتراحات
المجموع الفرعي	**١٣**	

٢- معدلات القبول والتنفيذ[أ]

المعايير: تنص المادة ١٢ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة على أن يكفل الرؤساء التنفيذيون الإسراع بتنفيذ التوصيات المعتمدة/المقبولة.

الفئة	*النقاط*	*التوصيف*
٢-١ معدل القبول في شباط/فبراير ٢٠١٥ (المتوسط في جميع المنظمات: ٦٥ في المائة)	٥	مرتفع جداً (>٧٥ في المائة)
	٤	مرتفع (٥٦,٢-٧٤,٩ في المائة)
	٣	متوسط (٣٧,٥-٥٦,١ في المائة)
	٢	منخفض (١٨,٧-٣٧,٤ في المائة)
	١	منخفض جداً (<١٨,٦ في المائة)
٢-٢ معدل القبول في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ (المتوسط في جميع المنظمات: ٧٠,٢ في المائة)	٥	مرتفع جداً (>٧٨,٥ في المائة)
	٤	مرتفع (٦٣,٧-٧٨,٤ في المائة)
	٣	متوسط (٤٨,٨-٦٣,٦ في المائة)
	٢	منخفض (٣٤-٤٨,٧ في المائة)
	١	منخفض جداً (<٣٣,٩ في المائة)
٢-٣ معدل القبول في شباط/فبراير ٢٠١٥ (المتوسط في جميع المنظمات: ٨٠ في المائة)	٥	مرتفع جداً (>٧٧,٨ في المائة)
	٤	مرتفع (٥٨,٤-٧٧,٧ في المائة)
	٣	متوسط (٣٨,٩-٥٨,٣ في المائة)
	٢	منخفض (١٩,٥-٣٨,٨ في المائة)
	١	منخفض جداً (<١٩,٤ في المائة)
٢-٤ معدل التنفيذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ (المتوسط في جميع المنظمات: ٩٣,٥ في المائة)	٥	مرتفع جداً (>٨٩,٤ في المائة)
	٤	مرتفع (٧٨,٧-٨٩,٣ في المائة)
	٣	متوسط (٦٨,١-٧٨,٦ في المائة)
	٢	منخفض (٥٧,٤-٦٨,٠ في المائة)
	١	منخفض جداً (<٥٧,٣ في المائة)
المجموع الفرعي	**٢٠**	

(أ) اختبرت عدة طرائق إحصائية لتحديد تصنيف كل فئة (مرتفع جداً، مرتفع، متوسط، منخفض، منخفض جداً). ووقع الاختيار على طريقة التي تعتمد قاعدة ستورجس. وحُدِّدت الفئات (من ١ إلى ٥) وفقاً لذلك.

٣- نشر تقارير وحدة التفتيش المشتركة

المعايير: تنص المادة ١١-٤(ج) من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة على أن يقوم الرئيس (الرؤساء) التنفيذي (التنفيذيون) المعني، لدى استلام التقارير، باتخاذ إجراء فوري لتوزيعها على الدول الأعضاء في منظمته.

النقاط	*التوصيف*
٦	وزع التقرير بنصه الكامل على الدول الأعضاء
٥	أدرجت قائمة التقارير ذات الصلة الصادرة خلال السنة السابقة مشفوعة بوصلة إحالة إلكترونية إلى التقارير والتوصيات، وإلى حالة قبول وتنفيذ التوصيات
٤	قائمة بالتقارير ذات الصلة الصادرة خلال السنة السابقة مع الإشارة إلى الموقع الشبكي للوحدة، وموجز التقارير والتوصيات، وحالة قبول وتنفيذ التوصيات
٣	قائمة بالتقارير ذات الصلة الصادرة خلال السنة السابقة مع الإشارة إلى الموقع الشبكي للوحدة من دون موجز التقارير والتوصيات، ولكن مع ذكر حالة قبول وتنفيذ التوصيات
٢	قائمة بالتقارير ذات الصلة مع الإشارة إلى الموقع الشبكي للوحدة من دون ذكر حالة التوصيات
١	غير ذلك
٠	لم تنشر التقارير
المجموع الفرعي	**٥**

٤- نشر تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين

المعايير: تدعو المادة ١١-٤(هـ) من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة الرؤساءَ التنفيذيين إلى إعداد تعليقات مشتركة في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين، في حال كانت التقارير موجهة إلى أكثر من منظمة واحدة، لكي تُقدم إلى الأجهزة المختصة في تلك المنظمات مشفوعة بأية تعليقات صادرة عن كل رئيس تنفيذي فيها بشأن المسائل المتعلقة بمنظمته.

النقاط	*التوصيف*
٤	قُدم النص الكامل لتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى الهيئة التشريعية
٣	وردت في التقرير المقدم إلى الهيئة التشريعية وصلة إحالة إلكترونية إلى التقرير
٢	ضُمِّن التقرير المقدم إلى الهيئة التشريعية ملخصاً لتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين
١	وردت إشارة إلى تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في التقرير المقدم إلى الهيئة التشريعية
٠	لم ترد إشارة/استخدام لتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في التقرير المقدم إلى الهيئة التشريعية
المجموع الفرعي	**٤**

٥- النظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة

المعايير: تدعو المادة ١١-٤(د) و(هـ) من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة إلى أن تكون التعليقات بشأن التقارير جاهزة لتقديمها خلال فترة زمنية لا تتجاوز الثلاثة أشهر من تاريخ استلامها عندما يتعلق تقريرٌ ما بمنظمة واحدة فقط (التقارير المتعلقة بفرادى المنظمات)، وخلال فترة زمنية لا تتجاوز الستة أشهر من تاريخ الاستلام عندما يتعلق بأكثر من منظمة واحدة (التقارير المتعلقة بعدة منظمات والصادرة على نطاق المنظومة)، لكي تنظر فيها الجهات المختصة المعنية أثناء اجتماعها التالي.

النقاط	*التوصيف*
٥	نظر في النص الكامل لجميع تقارير الوحدة في الوقت المناسب (في غضون سنة واحدة من الصدور)
٤	نظر في النص الكامل لجميع تقارير الوحدة ولكن ليس في الوقت المناسب (بعد مرور أكثر من سنة واحدة على الصدور)
٣	نظر في معظم تقارير الوحدة المدرجة، في الوقت المناسب (في غضون سنة واحدة من الصدور)
٢	نظر في معظم تقارير الوحدة المدرجة، ولكن ليس في الوقت المناسب (بعد مرور أكثر من سنة واحدة على الصدور)
١	غير ذلك
٠	لم ينظر فيها
لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع الفرعي	**٥**

٦- اتخاذ قرار بشأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة

المعايير: تنص المادة ١١-٤(و) من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة على أن يقوم الرؤساء التنفيذيون للمنظمات المعنية بإبلا غ الوحدة المشتركة بجميع القرارات التى تتخذها الأجهزة المختصة في منظماتهم بشأن تقارير الوحدة.

النقاط	*التوصيف*
٣	ضُمِّن التقرير المقدم من أمانة المنظمة المشاركة إلى هيئتها التشريعية مشروع إجراء لقبول/رفض توصيات الوحدة المشتركة؛ واتخذت الهيئة التشريعية قراراً
٢	ضُمِّن التقرير المقدم إلى الهيئة التشريعية مشروع إجراء للإحاطة علماً بتقرير أمانة المنظمة المشاركة، بما في ذلك تقرير/توصيات الوحدة المشتركة والتعليقات المقترحة؛ واتخذت الهيئة التشريعية قراراً
١	ضُمِّن التقرير المقدم إلى الهيئة التشريعية مشروع إجراء للإحاطة علماً بتقرير أمانة المنظمة المشاركة، بما في ذلك توصيات وحدة التفتيش والتعليقات المقترحة؛ ولم يُتَّخذ أي قرار من جانب الهيئة التشريعية أو يُسجَّل في محاضر الدورة
٠	لم يضمَّن تقرير المنظمة المشاركة المقدم إلى الهيئة التشريعية أي مقترح لمشروع إجراء بشأن توصيات الوحدة المشتركة ولم يُتَّخذ أي إجراء.
لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع الفرعي	**٣**

٧- رصد تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة

المعايير: تنص المادة ١٢ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة على أن يؤمن الرؤساء التنفيذيون تنفيذ التوصيات المعتمدة/المقبولة بأسرع ما يمكن.

النقاط	*التوصيف*
٢	استعراض لجنة مراجعة الحسابات/الرقابة أو غيرها من اللجان الإدارية لحالة تنفيذ توصيات الوحدة المشتركة
١	استعراض جهة التنسيق لحالة تنفيذ توصيات الوحدة المشتركة
٠	إبلاغ جهة التنسيق الفرعية/الموظف المسؤول عن التنفيذ عن حالة التنفيذ من دون أن تجري جهة التنسيق استعراضاً مستقلاً
المجموع الفرعي	**٢**

٨- الإبلاغ عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة

المعايير: طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها ٢٥٧/٧٠، إلى رؤساء المنظمات المشاركة أن يقدموا تحليلاً متعمقاً للكيفية التي يجري بها تنفيذ توصيات الوحدة.

النقاط	*التوصيف*
٣	تقديم تقرير إلى الهيئة التشريعية بشأن تنفيذ توصيات الوحدة المشتركة حتى تنفيذها بالكامل
٢	تقديم تقرير إلى الهيئة التشريعية بشأن تنفيذ توصيات الوحدة المشتركة عن السنتين الماضيتين أو أكثر
١	لم يُقدَّم تقرير إلى الهيئة التشريعية، ولكن قُدِّم رابط إلى موقع شبكي يتاح فيه الاطلاع على هذا التقرير، أو قُدِّم تقرير إلى الهيئة التشريعية مع ذكر معدلات التنفيذ
٠	لم يُقدَّم تقرير
لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع الفرعي	**٣**

٩- استخدام نظام التتبع على الإنترنت

المعايير: طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها ٢٥٧/٧٠، إلى رؤساء المنظمات المشاركة أن يستفيدوا استفادة كاملة من النظام الشبكي للوحدة وأن يقدموا تحليلاً متعمقاً للكيفية التي يجري بها تنفيذ توصيات الوحدة.

النقاط	*التوصيف*
٢	نعم، ابتداءً من شباط/فبراير ٢٠١٥
١	نعم، ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧
٠	لا، ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧
المجموع الفرعي	**٢**

١٠- اتفاقات المتابعة

المعايير: طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الوحدة، في قرارها ١٦/٥٤، الذي أقرَّت فيه نظام متابعة تقارير الوحدة، بصيغته الواردة في المرفق الأول من التقرير السنوي للوحدة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، أن تقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، عن التجربة في تنفيذ النظام، بما في ذلك الإجراءات المتخذة والتعليقات المقدمة من المنظمات المشاركة.

النقاط	*التوصيف*
٣	نعم
٢	لا، ولكن اتُّخِذت إجراءات
١	لا، ولكن يجري وضع إجراءات لتنفيذها بحلول نهاية عام ٢٠١٧
٠	لا أو لا ينطبق
المجموع الفرعي	**٣**
المجموع	**٦١ نقطة**

المرفق الرابع

تصنيفات مصفوفة النضج

المنظمة	١-١ التنسيب (٣ نقاط)	١-٢ خط التسلسل الإداري (نقطتان)	١-٣ الهيكل التنظيمي (٣ نقاط)	١-٤ توصيف الوظيفة (نقطتان)	١-٥ مدى الاستجابة (٣ نقاط)	**المجموع الفرعي (١٣ نقطة)**	القبول (٥ نقاط) ٢-١ ٢٠١٥	القبول (٥ نقاط) ٢-٢ ٢٠١٧	التنفيذ (٥ نقاط) ٢-٣ ٢٠١٥	التنفيذ (٥ نقاط) ٢-٤ ٢٠١٧	**المجموع الفرعي (٢٠ نقطة)**	٣- نشر تقارير وحدة التفتيش المشتركة (٦ نقاط)	٤- نشر تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين (٤ نقاط)	٥- النظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة (٥ نقاط)	٦- اتخاذ قرار بشأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة (٣ نقاط)	**المجموع الفرعي (١٨ نقطة)**	٧- رصد تنفيذ التوصيات (نقطتان)	٨- الإبلاغ عن تنفيذ التوصيات (٣ نقاط)	٩- استخدام نظام التتبع على الإنترنت (نقطتان)	١٠- النفقات التابعة (٣ نقاط)	**المجموع: (٦١ نقطة)**	**المتوسط المرجح (٥٠ نقطة)**	*المستهدف لعام ٢٠٢٠*
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	٢	٢	٢	٢	٣	**١٢**	٤	٥	٥	٥	**١٩**	٥	٣	٣	٣	**١٤**	١	٢	٢	٣	**٥٥**	**٥٥**	٥٦
منظمة الطيران المدني الدولي	٣	٢	٣	٢	٣	**١٣**	٥	٥	٥	٥	**٢٠**	٥	٣	٣	١	**١٢**	٢	٢	٢	٣	**٥٥**	**٥٥**	٥٦
برنامج الأغذية العالمي	٢	٢	٣	٢	٣	**١٢**	٥	٥	٥	٤	**٢٠**	٥	٣	٣	٢	**١٣**	١	٢	٣	٣	**٥٤**	**٥٥**	٥٦
اليونيسيف	٢	٢	٣	٢	٣	**١٢**	٥	٥	٤	٥	**١٩**	٥	٣	٣	٢	**١٣**	١	٢	٢	٣	**٥٤**	**٥٥**	٥٦
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٣	٢	٣	٢	٣	**١٣**	٥	٥	٥	٥	**٢٠**	٥	صفر	٣	٢	**١٠**	١	٢	٢	٣	**٥١**	**٥٢**	٥٢
منظمة الأغذية والزراعة	٢	٢	٢	٢	٢	**١٠**	٥	٥	٥	٥	**٢٠**	٣	٤	٢	صفر	**١٢**	١	٣	٢	٢	**٥١**	**٥١**	٥٢
اليونسكو	٣	٢	٣	١	٣	**١٢**	٥	٥	٥	٥	**٢٠**	٤	صفر	صفر	٢	**١**	٢	٢	٢	٢	**٤٧**	**٤٧**	٤٩
الأمم المتحدة	٢	١	٣	٢	٢	**١٠**	٤	٤	٤	٤	**١٦**	٣	٤	٤	صفر	**١٤**	١	١	صفر	٢	**٤٦**	**٤٦**	٤٨
اليونيدو	٣	٢	٢	٢	٣	**١٢**	٥	٥	٥	٥	**٢٠**	٢	٣	٣	صفر	**٨**	صفر	١	٢	٢	**٤٦**	**٤٦**	٤٨
منظمة العمل الدولية	٢	٢	٢	١	٣	**١١**	٤	٤	٥	٥	**١٨**	٤	٢	٢	١	**٩**	١	١	٢	٢	**٤٦**	**٤٦**	٤٨
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢	١	٣	٢	٢	**١٠**	٥	٥	٤	٥	**١٩**	٥	صفر	٢	٢	**٩**	١	٢	٢	٢	**٤٦**	**٤٦**	٤٨

المنظمة	١-١ التنسيب (٣ نقاط)	١-٢ خط التسلسل الإداري (نقطتان)	١-٣ الهيكل التنظيمي (٣ نقاط)	١-٤ توصيف الوظيفة (نقطتان)	١-٥ مدى الاستجابة (٣ نقاط)	المجموع الفرعي (١٣ نقطة)	القبول (٥ نقاط) ٢٠١٥-١	القبول (٥ نقاط) ٢٠١٧-٢	التنفيذ (٥ نقاط) ٢٠١٥-٣	التنفيذ (٥ نقاط) ٢٠١٧-٤	المجموع الفرعي (٢٠ نقطة)	٣- نشر تقارير وحدة التفتيش المشتركة (٦ نقاط)	٤- نشر تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين (٤ نقاط)	٥- النظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة (٥ نقاط)	٦- اتخاذ قرار بشأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة (٣ نقاط)	المجموع الفرعي (١٨ نقطة)	٧- رصد تنفيذ التوصيات (نقطتان)	٨- الإبلاغ عن تنفيذ التوصيات (٣ نقاط)	٩- استخدام نظام التتبع على الإنترنت (نقطتان)	١٠- اتفاقات المتابعة (٣ نقاط)	المجموع: (٦١ نقطة)	المتوسط المرجح (٥٠ نقطة)	المستهدف لعام ٢٠٢٠
مكتب خدمات المشاريع	٣	٢	٢	١	٣	١١	٥	٥	٥	٥	٢٠	٢	صفر	٣	٢	٧	٢	٢	٢	١	٤٥	٤٥	٤٧
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	٣	٢	٢	٢	٣	١٢	٤	٤	٥	٥	١٨	٣	صفر	٢	١	٦	٢	٢	٢	٣	٤٥	٤٥	٤٧
مفوضية شؤون اللاجئين	٣	١	٣	١	٣	١١	٥	٥	٥	٥	٢٠	صفر	صفر	لا ينطبق	لا ينطبق	صفر	١	لا ينطبق	٢	٣	٣٧	٤٥	٤٧
منظمة الصحة العالمية	٣	١	٣	١	٣	١١	٥	٥	٥	٥	٢٠	٢	١	٣	صفر	٦	١	١	٢	٣	٤٤	٤٤	٤٦
المنظمة البحرية الدولية	٣	٢	٢	٢	٣	١٢	٤	٤	٣	٥	١٦	٤	صفر	٣	١	٨	١	١	٢	٢	٤١	٤١	٤٣
الاتحاد الدولي للاتصالات	١	صفر	٣	٢	٣	٩	٣	٥	٣	٥	١٦	٥	١	٣	١	١٠	٢	٢	٢	١	٤٠	٤٠	٤٣
الأونروا	٢	صفر	٢	١	١	٦	٥	٥	٥	٥	٢٠	صفر	صفر	لا ينطبق	لا ينطبق	صفر	صفر	لا ينطبق	٢	٣	٣١	٣٨	٤١
منظمة السياحة العالمية	٢	٢	٢	٢	٣	١١	١	١	٤	٥	١١	٣	صفر	٢	٣	٨	١	٣	١	٢	٣٧	٣٧	٤٠
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	٢	٢	٣	٢	٣	١٢	١	٥	١	٢	٩	٥	٣	٣[أ]	١	١٢	صفر	صفر	٢	٢	٣٦	٣٦	٣٩
مركز التجارة الدولية	٣	١	٢	١	٣	١٠	١	٣	٣	٥	١٢	١	صفر	لا ينطبق	لا ينطبق	١	١	١	١	٣	٢٩	٣٥	٣٨
الأونكتاد	٢	١	٣	٢	٢	١٠	٢	١	٥	٤	١٢	صفر	صفر	لا ينطبق	لا ينطبق	صفر	صفر	لا ينطبق	٢	٣	٢٧	٣٣	٣٦
المكتب المعني بالمخدرات والجريمة	٢	١	٣	١	٢	٩	٢	١	٣	٤	١٠	صفر	صفر	لا ينطبق	لا ينطبق	صفر	١	لا ينطبق	٢	٣	٢٥	٣١	٣٤
برنامج الأمم المتحدة المشترك/الإيدز	٢	١	٣	١	٣	١٠	٥	٥	٣	٤	١٧	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٢	صفر	٢٩	٢٩	٣٣
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	٣	٢	٣	١	٣	١٢	٢	٣	٤	٤	١٣	٢	صفر	صفر	صفر	٢	١	صفر	١	صفر	٢٩	٢٩	٣٣
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٥	٥	٥	٥	٢٠	صفر	صفر	لا ينطبق	لا ينطبق	صفر	صفر	لا ينطبق	١	٣	٢٤	٢٩	٣٣

المنظمة	١-١ التنسيب (٣ نقاط)	١-٢ خط التسلسل الإداري (نقطتان)	١-٣ الهيكل التنظيمي (٣ نقاط)	١-٤ توصيف الوظيفة (نقطتان)	١-٥ مدى الاستجابة (٣ نقاط)	المجموع الفرعي (١٣ نقطة)	القبول (٥ نقاط) ٢٠١٥-١	القبول (٥ نقاط) ٢٠١٧-٢	التنفيذ (٥ نقاط) ٢٠١٥-٣	التنفيذ (٥ نقاط) ٢٠١٧-٤	٢-١ نشر تقارير وحدة التفتيش المشتركة (٦ نقاط)	٢-٢ نشر تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين (٤ نقاط)	٢-٣ النظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة (٥ نقاط)	٢-٤ اتخاذ قرار بشأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة (٣ نقاط)	المجموع الفرعي (٢٠ نقطة)	٣-١ الإبلاغ عن تنفيذ التوصيات (٣ نقاط)	٣-٢ رصد تنفيذ التوصيات (نقطتان)	المجموع الفرعي (١٨ نقطة)	٤-١ استخدام نظام التتبع على الإنترنت (نقطتان)	٤-٢ اتفاقات المتابعة (٣ نقاط)	المجموع: (٦١ نقطة)	المتوسط المرجح (٥٠ نقطة)	المستهدف لعام ٢٠٢٠
الاتحاد البريدي العالمي	١	٢	٢	٢	٣	**١٠**	٢	١	٣	١	١	صفر	١	١	**٧**	صفر	٢	**٣**	صفر	٣	**٢٥**	**٢٥**	٢٩
موئل الأمم المتحدة	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	**صفر**	٢	١	٤	٢	صفر	صفر	صفر	لا ينطبق	**٩**	لا ينطبق	٢	**صفر**	لا ينطبق	٣	صفر	**١٤**	**١٧**	٢٢
المتوسط	٢,٢	١,٤	٢,٥	١,٥	٢,٥	**١٠,١**	٣,٨	٤,٠	٤,٢	٤,٥	٢,٩	١,١	١,٦	٠,٩	**١٦,٥**	١,١	١,٢	**٦,٤**	١,٧	٢,٥	**٣٩,٦**	**٤١,٠**	٤٣,٥

حواشي:

المستوى ١: أخضر؛ المستوى ٢: أزرق؛ المستوى ٣: أصفر؛ المستوى ٤: برتقالي؛ المستوى ١: أحمر.

المنظمات الأصغر (المنظمة البحرية الدولية، ومنظمة السياحة العالمية، والاتحاد البريدي العالمي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية) مبينة باللون الأرجواني. ويشار إلى المنظمات التي تشملها الأمانة العامة للأمم المتحدة و/أو الجمعية العامة للأمم المتحدة (مفوضية شؤون اللاجئين، والأونروا، والأونكتاد، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة) باللون البني، وطبقت متوسطات مرجحة. ويشار إلى مركز التجارة الدولية، الذي ينتمي إلى كلتا الفئتين، باللون الرمادي.

(أ) لم تصبح هيئة الأمم المتحدة للمرأة منظمة مشاركة في الوحدة المشتركة إلا في عام ٢٠١٢ ويتماشى مستوى النضج مع عمر المنظمة.

المرفق الخامس

استعراض عام للإجراءات التي ينبغي أن تتخذها المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة بشأن توصياتها

JIU/REP/2017/5

	التأثير المتوخى		الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها																الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية												
		مجلس الرؤساء التنفيذيين	الأمم المتحدة(أ)	برنامج الأمم المتحدة المشترك/الإيدز	الأونكتاد	مركز التجارة الدولية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	صندوق الأمم المتحدة للسكان	مفوضية شؤون اللاجئين	اليونيسيف	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	مكتب خدمات المشاريع	الأونروا	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	برنامج الأغذية العالمي	منظمة الأغذية والزراعة	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	منظمة الطيران المدني الدولي	منظمة العمل الدولية	المنظمة البحرية الدولية	الاتحاد الدولي للاتصالات	اليونسكو	اليونيدو	منظمة السياحة العالمية	الاتحاد البريدي العالمي	منظمة الصحة العالمية	المنظمة العالمية للملكية الفكرية	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
التقرير **لاتخاذ إجراءات**		☐	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒
للعلم		☒	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
التوصية ١	**ب**		ر	ر			ر		ر		ر		ر			ر	ر	ر		ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر
التوصية ٢	**أ**		ر	ر			ر		ر		ر		ر			ر	ر	ر		ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر
التوصية ٣	**أ**		**ت**																											
التوصية ٤	**أ**		**ت**	**ت**			**ت**		**ت**					**ت**		**ت**		**ت**		**ت**	**ت**	**ت**	**ت**	**ت**	**ت**	**ت**	**ت**	**ت**		
التوصية ٥	**أ**		ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر			ر		ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر		ر	ر	ر	ر	ر	ر	
التوصية ٦	**ج**		ر		ر		ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر
التوصية ٧	**و**		ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر								ر				ر			

مفتاح الجدول: ت: توصية ليتخذ الجهاز التشريعي أو هيئة الإدارة قراراً بشأنها؛ **ر:** توصية ليتخذ الرئيس التنفيذي إجراءً بشأنها.

▒: توصية لا تتطلب أن تتخذ هذه المنظمة إجراءً بشأنها.

التأثير المتوخى: أ: تعزيز الشفافية والمساءلة؛ **ب:** نشر الممارسات الجيدة/أفضل الممارسات؛ **ج:** تعزيز التنسيق والتعاون؛ **د:** تعزيز الانسجام والمواءمة؛ **هـ:** تعزيز المراقبة والامتثال؛ **و:** تعزيز الفعالية؛ **ز:** وفورات مالية كبيرة؛ **ح:** زيادة الكفاءة؛ **ط:** آثار أخرى.

(أ) على النحو الوارد في ST/SGB/2015/3.